

الرسالة الثالثة عشرة

اجتناب الشبهات من الأمور

تأليف

أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر

المتوفى سنة ٣١٨هـ

دائرة و تحقيق

أ. د. عبدالله بن عبدالعزيز الجبرين

الأستاذ بكلية التربية بجامعة الملك سعود بالرياض

والأستاذ بكلية المعلمين بالرياض سابقاً

مقدمة الدراسة والتحقيق

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، نبينا وإمامنا وقادوتنا محمد بن عبدالله، الذي ما ترك خيرًا إلا بيّنه للأمة، وحثّها على فعله، ولا ترك شرًّا إلا بيّنه لها، وحذرنا من فعله؛ بل لم يترك أمرًا يؤدي بها إلى الوقوع في المحرم إلا وبيّنه صلى الله عليه وسلم، وحثّها على البعد عنه؛ لتسلم في الدنيا والآخرة من كل سوء ومكروه، حتى ترك أمته على المحجّة البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك، فأشهد أنه بلغ الرسالة، وأدّى الأمانة، ونصح للأمة، وجاهد في الله حقّ جهاده حتى أتاه اليقين، فمن اهتدى اهتدى عن بينة واختيار، ومن هلك هلك عن بينة واختيار.

أَمَّا بَعْدُ:

فمن نعمة الله عليّ أني قمت بتحقيق كتاب «الإقناع» لابن المنذر، وخلال عملي في خدمة هذا الكتاب كنت أصحح الألفاظ التي تحتاج إلى تصحيح في مخطوطته من أصله، وهو كتاب «الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف».

وقد وقفت في كتاب البيوع من هذا الكتاب على مبحث عن

«الشبهات»^(١)، ونظرًا لأهمية هذا الموضوع - موضوع الشبهات - لأن معرفتها والبعد عنها سبب لسلامة الدين والعرض^(٢).

(١) وهذا الجزء من الكتاب مصور من مخطوط مكتبة أحمد الثالث بتركيا، وعدد صفحاته سبع صفحات، تبدأ من منتصف لوحة ٢٦ إلى آخر لوحة ٢٩ من هذه المخطوطة، وفي كل صفحة ٣٣ سطرًا تقريبًا، وفي كل سطر ١٦ كلمة تقريبًا. ينظر في هذه المخطوطة تاريخ الأدب العربي ٣/ ٣٠١ ومقدمة تحقيق كتاب الأوسط للدكتور أبو حماد صغير أحمد ١/ ٣٠.

(٢) ويدل لذلك حديث النعمان بن بشير الذي هو الأصل في هذا الموضوع، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: «الحلال بين والحرام بين، وبينهما أمور مشبهات لا يعلمها كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام، كالراعي يرعى حول الحمى، يوشك أن يرتع فيه، ألا وإن لكل ملك حمى، ألا وإن حمى الله محارمه، ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب». رواه البخاري ومسلم، وسيأتي تحريجه مفصلاً، وهو أول حديث في النص المحقق. قال أبو بكر بن العربي في عارضة الأحوزي (٥/ ٢٠٦): «وهذا - أي: حديث النعمان - إنما ذكره العلماء في فاتحة البيوع لِيَتَنَبَّهُ الخلق عن الاحتراز من كل أمر مشتبه في طريق الكسب يضارع المحرم، فيجتنب المسلم الذي يريد أن يسلم له دينه، والله العاصم لا ربَّ غيره».

وقال العيني في عمدة القاري (١/ ٢٩٩): «أجمع العلماء على عظم موقع هذا الحديث وأنه أحد الأحاديث التي عليها مدار الإسلام، قالت جماعة: هو ثلث الإسلام، وإن الإسلام يدور عليه وعلى حديث (الأعمال بالنيات)، وحديث (من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه)، وقال أبو داود: يدور على أربعة أحاديث: هذه الثلاثة، وحديث (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب

لنفسه)، قالوا: سبب عظم موقعه: أنه عليه السلام نبّه فيه على صلاح المطعم والمشرب والملبس والمنكح وغيرها، وأنه ينبغي أن يكون حلالاً، وأرشد إلى معرفة الحلال، وأنه ينبغي ترك المشتبهات، فإنه سبب لحماية دينه وعرضه، وحذر من مواقع الشبهات، وأوضح ذلك بضرب المثل بالحمى، ثم بيّن أهم الأمور، وهو مراعاة القلب، وقال ابن العربي: يمكن أن ينتزع من هذا الحديث وحده جميع الأحكام». ا.هـ.

وقال المازري في المعلم (٢/ ٢٠٢): «هذا الحديث جليل الموقع، عظيم النفع في الشرع، حتى قال بعض الناس: (إنه ثلث الإسلام)، وذكر حديثين آخرين هما الثلثان الباقيان، وإنما نبّه أهل العلم على عظم هذا الحديث؛ لأن الإنسان إنما تعبد بطهارة قلبه وجسمه، فأكثر المذام والمحظورات إنما تنبعث من القلب، فأشار صلى الله عليه وسلم لإصلاحه ونبّه على أن إصلاحه هو إصلاح الجسم، وأنه الأصل، وهذا صحيح يؤمن به حتى من لا يؤمن بالشرع، وقد نص عليه الفلاسفة والأطباء، والأحكام والعبادات التي يتصرف الإنسان عليها بقلبه وجسمه تقع فيها مشكلات وأمور ملتبسات، التساهل فيها وتعويد النفس الجرأة عليها تكسب فساد الدين والعرض، فنّبّه صلى الله عليه وسلم على توقّي هذه، وضرب لها مثلاً محسوساً لتكون النفس له أشدّ تصوّراً، والعقل أعظم قبولاً، فأخبر عليه السلام أن الملوك لهم أهمية... وهكذا كانت العرب تعرف في الجاهلية أن العزيز فيهم يحمي مروجاً وأفنية فلا يتجاسر عليها ولا يدنى منها مهابة من سطوته أو خوفاً من الوقوع في حوزته، وهكذا محارم الله - سبحانه - من ترك منها ما قرب فهو من توسطها أبعد، ومن تحامى طرف الشيء أمن عليه أن يتوسط، ومن تطرّف توسّط». ا.هـ.

وقال القاضي عياض في إكمال المعلم (٥/ ٢٨٤): «وقد نظمها - أي: هذه الأحاديث - أبو الحسن طاهر بن مفوز في بيتين بقوله:

=

ولا شك أن حفظ الدين هو أهم الأمور الخمسة التي جاءت
الشريعة بحفظها.

عمدة الدين عندنا كلمات أربع من كلام خير البرية
اتق الشبهات وازهد ودع ما ليس يعينك واعملنَّ بنية
وقال المناوي في فيض القدير (٣/ ٤٢٥): «روى الحافظ العراقي عن الإمام أحمد
بن حنبل: أصول الإسلام ثلاثة أحاديث: حديث: الأعمال بالنيات، وحديث:
من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد، وحديث: الحلال بيّن والحرام بيّن،
وقد مرَّ ذلك، ونظّمه الزين العراقي:

أصول الإسلام ثلاث إنما الأعمال بالنيات وهي القصد
كذا الحلال بيّن وكل ما ليس عليه أمرنا فردّ»

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ١٢٩)، والشوكاني في كشف الشبهات
(ص ٢٢)، ومحمد صديق حسن خان في السراج الوهاج (٦/ ٦٤) أن بعضهم
نظم هذه الأحاديث بقوله:

عمدة الدين عندنا كلمات مسندات من قول خير البرية
اترك الشبهات وازهد ودع ما ليس يعينك واعملنَّ بنية

وينظر - أيضًا - في بيان أهمية هذه المسألة: عارضة الأحوزي (٥/ ١٩٨، ١٩٩)،
المفهم (٤/ ٤٨٩ - ٥٠٠)، شرح مسلم للنووي (١١/ ٢٧)، شرح الطيبي
للمشكاة (٦/ ٩)، شرح ابن دقيق العيد للأربعين (ص ٣٠)، جامع العلوم
والحكم: شرح الحديث الأول (١/ ٦١ - ٦٣)، الفتح المبين في شرح الأربعين
لابن حجر المكي (ص ١٢١)، عمدة القاري (١/ ٢٢)، شرح الأبى لصحيح
مسلم (٤/ ٢٨٠)، المجالس السنية شرح الأربعين النووية للفتني (ص ٢٣،
٢٤).

ونظراً لقلة من تكلم عن موضوع الشبهات وفصل في مسائلها^(١)، ولقلة من تكلم عن هذا الموضوع في مؤلف مستقل، حيث لم أقف على مؤلف مستقل في هذا الموضوع سوى رسالة للإمام محمد بن علي الشوكاني رحمه الله، وهذه الرسالة عبارة عن جواب عن سؤال عن حديث النعمان، وعن بعض المسائل، هل هي من الشبهات أم لا؟ وقد أسماها محققها: «كشف الشبهات عن المشتبهات»، وهي رسالة صغيرة، تعرّض فيها مؤلفها لأكثر مسائل هذا الموضوع، لكنه لم يتوسع في الكلام على بعض مسائلها المهمة، كمسألة حكم المشتبهات^(٢).

ونظراً لأن ابن المنذر في هذا المبحث توسّع في الكلام على هذا

(١) قال محمد صديق حسن خان في آخر كتابه «الدين الخالص» (٤/ ٤٠٠): «وكلام أهل العلم في بيان معناه قليل جداً، ولم يُوفَّ حقّه فيما أعلم إلا الإمام الشوكاني في الفتح الرباني»، ثم نقل نص رسالة «كشف الشبهات عن المشتبهات» كاملاً، وسيأتي الكلام عن هذه الرسالة قريباً - إن شاء الله تعالى -، و«الفتح الرباني» هو المجموع الذي جمع فيه الإمام الشوكاني الرسائل والجوابات التي حررها، وأسماء «الفتح الرباني من فتاوى الشوكاني»، وقد طبع هذا المجموع في الآونة الأخيرة.

(٢) فهو لم يذكر أقوال أهل العلم في حكمها، ولا أدلة هذه الأقوال، وإن كان يشير عند ذكره لبعض مسائل الشبهات إلى أن الورع ترك الشبهات، وقال الشيخ محمد صديق حسن خان في السراج الوهاج (٦/ ٦٢): «والكلام على المشتبهات يطول، ومن أحسنه ما حرره الشوكاني في (الفتح الرباني)، والعبد الفاني في كتابه (دليل الطالب)، وهو مقالة نفيسة لم يسبق إليها أحد قبلي وقبله»، وينظر التعليق السابق.

الموضوع الحيوي المهم، وأخرج كثيرًا من الأحاديث في هذا الموضوع بسنده، مما يجعل تحقيق هذا المقطع من هذا الكتاب وطبعه مستقلاً من الأهمية بمكان^(١)، وذلك لإبراز هذا المبحث، وتسهيل الاطلاع عليه

(١) ومما يزيد في أهمية أخراج هذه الرسالة وأهمية بيان معنى المشتبهات وأنواعها وحكمها للناس في هذا الوقت: استمرار أكثر المسلمين الوقوع في الشبهات وعدم تحرزهم من الوقوع فيها، بل إن كثيرًا منهم - إن لم نقل: الأكثر - لا يعرف ما هي المشتبهات، فالمسلم أحوج ما يكون في هذا الوقت إلى معرفتها ومعرفة حكمها؛ ليجاهد نفسه في البعد عنها أو عن بعضها.

قال القرطبي في المفهم (٤/٤٩٧، ٤٩٨): (وقيل: الأصل المصحح للقلوب والأعمال: أكل الحلال، ويُحاف على آكل الحرام، والمتشابه، ألا يقبل له عمل، ولا تُسمع له دعوة، ألا تسمع قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧]، وأكل الحرام المسترسل في الشبهات ليس بمتقٍ على الإطلاق، وقد عضد ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: «أيها الناس، إن الله طيبٌ، ولا يقبل إلا طيباً..»، ولما شرب أبو بكر جرعة لبن من شبهة استقاءها، فأجهده ذلك حتى تقيأها، فقليل له: أكل ذلك في شربة؟!، فقال: والله! لو لم تخرج إلا بنفسي لأخرجتها، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «كل لحم نبت من سحت فالنار أولى به».

وعند هذا يعلم الواحد منّا قدر المصيبة التي هو فيها، وعظم المحنة التي ابتلي بها؛ إذ المكاسب في هذه الأوقات قد فسدت، وأنواع الحرام والشبهات قد عمّت، فلا يكاد أحد منّا اليوم يتوصل إلى الحلال، ولا ينفك عن الشبهات، فإن الواحد منا - وإن اجتهد فيما يعمل - فكيف يعمل فيمن يعامله، مع استرسال الناس في المحرمات والشبهات، وقلة من يتقي ذلك من جميع الأصناف والطبقات، مع ضرورة المخالطة، والاحتياج للمعاملة، وعلى هذا: فالخلاص بعيدٌ، والأمر

=

والرجوع إليه، ونظرًا إلى أن كتاب الأوسط كتاب كبير جدًا، وقد بُدئ في طباعته عام ١٤٠٥ هـ ولم يطبع منه حتى الآن سوى ستة مجلدات، الخمسة الأجزاء الأولى كلها في الصلاة، فإن سارت طباعته على هذا النحو فستستغرق طباعته - حتى يخرج كاملاً - عقودًا من الزمان.

نظرًا لذلك كله رأيت أن أقوم بتحقيق هذا المبحث النفيس من هذا الكتاب القيم للإمام الحافظ والفقيه المحقق: محمد بن إبراهيم بن المنذر^(١)، وقد اتبعت في تحقيق هذا المبحث ما يلي:

شديدًا، ولولا النهي عن القنوط واليأس، لكان ذلك الأولى بأمثالنا من الناس، لكننا إذا دفعنا عن أنفسنا أصول المحرمات، واجتهدنا في ترك ما يمكننا من الشبهات، فعفو الله - تعالى - مأمول، وكرمه مرجو، فلا ملجأ إلا هو، ولا مفرع إلا إليه، ولا استعانة إلا به، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم). ا.هـ.

(١) وهو نيسابوري نزل مكة، قال عنه ابن القطان: «كان ابن المنذر فقيهاً، محدثاً، ثقة». وقال عنه النووي: «الإمام المشهور، أحد أئمة الإسلام، المجمع على إمامته وجلالته، ووفور علمه، وجمعه بين التمكن في علمي الحديث والفقه، وله المصنفات المهمة النافعة في الإجماع والخلاف وبيان مذاهب العلماء... واعتماد علماء الطوائف كلها في نقل المذاهب ومعرفتها على كتبه، وله من التحقيق في كتبه ما لا يقاربه أحد، وهو في نهاية من التمكن في معرفة صحيح الحديث وضعيفه».

وقال الإمام الذهبي: «الحافظ العلامة الفقيه الأوحد.. شيخ الحرم، وصاحب الكتب التي لم يصنف مثلها... وكان غاية في معرفة الاختلاف والدليل، وكان مجتهدًا لا يقلد أحدًا».

=

- ١- نسخته حسب قواعد الخط والإملاء الحديثة.
- ٢- خرّجت الأحاديث والآثار الواردة فيه، وبيّنت درجة ما ليس في الصحيح منها.
- ٣- ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم فيه سوى المشهورين منهم.
- ٤- شرحت الألفاظ الغريبة.

وقال ابن ناصر الدين: «وهو شيخ الحرم ومفتيه، حافظ، فقيه، مجتهد، علامة، ثقة فيما يرويه».

ولقد تتلمذ ابن المنذر على شيوخ كثير يصعب حصرهم، ومن أشهرهم: البخاري صاحب الصحيح، والترمذي صاحب السنن، وأبو حاتم الرازي، والربيع بن سليمان، وغيرهم. وله تلاميذ كثير، من أشهرهم: أبو حاتم ابن حبان صاحب الصحيح، وأبو بكر الخلال الحنبلي.

وله مؤلفات كثيرة، منها: الأوسط، والإجماع، والإقناع، والإشراف، وهذه كلها مطبوعة، أو مطبوع بعضها، وله كتاب في التفسير أكثره مفقود، وله كتب أخرى كثيرة.

وكان - رحمه الله - حافظاً، فقيهاً، قد بلغ رتبة الاجتهاد، وكان ينتسب إلى مذهب الشافعي، ولكنه إذا ترجح لديه قول لغير الشافعي أخذ به، وترك قول الشافعي، وهذه هي طريقة المحققين من أهل العلم، توفي - رحمه الله - سنة ٣١٨هـ.

ينظر في ترجمته: صلة تاريخ الطبري ص ١٣٤، تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ١٩٦، ١٩٧)، سير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٩١ - ٤٩٣)، التبيان لبديع الزمان (لوحه ١٩٦)، لسان الميزان (٥/ ٢٧، ٢٨)، مقدمة أبو حماد صغير أحمد لتحقيق كتاب الأوسط، ومقدمتي لتحقيق كتاب «الإقناع» للمترجم له.

٥- وثَّقْتُ بعض المسائل الفقهية بذكر من وافق المؤلف عليها من أهل العلم، وفي بعض المسائل ذكرت من خالف فيها من أهل العلم، وهي مسائل قليلة.

٦- وثقت أقوال الفقهاء التي نقلها المؤلف، وذلك بعزوها إلى الكتب التي أخرجتها، وحكمت على الأسانيد التي رُويت بها هذه الأقوال، وما لم أقف على إسنادها منها اكتفيت بعزوها إلى من ذكرها من أهل العلم.

وقد رأيت أن أقدم لتحقيق هذا المبحث بمقدمة يكتمل بها - مع الجزء المحقق - عقدُ هذا الموضوع، وتتضح جميع جوانبه، أسأل الله أن ينفع بها العباد والبلاد، وأن يسدَّ بهما النقص في هذا الجانب في المكتبة الإسلامية، وأن يكتب لمولفها ومحققها الثواب العظيم، إنه غني كريم. ورأيت أن تشتمل هذه المقدمة على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف المشتبهات، وبيان أنواعها.

المطلب الثاني: حكم المشتبهات.

المطلب الثالث: الأمور غير المشتبهة.

أسأل الله أن يرزقني الإخلاص في النية والتوفيق للصواب، وصلى الله نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المطلب الأول تعريف المشتبهات وبيان أنواعها

المشتبهات في اللغة: المشكلات، والشبهة: الالتباس، يقال: شبه عليه: أي: خلط عليه الأمر حتى اشتبه بغيره^(١).

(١) ينظر: الصحاح، ولسان العرب، مادة (شبه).
وقال المازري في المعْلَم (٢/٢٠٢، ٢٠٣): «قد أكثر الناس من الكلام على تفسير المشتبهات، ونحن ننبهك على أمثل طريقة: فاعلم أن الاشتباه هو الالتباس، وإنما يطلق في مقتضى هذه التسمية هاهنا على أمر ما أشبه أصلاً آخر يناقض الأصل الآخر، فكأنه كثرت أشباهه، فقليل: «اشتبه» بمعنى اختلط حتى كأنه شيء واحد من شيئين مختلفين».

وينظر: روايات لفظة «مشتبهات» في حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه، ومعنى كل رواية فيما يأتي في التعليق على الحديث الأول من النص المحقق.
وأما لفظة «متشابهات» كما في قوله - تعالى - : ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧]. فقد قال ابن الأثير في النهاية (٢/٤٤٢): «المتشابه: ما لم يتلق معناه من لفظه، وهو على ضربين: أحدهما: إذا رُدَّ إلى المحكم عُرف معناه، والآخر: ما لا سبيل إلى معرفة حقيقته، فالمتبع له مبتغٍ للفتنة».

وقال الحافظ ابن كثير في تفسير الآية السابقة: «يخبر تعالى أن في القرآن آيات محكمات هن أم الكتاب، أي: بينات واضحات الدلالة لا التباس فيها على أحد، ومنه آيات أخر فيها اشتباه في الدلالة على كثير من الناس أو بعضهم، فمن رد ما اشتبه عليه إلى الواضح منه وحكم محكمه على متشابهه عنده فقد اهتدى، ومن

أما تعريف المشتبهات في الاصطلاح: فهو ما يحتمل أن تكون من الحلال البين، ويحتمل أن تكون من الحرام البين^(١).

عَكَسَ انعكس، ولهذا قال - تعالى -: ﴿ هُنَّ أُمَّ الْكَذِبِ ﴾ أي: أصله الذي يرجع إليه عند الاشتباه ﴿ وَأُخْرُ مُتَشَبِهَةٌ ﴾ أي: تحتمل دلالتها موافقة المحكم، وقد تحتمل شيئاً آخر من حيث اللفظ والتركيب لا من حيث المراد.

ثم ذكر الخلاف في المراد بالمحكم والمتشابه، ثم قال: «وأحسن ما قيل فيه هو الذي قدّمنا، وهو الذي نصّ عليه محمد بن إسحاق بن يسار - رحمه الله - حيث قال: ﴿ مِنْهُ ءَايَتٌ مُّحْكَمَةٌ ﴾ فيهن حجة الرب وعصمة العباد ودفع الخصوم والباطل، ليس لهن تصريح ولا تحريف عما وضعن عليه. قال: والمتشابهات: في الصدق لهن تصريح وتحريف وتأويل ابتلى الله فيهن العباد كما ابتلاهم في الحلال والحرام، لا يصرفن إلى الباطل ولا يحرفن عن الحق».

(١) ينظر: شرح مشكل الآثار للطحاوي (الطبعة الأولى ١/ ٣٢٥)، و(٣/ ٢٢٢ تحقيق الأرنؤوط)، المفهم للقرطبي (٤/ ٤٨٨)، شجرة المعارف والأحوال للعز بن عبدالسلام، فصل في بيان الشبه (ص ٤٢٨)، مرقاة المفاتيح (٣/ ٢٨٩)، نيل الأوطار: البيوع، باب ما جاء في المشتبهات (٥/ ٣٢١).

وهذا التعريف هو ما يدل عليه سياق حديث النعمان رضي الله عنه الآتي رقم (١) في النص المحقق، وهو موافق لتعريف (المشتبه) في لغة العرب كما سبق، وهذا هو معنى ما ذكره غالب من تكلم عن حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه أو شرحه من أهل العلم من المتقدمين والمتأخرين، وينظر: الورع للإمام أحمد (ص ٤٧)، والتعيين في شرح الأربعين لسليمان بن عبد القوي الحنبلي (ص ٩٧)، والفتوحات الوهبية شرح الأربعين النووية للشبرختي المالكي (ص ١١٢)، ومدارج السالكين: درجات الزهد (٢/ ١٦)، وبدائع الفوائد (٤/ ٧٣)، وشرح ابن بطّال لصحيح البخاري (١/ ١١٧)، والفتح المبين (ص ١١٢، ١١٣)،

=

والمشتبهات أنواع كثيرة، أهمها:

النوع الأول: ما تعارضت فيه الأدلة الشرعية لدى المجتهد^(١)، وهو

قسمان:

القسم الأول: ما لم يترجح لدى المجتهد حله ولا تحريمه^(٢).

والديباج على صحيح الإمام مسلم بن الحجاج للسيوطي (ص ١٧٢)، وشرح السندي لسنن ابن ماجه (١/ ٤٧٧)، والجواهر اللؤلؤية شرح الأربعين النووية للجرذاني (ص ٧٧)، والسراج الوهاج (٦/ ٥٦).

وقال المازري في المعلم (٢/ ٢٠٢، ٢٠٣): «قد أكثر العلماء من الكلام على تفسير المشتبهات، ونحن ننبهك على أمثل طريق»، ثم ذكر معنى الاشتباه في اللغة كما سبق نقله قريباً، ثم قال: «قد تكون أصول الشرع المختلفة تتجاذب فرعاً واحداً تجاذباً متساوياً في حق بعض العلماء ولا يمكنه تصور ترجيح، ورده لبعض الأصول يوجب تحريمه، ورده لبعضها يوجب تحليله، فلا شك أن الأحوط هاهنا تجنب هذا، ومن تجنبه وصف بالورع والتحفظ في الدين».

وقال الغزالي في الإحياء: كتاب الحلال والحرام، الباب الثاني: في مراتب الشبهات ومثاراتها (٢/ ١١٢): «الشبهة المحذورة ما تنشأ من الشك، والشك عبارة عن اعتقادين متقابلين نشأ عن سببين...، فالشبهة نعني بها ما اشتبه علينا أمره...».

(١) ينظر: عارضة الأحوذى (٥/ ٢٠٣، ٢٠٤)، شجرة المعارف، الباب العشرون: فصل في الشُّبُهَة (ص ٤٢٧)، وفتح الباري (١/ ١٢٧)، وإرشاد الساري (١/ ١٤٣)، والفتح المبين (ص ١١٣)، وشرح مسلم لأبي (٤/ ٢٨٠)، وشرح مسلم للسنوسي (٤/ ٢٨٠)، ونيل الأوطار (٥/ ٣٢٢).

(٢) ينظر قول المازري السابق.

=

القسم الثاني: ما ترجح لدى المجتهد حلُّه، لكن عنده بعض التردُّد أو في نفسه شيء من ترجيحه؛ لقوة الدليل المعارض لما حكم به^(١).

وقال الإمام الشوكاني في رسالة «كشف الشبهات» (ص ٩ - ١٢): «ما تعارضت أدلته فيه أعظم الإشكال، فالعالم المجتهد عند تعارض الأدلة يترك ما فيه البأس إلى ما لا بأس به. مثلاً إذا تعارضت عنده أدلة تحليل لحم الخيل والضبع والتحريم، وأدلة تحليل شرب النبيذ والمثلث، وبيع النساء، والتحريم، ولم يمتد إلى الترجيح، ولا إلى الجمع بين الأدلة، فالورع المحمود هو الوقف الذي أرشد إليه المصطفى صلى الله عليه وسلم، وهو أن لا يأكل لحم الخيل والضبع، ولا يشرب النبيذ والمثلث، ولا يعامل ببيع النساء، ولا يفتي بحل شيء من ذلك. ولا ريب أنه إذا وفد إلى عرصات القيامة، ووقف بين يدي الرب سبحانه وجد صحائف سيئاته خالية عن ذكر هذه الأمور؛ لأن تركها ليس بذنب، فإن الله تعالى لا يحاسب أحداً من عباده على ترك مثل هذه الأمور، بل ربما وجد ما وقع منه الكف للنفس عن هذه الأمور في صحائف حسناته؛ لأنه قد وقف عند ما أمر بالوقوف عنده، واستبرأ لعرضه ودينه، والله سبحانه لا يضيع ترك تارك، كما لا يضيع عمل عامل ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾^(٧) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ^(٨)».

مثلاً: لو تعارض عند العالم الأدلة القاضية بوجوب الغسل يوم الجمعة، والأدلة القاضية بعدم الوجوب، فإن الورع والوقف عند المشتبهات، هو أن يغتسل؛ لأن الأدلة القاضية بعدم الوجوب ليس فيها المنع من الغسل، بل فيها الترغيب إليه، كحديث: (من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل بالغسل أفضل). انتهى كلامه مختصراً.

(١) ينظر: ما يأتي في المطلب الثالث، وينظر: ما يأتي عند ذكر النوع السابع.
وقال القرطبي في المفهم (٤/ ٤٩١): «وأما إن كان ذلك التجويز - أي: تجويز نقيض ما ترجح عنده - له مستند معتبر بوجه ما، فالأصل العمل بالراجح، =

النوع الثاني: ما اختلف فيه العلماء، وأشكل على المقلد أي الأقوال أقرب إلى الصواب، أو حصل عنده تردّد في ذلك، وهذا النوع ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: إذا كان المقلد يقلد عالين؛ لأنها عنده بمنزلة واحدة في العلم والدين^(١)، واختلفا في أمر معين، فرأى أحدهما حلّه، ورأى

والورع الترك، إن لم يلزم منه العمل بترك الراجح. وبيانه بالمثال: وهو ما حُكي عن أبي حنيفة أو سفيان الثوري أنه قال: لأن آخر من السماء أهون عليّ من أن أفتي بتحريم قليل النبيذ، وما شربته قط، ولا أشربه، فقد أعملوا الراجح في الفتيا، وتورعوا عنه في أنفسهم ... غير أن تلك التجاوزات المعتبرة - وإن كانت مرجوحة - فهي على مراتب في القرب والبعد، والقوة والضعف، وذلك بحسب الموجب لذلك الاعتبار، فمنها ما يوجب حرازة في قلب المتقي، ومنها ما لا يوجب ذلك، فمن لم يجد ذلك فلا ينبغي له أن يتوقف؛ لأنه يلتحق ذلك بالقسم الأول عنده - أي: الحلال البيّن - ومن وجد ذلك توقف وتورع وإن أفناه المفتون بالراجح، لكن هذا إنما يصح ممن نور الله قلبه بالعلم، وزين جوارحه بالورع، بحيث يجد للشبهة أثرًا في قلبه».

وقال الغزالي في الإحياء (٢/١٢٨): «المجتهد إذا تعارضت عنده الأدلة، ورجح جانب الحلّ بحدس وتخمين وظن، فالورع له الاجتناب، فلقد كان المفتون يفتون بحلّ أشياء لا يقدمون عليها قط تورعًا منها، وحذرًا من الشبهة فيها، فلنقسم هذا - أيضًا - على ثلاث مراتب: الرتبة الأولى: ما يتأكد الاستحباب في التورع عنه، وهو ما يقوى فيه دليل المخالف، ويدق ترجيح المذهب الآخر عليه..».

(١) المقلد يجب عليه أن يتبع في جميع المسائل التي يعلم فيها خلافًا قول أفضل العلماء في دينه وعلمه كما قرر ذلك أهل العلم. ينظر: إعلام الموقعين: الفتوى: الفائدة =

الآخر تحريمه، فهو في حقه حينئذٍ من المشتبهات^(١).

(٦٦) (٤/٢٦١)، الأصول من علم الأصول: الاجتهاد: مواضع الاجتهاد (ص ١٠٠).

وقال الغزالي في الإحياء (٢/١٢٨): «المقلد يجوز له أن يأخذ بما أفتى له مقلده الذي يظن أنه أفضل علماء بلده، ويعرف ذلك بالتسامع، كما يعرف أفضل أطباء البلد بالتسامع والقرائن، وإن كان لا يحسن الطب، وليس للمستفتي أن ينتقي من المذاهب أوسعها عليه، بل عليه أن يبحث حتى يغلب على ظنه الأفضل، ثم يتبعه، فلا يخالفه أصلاً».

(١) قال الإمام الشوكاني في كشف الشبهات (ص ٩ - ١٢): «إذا اختلف عالمان في شيء، فقال أحدهما: إنه حلال، وقال الآخر: إنه حرام، وكان كل واحد منهما في العلم يساوي الآخر في نظر المقلد، فلا شك ولا ريب أن هذا الشيء الذي اختلف فيه العالمان؛ فقال أحدهما: حلال، وقال الآخر: حرام. لا يصح أن يقال: هو من الحلال البيّن، ولا من الحرام البيّن بالنسبة إلى ذلك المقلد، وكل شيء لا يصح أن يكون أحد هذين الأمرين، لا ريب أنه من المشتبهات، فإن قلت: فماذا يصنع هذا المقلد عند هذا الاختلاف؟

قلت: يأخذ بما لا يُعدُّ حرجاً عند القائلين كليهما. مثلاً: لو قال أحدهما: لحم الخيل أو الضبع حلال، وقال الآخر: لحم الخيل أو الضبع حرام، أو قال أحدهما: شراب النبيذ أو المثلث حلال، وقال الآخر: حرام. أو قال أحدهما: بيع النساء حلال، وقال الآخر: حرام، ونحو ذلك من الأحكام، فالوقف الذي هو من شأن أهل الإيمان أن يترك المقلد أكل لحم الخيل، ولحم الضبع، وشرب النبيذ، والمثلث، ولا يعامل ببيع النساء.

فهذا الوقف مسلك مرضي به لكل واحد من العالمين المختلفين، أما القائل: بالتحريم فظاهر، وأما القائل: بالحل فإنه لا يقول: يجب على الإنسان أن يأكل لحم الخيل، أو لحم الضبع، أو شرب النبيذ، أو المثلث، أو يعامل ببيع النساء، بل

القسم الثاني: إذا كان المقلد يقلّد إمامًا معينًا يرى إباحة أمر، وغيره يرى تحريمه، وللمخالف لإمامه دليل له وجه وقوة^(١).

النوع الثالث: أن يشتبه الشيء الذي أصله مباح من جهة واقعه، والحال التي هو عليها، وذلك بأن يوجد أمر يحدث عند المكلف شكًا؛ هل هذا الشيء باقٍ على أصل الإباحة، أم أنه أصبح محظورًا؟.

فهذا حكمه أنه باقٍ على أصله؛ لأنه لا ينتقل عنه إلاّ بيقين، لكن الأولى والورع اجتنابه، من أجل هذه الشبهة، وأوضح مثال على هذا قصة اختصام سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في ابن وليدة زمعة، فحكم النبي صلى الله عليه وسلم بأنه ابنُ زمعة، ولكن أمر زوجته صلى الله عليه وسلم سودة بنت زمعة بأن تحتجب منه^(٢).

غاية ما يقول به: إن ذلك حلال، يجوز فعله، ويجوز تركه، فالتارك عند كل من القائِلَيْن مصيب».

(١) قال الغزالي في إحياء علوم الدين (٢/١٢٨): «إن أفتى له إمامه بشيء، ولإمامه فيه مخالف، فالفرار من الخلاف إلى الإجماع من الورع المؤكد».

وقال النووي في المجموع (٩/٣٤٤): «من الورع المحبوب: ترك ما اختلف العلماء في إباحته اختلافاً محتملاً، ويكون الإنسان معتقداً مذهب إمام يبيحه، ومن أمثلته: الصيد والذبيحة إذا لم يسم عليه، فهو حلال عند الشافعي، حرام عند الأكثرين، والورع لمعتقد مذهب الشافعي ترك أكله».

(٢) رواه البخاري في البيوع، باب: تفسير الشبهات (٢٠٥٣)، ومسلم في الرضاع، باب: الولد للفراش وتوفي الشبهات (١٤٥٧).

ومنه - أيضًا - أَمْرُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عقبه بن الحارث بفراق زوجته أمر ندب لما شهدت امرأة بأنها أرضعتها^(١).

ومن هذا النوع: اختلاط الحرام بالحلال، وأوضح مثال على ذلك: التعامل مع الفساق والظلمة الذين يأخذون الأموال من أوجه محرمة، ويخلطون ذلك بأموالهم، فإن الورع ترك معاملة هؤلاء ببيع أو غيره وعدم قبول هداياهم وعدم الأكل من موائدهم، ولا يحكم بتحريم شيء من ذلك؛ لأن الأصل في الأموال الحل، ولا يحرم شيء منها إلا أن يتيقن أن هذا المال حرام بعينه^(٢).

(١) رواه البخاري (٢٠٥٢)، وينظر ما يأتي عند الترجيح في حكم المشتبهات، وينظر كلام ابن المنذر الآتي بعد الحديث رقم (٢١).

(٢) وقريب من هذا ما تعارض فيه الأصل والظاهر عند من يرى تقديم الأصل على الظاهر، ولعل هذا هو الأقرب، أما إذا كان المجتهد ممن يرى تقديم الظاهر على الأصل فليس هذا عنده من المشتبه، بل هو من المحذور، وذلك إذا كان السبب المعارض للأصل قويًا، أما إذا كان السبب لا يقوى على معارضة الأصل، كما إذا كان أكثر المال من الحلال، أو كان الحرام كثيرًا والحلال كثيرًا، فهو عند الفريقين من المشتبه، ولأهل الورع في هذا الباب مواقف عظيمة نعجز ويعجز كثير من المسلمين عن مثلها.

ومن ذلك امتناع بعضهم من الشرب من ماء في نهر حفره بعض الظلمة الذين يخالط أموالهم الحرام، وامتناع بعضهم من الأكل من خبر خُبِز في تنور رجل قبل هدايا من السلطان، ومن ذلك إراقة محمد بن سيرين زيتًا كثيرًا اشتراه، لما وجد في بعض الظروف فأرة، فخشي أن هذه الفأرة كانت وقعت في المعصرة، فتنجس الزيت كله، فتورّع عن الزيت.

=

قال الغزالي في الإحياء (١١٣/٢): «القسم الثاني - أي: من المثار الأول من ماثرات الشبهة -: أن يعرف الحل ويشك في المحرم، فالأصل الحل وله الحكم، كما إذا نكح امرأتين رجلان وطار طائر، فقال أحدهما: إن كان هذا غراباً فامرأتي طالق، وقال الآخر: إن لم يكن غراباً فامرأتي طالق، والتبس أمر الطائر، فلا يقضى بالتحريم في واحدة منهما، ولا يلزمهما اجتنابهما، ولكن الورع اجتنابهما وتطليقهما حتى يحلّ لسائر الأزواج، وقد أمر مكحول بالاجتناب في هذه المسألة، وأفتى الشعبي بالاجتناب في رجلين كانا قد تنازعا، فقال أحدهما للآخر: أنت حسود، فقال الآخر: أحسدنا زوجته طالق ثلاثاً، فقال الآخر: نعم، وأشكل الأمر، وهذا إن أراد به اجتناب الورع فصحيح، وإن أراد التحريم المحقق فلا وجه له، إذ ثبت في المياه والنجاسات والأحداث والصلوات أن اليقين لا يجب تركه بالشك، وهذا في معناه».

وقال الحافظ ابن رجب في جامع العلوم والحكم (١٩٧/١ - ٢٠١): «وقد يقع الاشتباه في الحلال والحرام بالنسبة إلى العلماء وغيرهم من وجه آخر، وهو أن من الأشياء ما يعلم سبب حله، وهو الملك المتيقن، ومنها ما يعلم سبب تحريمه، وهو ثبوت ملك الغير عليه، فالأول لا تزول إباحته إلاً بيقين زوال الملك عنه. ومنها أيضاً ما أصله الإباحة، كطهارة الماء والثوب والأرض، إذا لم يتيقن زوال أصله، فيجوز استعماله، وما أصله الخطر كالأبضاع ولحوم الحيوان، فلا يحلُّ إلاً بيقين حله من التذكية والعقد، فإن تردّد في شيء من ذلك لظهور سبب آخر، رجع إلى الأصل، فبنى عليه، فبنى فيما أصله الحرمة على التحريم، ويرجع فيما أصله الحل إلى الحل، فإن وجد سبب قوي يغلب معه على الظن نجاسة ما أصله الطهارة، مثل أن يكون الثوب يلبسه كافر لا يتحرّز من النجاسات، فهذا محل اشتباه، فمن العلماء من رخص فيه أخذاً بالأصل، ومنهم من كرهه تنزيهاً، ومنهم من حرّمه إذا قوي ظن النجاسة، مثل أن يكون الكافر ممن لا تباح ذبيحته، أو يكون ملاقياً لعورته كالسراويل والقميص، وترجع هذه المسائل وشبهها إلى قاعدة تعارض الأصل والظاهر، فإن الأصل الطهارة والظاهر =

النجاسة، وقد تعارضت الأدلة في ذلك.

وقد فسر الإمام أحمد الشبهة بأنها منزلة بين الحلال والحرام، يعني: الحلال المحض والحرام المحض، وقال: من أتقأها، فقد استبرأ لدينه، وفسرها تارة باختلاط الحلال والحرام، ويتفرع على هذا معاملة من في ماله حلال وحرام مختلط، فإن كان أكثر ماله الحرام، فقال أحمد: ينبغي أن يجتنبه إلا أن يكون شيئاً سيراً، أو شيئاً لا يعرف، واختلف أصحابنا: هل هو مكروه أو محرّم؟ على وجهين.

وإن كان أكثر ماله الحلال، جازت معاملته والأكل من ماله، وقد روى الحارث عن عليّ أنه قال في جوائز السلطان: لا بأس بها، ما يُعطىكم من الحلال أكثر مما يعطيكم من الحرام، وكان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يعاملون المشركين وأهل الكتاب مع علمهم بأنهم لا يجتنبون الحرام كله. وإن اشتبه الأمر فهو شبهة، والورع تركه، قال سفيان: لا يعجبني ذلك، وتركه أعجب إليّ.

وقال الزهري ومكحول: لا بأس أن يؤكل منه ما لم يعرف أنه حرام بعينه، فإن لم يعلم في ماله حرام بعينه، ولكنه علم أن فيه شبهة فلا بأس بالأكل منه، نصّ عليه أحمد في رواية حنبل.

وروي في ذلك آثار عن السلف، فصَحَّ عن ابن مسعود أنه سُئِلَ عَمَّنْ له جار يأكل الربا علانية، ولا يتحرج من مال خبيث يأخذه، يدعوه إلى طعامه؟ قال: أجيبوه. وفي رواية أنه قال - أي: السائل -: لا أعلم له شيئاً إلاّ خبيثاً أو حراماً. فقال: أجيبوه. وروي عن سلمان مثل قول ابن مسعود الأول. انتهى كلام الحافظ ابن رجب مختصراً مع تعديل يسير جداً.

وينظر «الورع» للإمام أحمد (ص ٦٩، ٧٠، ٨٤، ٨٦)، المحلى، كتاب الهبات (١٥٣/٩ - ١٥٧)، جامع بيان العلم، باب ذمّ العالم على مداخله السلطان، الجامع من المقدمات لابن رشد، الباب الثامن، فصل في معاملة من خالط ماله الحرام (ص ١٢٣ - ١٢٥)، الإحياء كتاب الحلال والحرام، الباب الخامس

النوع الرابع: الاشتباه في وجود الصفة التي أنيط بها الحكم.
وذلك كأن يوصي شخص بهال لطائفة معينة موصوفة بصفة معينة كـ
(الفقهاء)، واشتبه وضع شخص هل ينطبق عليه هذا الوصف أم لا؟^(١).

(٢/ ١١٠ - ١٢٣)، المغني، الطهارة (١/ ٨٢ - ٨٧)، البيوع (٦/ ٣٧٢ - ٣٧٦)،
مجموع الفتاوى (٢٩/ ٢٢٧ - ٢٨٠، ٣٠٧ - ٣٣١)، المجموع (٩/ ٣٤٣ -
٣٥٣)، بدائع الفوائد (٣/ ٢٥٧ - ٢٧٥)، الآداب الشرعية، فصل في الحلال
والحرام والمشتبه فيه (١/ ٤٤١ - ٤٤٥)، جامع العلوم والحكم: شرح الحديث
الحادي عشر، الفتح المبين (ص ١١٣ - ١١٥)، الأشباه والنظائر للسيوطي آخر
القاعدة الثانية من القواعد الخمس: اليقين لا يزول بالشك (ص ٧٤، ٧٥)،
والقاعدة الثانية من القواعد الكلية: إذا اجتمع الحلال والحرام (١٠٥ - ١٠٨)،
رسالة «ما رواه الأساطين في عدم المجيء إلى السلاطين» للسيوطي أيضًا، كشف
الشبهات للشوكاني (ص ١٨ - ٢٠)، رفع الأساطين في حكم الاتصال
بالسلاطين للشوكاني أيضًا (٦٥ - ٧٠، ٨٤)، وينظر: مبحث معاملة من يغلب
على ماله الحرام الآتي - إن شاء الله تعالى - .

(١) قال الغزالي في الإحياء (٢/ ١٣٠): «القسم الثالث - أي: من المثار الرابع من
مثار الشبهة -: تعارض الأشباه التي تناط بها الأحكام. مثاله: أن يوصي بهال
للفقهاء فيعلم أن الفاضل في الفقه داخل فيه، وأن الذي ابتدأ التعلم من يوم أو
شهر لا يدخل فيه، وبينهما درجات لا تحصى، يقع الشك فيها، فالمفتي يفتي
بحسب الظن، والورع الاجتناب، وهذا أغمض مثار الشبهة، فإن فيها صورًا
يتحير المفتي فيها تحيرًا لا زماً لا حيلة له فيه، إذ يكون المتصف بصفة في درجة
متوسطة بين الدرجتين المتقابلتين لا يظهر له ميله إلى إحدهما، وكذلك
الصدقات المصروفة إلى المحتاجين، فإن من لا شيء له معلوم أنه محتاج، ومن له
مال كثير معلوم أنه غني، ويتصدى بينهما مسائل غامضة». وينظر: الفتح المبين
لابن حجر المكي (ص ١١٥).

وهذا النوع ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: أن لا يترجح لدى هذا الشخص الذي اشتبه وضعه شيء.

القسم الثاني: أن يترجح لديه أن هذا الوصف ينطبق عليه، ولكن بقي عنده بعض التردد اليسير، أو بقي في نفسه شيء يسير من ذلك.

النوع الخامس: ما حصل التردد فيه، هل هو مباح أم لا؟ لحصول التردد هل نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم فيكون حراماً، أم أنه مما سكت عنه - عليه الصلاة والسلام - فيكون على أصل الإباحة^(١).

النوع السادس: ما ورد في النهي عنه حديث ضعيف، ضعفه ليس قوياً، فهذا النوع من أنواع الحديث لا يجوز بأن النبي صلى الله عليه وسلم قاله، ولا يجوز - أيضاً - بأنه لم يقله صلى الله عليه وسلم، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن ما نُهي عنه فيه من المشتبهات^(٢).

(١) هذا النوع ذكره الشوكاني، وذكر أنه لم يقف على من قال: إنه من المشتبهات، كما سيأتي عند نقل كلامه في التعليق الآتي - إن شاء الله تعالى - .

(٢) قال الشوكاني في «كشف الشبهات عن المشتبهات» (ص ٢٥، ٢٧): «ومن جملة ما يصلح لتفسير الشبهات: ما لم يتبين أنه مباح، بل حصل الشك فيه، لا لتعارض الأدلة ولا لاختلاف أقوال العلماء، بل لمجرد التردد، هل سكت عنه صلى الله عليه وسلم، أو بيّنه؟

ومن جملة ما يصلح لتفسير الشبهات: ما ورد في النهي عنه حديث ضعيف لم يبلغ إلى درجة الاعتبار، ولا ظهر فيه الوضع. وإنما كان من جملة الشبهات؛ لأن

=

ولعل الأقرب أن هذا النوع ليس من المشتبهات؛ لأن المشتبهات يرتقي حكمها إلى الكراهة، والكراهة حكم شرعي لا يثبت بالحديث الضعيف^(١).

النوع السابع: ما ثبت حكمه عند بعض أهل العلم بالقياس، وكان هذا القياس بمسلك من المسالك التي اختلف فيها أهل العلم، وترجح لدى بعض العلماء عدم العمل بهذا المسلك، ولكن حصل عنده تردد يسير في هذا الترجيح^(٢).

العلة التي ضعف بها، لا توجب الحكم عليه أنه ليس من الشريعة، فإن العلة إن كانت مثلاً ضعف الحفظ، أو الإرسال، أو الإعضال، أو نحو ذلك من العلل الخفية، فضعف الحفظ لا يمتنع أن يحفظ في بعض الأحوال. والمرسل والمعضل قد يكون صحيحاً، وكذلك ما كان فيه التدليس ونحوه، ومثل ذلك أحاديث أهل البدع.

فهذا القسم والذي قبله وإن لم أقف على من يقول: إنها من جملة المشتبهات فهذا عندي من أعظمها؛ لأن أقل أحوال الحديث الضعيف، لعله من تلك العلل، أن يكون مشكوكاً فيه، ومثله الشك في الإباحة. وقد ثبت في الحديث الذي نحن بصدد الكلام عليه، أنه قال صلى الله عليه وسلم: ومن اجتراً على ما شك فيه من الإثم، أو شك أن يواقع ما استبان». انتهى كلامه - رحمه الله -.

(١) ينظر في مسألة العمل بالحديث الضعيف: مجموع الفتاوى ١/ ٢٥٠، ١٨/ ٦٥ - ٦٨، الاعتصام ١/ ٢٢٦ - ٢٣١، «الحديث الضعيف وحكم العمل به» للدكتور/ عبدالكريم الخضير، «حكم العمل بالضعيف» لأشرف بن سعيد.

(٢) قال الإمام الشوكاني في كشف الشبهات (ص ٢٨): «ومن جملة ما يكون بمنزلة الحديث الضعيف اعتبار القياس إذا كان بمسلك من المسالك التي لم يقل بها إلا»

النوع الثامن: ما ورد في النهي عنه نصٌ عام، وكانت صيغة العموم في هذا النص من الصيغ التي اختلفت في دلالتها على العموم، وترجح لدى المجتهد عدم دلالتها على العموم، ولكن حصل عنده تردُّد في هذا الترجيح^(١).

وهذان النوعان قريبان من النوع الأول.

النوع التاسع: المكروه^(٢)، فقد عده بعضهم من المشتبهات. والأقرب أن المكروه ليس من المشتبهات؛ لأن المشتبهات هي: «ما يحتمل أن يكون من الحلال البيِّن، ويحتمل أن يكون من الحرام البيِّن» كما سبق بيانه عند تعريف المشتبهات في الاصطلاح، والمكروه ليس كذلك؛ لأن حكمه ليس مشتبهًا، بل حكمه معلوم مجزوم به، فهو

بعض أهل العلم، وكثر النزاع فيها تصحيحًا وإبطالًا واستدلالاتًا وردًا، فإنه إذا اقتضى مثل هذا القياس تحريم شيء مثلاً، وكان المجتهد متردِّدًا في وجوب العمل بهذا المسلك، فلا ريب أن ذلك التحريم الثابت به من جملة الشبهات، وكذلك التحليل الثابت به، على التفصيل الذي قدمنا، فإذا كان الاحتياط في الترك فهو الورع، وإن كان الاحتياط في الفعل فكذلك، ومثل ذلك الأحكام المستفادة من تعميم بعض الصيغ التي وقع النزاع في عمومها، كالمصدر المضاف.

(١) ينظر: التعليق السابق.

(٢) ينظر: الفتوح (١/١٢٧)، عمدة القاري (١/٣٠٠)، وينظر: الفتوحات الوهية شرح الأربعين النووية للشبرختي المالكي (ص ١١٣).

مطلوب تركه ندباً^(١)، فهو يشارك المشتبه في الحكم عند من قال: إن فعل المشتبه مكروه، وهو القول الراجح كما سيأتي - إن شاء الله تعالى - .
ويشاركه - أيضاً - في أنه حاجز بين العبد والوقوع في المحرم، فمن استكثر منه واستمرأه أدى به ذلك إلى الوقوع في المحرم غالباً^(٢).

(١) قال الغزالي في الإحياء (٢/١٢٣، ١٢٤): «المثار الثالث للشبهة: أن يتصل بالسبب المحلل معصية، إما في قرائنه، كالبيع في وقت النداء يوم الجمعة، والذبح بالسكين المغصوبة، والاحتطاب بالقدوم المغصوب، والبيع على بيع الغير، والسوم على سومه، فكل نهي ورد في العقود ولم يدل على فساد العقد فإن الامتناع من جميع ذلك ورع، وإن لم يكن المستفاد بهذه الأساليب محكوماً بتحريمه، وتسمية هذا النمط شبهة فيه تسامح؛ لأن الشبهة في غالب الأمر تطلق لإرادة الاشتباه والجهل ولا اشتباه هاهنا، بل العصيان بالذبح بسكين الغير معلوم، وحل الذبيحة أيضاً معلوم، ولكن قد تشتق الشبهة من المشابهة، وتناول الحاصل من هذه الأمور مكروه، والكراهة تشبه التحريم؛ فإن أريد بالشبهة هذا، فتسمية هذا شبهة له وجه، وإلا فينبغي أن يسمى هذا كراهة لا شبهة، وإذا عرف المعنى فلا مشاحة في الأسامي، فعادة الفقهاء التسامح في الإطلاقات، ثم أعلم أن هذه الكراهة لها ثلاث درجات: الأولى منها تقرب من الحرام، والورع عنها مهم، والأخيرة تنتهي إلى نوع من المبالغة تكاد تلتحق بورع الموسوسين، وبينهما أوساط نازعة إلى الطرفين» انتهى كلامه مختصراً.

(٢) قال الحافظ في الفتح (١/١٢٧) عند ذكره للخلاف في تفسير الشبهات: «ثالثها»: أن المراد بها مسمى المكروه؛ لأنه يجتذبه جَانِبًا الفعل والترك...، ولا يخفى أن المستكثر من المكروه تصير فيه جرأة على ارتكاب المنهي في الجملة، أو يحمله اعتياده ارتكاب المنهي غير المحرم على ارتكاب المنهي المحرم إذا كان =

النوع العاشر: المباح إذا كان يفضي أحياناً أو نادراً إلى الوقوع في المحرم^(١).

من جنسه، أو يكون ذلك لشبهة فيه، وهو أن من تعاطى ما نُهي عنه يصير مظلماً القلب؛ لفقدان نور الورع، فيقع في الحرام ولو لم يَحْتَزَّ الوقوع فيه». وينظر: عمدة القاري (١/ ٣٠١).

وقال الإمام الشوكاني في كشف الشبهات (ص ٢٥): «وأما المكروه فجميعه شبهة؛ لأنه لم يأت عن الشارع أنه الحلال البين، ولا أنه الحرام البين، بل هو واسطة بينهما، وهو أحق شيء بإجراء اسم الشبهات عليه. والمجتهد يعرفه بالأدلة، كالنهي الذي ورد ما يصرفه عن معناه الحقيقي إلى معناه المجازي. وكذلك ما تركه صلى الله عليه وسلم وأظهر تركه، ولم يُبيّن أنه حلال ولا حرام، ويدخل تحت هذا كثير من الأقسام».

قلت: إذا عرف بالأدلة كونه مكورهاً لم يكن حينئذٍ مشتبهاً، ولكن حكمه حكم المشتبه على ما سبق تفصيله، فالخلاف لفظي فيما يظهر.

(١) تنظر: المراجع المذكورة في التعليق السابق، وبعض العلماء جعل جميع المباح من الشبهات، وقد ردّ ذلك الحافظ ابن حجر والإمام الشوكاني.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/ ١٢٧) عند ذكره للأقوال في تفسير المشتبهات: «رابعها: أن المراد بها المباح، ولا يمكن قائل هذا أن يحمله على متساوي الطرفين من كل وجه، بل يمكن حمله على ما يكون من قسم خلاف الأولى، بأن يكون متساوي الطرفين باعتبار ذاته، راجح الفعل أو الترك باعتبار أمر خارج.

ونقل ابن المنير في مناقب شيخه القباري عنه أنه كان يقول: المكروه عقبة بين العبد والحرام، فمن استكثر من المكروه تطرق إلى الحرام، والمباح عقبة بينه وبين المكروه، فمن استكثر منه تطرق إلى المكروه، وهو منزع حسن، ويؤيده رواية ابن =

حبان من طريق ذكر مسلم إسنادها ولم يَسْقُ لفظها، فيها من الزيادة: (اجعلوا بينكم وبين الحرام سترة من الحلال، ومن فعل ذلك استبرأ لعرضه ودينه، ومن أرتع فيه كان كالمرتع إلى جنب الحمى يوشك أن يقع فيه) والمعنى: أن الحلال حيث يخشى أن يؤول فعله مطلقاً إلى مكروه أو محرم ينبغي اجتنابه، كالإكثار مثلاً من الطيبات، فإنه يحوج إلى كثرة الاكتساب الموقع في أخذ ما لا يستحق، أو يفضي إلى بطل النفس، وأقل ما فيه الاشتغال عن مواقف العبودية، وهذا معلوم بالعادة مشاهد بالعيان.

وقال الإمام الشوكاني في «كشف الشبهات» (ص ١٦ - ١٨): «ولا ريب أن المباح إن وقع النص من الشارع على كونه مباحاً أو حلالاً فهو من الحلال البيّن، وهكذا إن سكت عنه ولم يخالف دليل العقل، ولا شرع من قبلنا، فهو أيضاً من الحلال البيّن؛ لأنه صلى الله عليه وسلم قد أخبرنا أن ما سكت عنه فهو عفو. فمثلاً ما ذكرناه من المباح إذا لم يكن ذريعة للوقوع في الحرام، لا شك أنه لا يصح إدراجه في المشتبهات ولا تفسيرها به، بل من المباح، فلا يصح أن يكون من جملة ما يفسر به المشتبهات المذكورة في الحديث.

وأما ما كانت العادة تقتضي بأن الاستكثار منه يكون ذريعة إلى الحرام، ولو نادراً، وذلك كالاستمتاع من الزوجة الحائض ما عدا القبل والدبر، فإن الشارع قد أباحه، ولكنه ربما يتدرج به بعض من لا يملك نفسه إلى الحرام، وهو الوقوع في القُبْل أو الدُّبْر، ولهذا تقول أم المؤمنين عائشة: وأيكم يملك إربه، كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يملك إربه؟.

فإن هذا النوع من المباح وما شابهه، وإن كان حكمه معلوماً من الشريعة، وأنه من الحلال البيّن، ولكنه يدخل تحت قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المذكور: (والمعاصي حمى الله، من يرتع حول الحمى يوشك أن يواقعها). وقوله صلى الله عليه وسلم: (اجعلوا بينكم وبين الحرام سترة من الحلال، من فعل استبرأ لعرضه ودينه).

=

والأقرب أن هذا النوع كسابقه؛ لأنه في الحقيقة في حكم المكروه أو جزء منه، فحكمه حكم المشتبه فيه^(١).

وبعض العلماء جعل المشتبهات نوعاً واحداً من الأنواع السابقة^(٢)، والأقرب ما ذهب إليه الإمام الشوكاني^(٣)، ومال إليه الحافظ ابن حجر^(٤)، من أن المشتبهات هي جميع الأنواع التي يصدق عليها وصف الاشتباه، وهي غالب الأنواع العشرة السابقة على ما سبق تفصيله.

هذا وهناك أمور يصدق عليها أنها من المشتبهات لغاً، ولكنها لا تدخل في المشتبهات المذكورة في حديث النعمان بن بشير، كما أنها لا تدخل في التعريف الاصطلاحي للمشتبهات، ولذلك رأيت ذكرها في المطلب الثالث في ضمن «الأمور غير المشتبهة»، وسأنبه على هذه المسألة عند ذكر هذه الأمور هناك - إن شاء الله - .

فهذا الدليل يدل على أن ما كان من المباحات ذريعة إلى الحرام، ولو نادراً، فالورع الوقوف عنده وتركه. ولهذا قال السلف: إن الورع ترك ما لا بأس به حذراً مما به البأس، وقد كان السلف الصالح يأخذون من ذلك بأوفر نصيب.

(١) ينظر: ما سبق نقله في التعليق السابق من كلام الإمام الشوكاني.

(٢) بل إن بعضهم جعل الشبهة مثلاً من أمثلة بعض أنواع الشبهة، فبعضهم جعل الشبهة معاملة من يخالط ماله الحرام فقط.

(٣) ينظر كشف الشبهات (ص ٩ - ٢٩).

(٤) ينظر فتح الباري (١/١٢٧).

المطلب الثاني

حكم المشتبهات

اختلف أهل العلم في حكم المشتبهات على أقوال أهمها:
القول الأول: أنها محرمة^(١).

واستدل أصحاب هذا القول بقوله صلى الله عليه وسلم في حديث
النعمان بن بشير: «ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام»^(٢).
قالوا: فهذا يدل على أن الوقوع في الشبهات يؤدي إلى الوقوع في

(١) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم الباب ٣٤، في الاحتياط وقطع
الذرائع والمشتبه (٢/٦)، وعارضة الأحوذ لابن العربي (٥/٢٠٠)، والمفهم
(٤/٤٨٨)، وإكمال المعلم (٥/٢٨٤)، وشرح الأربعين لابن دقيق العيد (ص
٣١)، وشرح النووي لصحيح مسلم (١١/٢٧، ٢٨)، وشرح الطيبي للمكشاة
(٦/١٠)، وإرشاد الساري (١/١٤٣)، وعمدة القاري (١/٣٠٠)، وشرح
الأبي لصحيح مسلم (٥/٢٨١)، ودليل الفالحين (٣/٢٧)، والسراج الوهاج
لحسن خان (٦/٦٠)، وشرح السنوسي لصحيح مسلم (٥/٢٨٤)، والفتح
المبين (ص ١١٥).

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح في كتاب الإيمان (١/١٢٧): «واختلف في حكم
الشبهات، فقليل: التحريم، وهو مردود...»، وقال بمثل هذا الشوكاني في النيل
(٥/٥٢١).

(٢) سيأتي برقم (١) وسيتم تخريجه هناك - إن شاء الله تعالى - .

الحرام^(١)، فهي محرمة تحريم الوسائل.

القول الثاني: أنها مباحة، ولكن الأولى والورع البعد عنها وتركها^(٢).

قلت: وهذا هو حكم المكروه، ولهذا عبر بعض العلماء عن هذا القول بـ«الكراهة»^(٣).

(١) ينظر الإحكام لابن حزم (٢/٦)، والمفهم (٤/٤٨٨)، وعمدة القاري (١/٣٠٠)، ودليل الفالحين (٣/٢٧)، والفتح المبين (ص ١١٥).

وقد ذكر ابن حزم في المرجع السابق (٦/٤ - ١٦)، بعض ما احتج به أصحاب هذا القول، وذكر - أيضًا - أحاديث يمكن أن يحتجوا بها، ثم أجاب عن الاستدلال بها، وكلها أدلة ضعيفة، إمّا من جهة الثبوت، وإمّا من جهة الدلالة.

(٢) تنظر: مراجع القول الأول، وقال القرطبي في المفهم (٤/٤٨٨): «وقيل: مكروهة والورع تركها، وقد قال فيها بعض الناس: إنها حلال ويتورع عنها، قلت: وليست بعبارة صحيحة؛ لأن أقل مراتب الحلال أن يستوي فعله وتركه، فيكون مباحًا، وما كان كذلك لم يتصور فيه الورع من حيث هو متساوي الطرفين».

قلت: العبارة التي رجحها القرطبي فيها نظر؛ لأن المكروه حكمه من حيث الأصل أنه يستحب تركه، فإما أن يقال: (مكروه) فقط كما عبر به بعض العلماء كما سيأتي، وإما أن يقال: (حلال، الورع تركه)، أو (مباح يستحب تركه)، ونحو ذلك كما عبر به بعض أهل العلم كما سبق.

(٣) ينظر: فتح الباري (١/١٢٧)، وشرح الأبى لصحيح مسلم (٥/٢٨١)، وشرح السنوسي لصحيح مسلم (٥/٢٨٤).

وهذا هو قول جمهور أهل العلم^(١).

(١) لم أقف على من نسب هذا القول للجمهور، ولكن غالب من تكلم عن الشبهات ممن وقفت على قوله سواء ممن شرح حديث النعمان بن بشير في الشبهات، أو ممن نقل أهل العلم كلامه عن شيء من مسائل المشتبهات من السلف أو من المتأخرين يذكر أن الورع ترك الشبهات، على أن بعض العلماء حكى الإجماع على حل نوع من أشهر أنواع المشتبهات، وهي مسألة: معاملة من يخالط ماله الحرام من المرايين والسلاطين الظلمة ونحوهم.

قال أبو عبد الله القرطبي المالكي في رسالة «الزهد» والتي هي جزء من كتابه «قصر الحرص بالزهد والقناعة» (ص ٧٨) نقلاً عن الحافظ ابن عبد البر، بعد كلام له: «وله ولمثله في بيت المال حظ، والمسؤول فيه عن التخليط هو السلطان، كما قال عبد الله بن مسعود: (لك المهنة وعليه المأثم ما لم تعلم الشيء بعينه حراماً) ومعنى قول ابن مسعود هذا قد أجمع العلماء عليه، من علم الشيء بعينه حراماً فهذا الذي لم يختلف أحد في تحريمه، وما أعلم أحداً من التابعين تورع عن جوائز السلطان إلا سعيد بن المسيب بالمدينة ومحمد بن سيرين بالبصرة، وهما قد ذهبا مثلاً في التورع، وسلك سبيلهما في ذلك أحمد بن حنبل وأهل الزهد والورع والتقشف - رحمة الله عليهم أجمعين -. والزهد في الدنيا من أفضل الأعمال، ولا يحل لمن وفقه الله - تعالى - وزهد فيها أن يحرم ما أباحه الله منها».

ثم ذكر ابن عبد البر بعض الأحاديث وبعض الآثار عن الصحابة التي تدل على حل جوائز السلطان، وكان قد ذكر بعض الآثار عن السلف في ذلك، وسيأتي بعض هذه الأحاديث والآثار في مبحث «ذكر مبايعة من الغالب على أمواله الحرام» ثم قال: «هذا ما وقفت عليه في هذه المسألة من أقاويل العلماء، وكلهم مجمع على أن الشيء إذا تعين وكان حراماً محضاً لا يحل تناوله ولا أخذه، وما كان على غير ذلك فالورع الترك».

واستدل أصحاب هذا القول بقوله صلى الله عليه وسلم في حديث النعمان بن بشير: «كالراعي يرعى حول الحمى»، قالوا: فهذا التمثيل يدل على أن فعل المشتبهات مباح، وأن تركها ورع وفضيلة^(١)؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث أخرجها من الحرام^(٢).
القول الثالث: التوقف^(٣).

قال أصحاب هذا القول: لا نقول إنها حلال، ولا إنها حرام؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث النعمان جعلها بين الحلال البيّن والحرام البيّن، فينبغي أن نتوقف عنها.
وقال ابن دقيق العيد: «وهذا من باب الورع - أيضًا»^(٤).
وقال بعضهم: «نتوقف؛ لأن الحكم لا يثبت إلا بالشرع»^(٥)،
والمشتبه لم يثبت فيه حكم شرعي.

(١) ينظر: شرح ابن دقيق العيد للأربعين (ص ٣١)، ودليل الفالحين (٣/ ٢٧، ٢٨)، والفتح المبين (ص ١١٥).

(٢) ينظر/ عمدة القاري (١/ ٣٠٠).

(٣) تنظر: مراجع القول الأول، وينظر: الجواهر البهيّة في شرح الأربعين النووية للشبشير (ص ٨٧).

(٤) ينظر: شرحه للأربعين (ص ٣١)، وينظر: إكمال المعلم (٥/ ٢٨٤)، والفتح المبين (ص ١١٥).

(٥) إرشاد الساري (١/ ١٤٣).

القول الرابع: أنه إن كان الاشتباه بكبيرة من كبائر الذنوب فالشبهة محرمة، وإن كان الاشتباه بصغيرة، فالأولى تركها^(١).

القول الخامس: أن المشتبهات ثلاثة أقسام:

الأول: ما كان أصله مباحاً، وشك في تحريمه، فهذا مباح؛ عملاً بالأصل، فلا يُنتقل عنه إلاً بيقين.

الثاني: ما كان أصله محرماً، وشك في حله، فيكون محرماً، عملاً بالأصل.

(١) قال الإمام ابن العربي في عارضة الأحوزي (٥/ ٢٠٠ / ٢٠١) عند ذكره للخلاف في حكم المشتبهات: «وفصل آخرون - وهي السادسة - بين المعاني فقالوا: إن كان من الفواحش الكبائر التحقت فيه الشبهة بالحرام، وإن كان من غير ذلك بقي على هذا الأصل، فمن باع سلعة بعشرة إلى أجل ثم اشتراها ممن باعها منه بخمسة نقداً، فهذا حلال محض وعمل صحيح، ولكن يشبه من أعطى خمسة بعشرة إلى أجل، فلما خاف من الناس إذ لم يخف الله جاء بهذه الصورة، فصاحب الدين صورها بذلك لئلا ينكرها الغريم، والغريم استسهلها لنفسه قلة دين أو ضرورة، فقال كثير من العلماء: ذلك جائز، وقال كثير منهم ذلك حرام، ومأخذهما من الشرع جميعاً، والأقرب من الأمرين من قال: إنه حرام، فإن الله لا يخفى عليه خافية، والأعمال بالنيات، فهذا بيع انعقد على غير قانون الشرع، فكان حراماً» والمسألة التي ذكرها ابن العربي هي مسألة العينة، والصحيح أنها محرمة، سواء أقصد التحايل على الربا أم لا.

الثالث: ما لم يكن له أصل يرجع في حكمه إليه، ثم شك في حلّه أو حرمة، قالوا: فالأحسن في مثل هذا التنزه عنه وتركه^(١).

وأقرب هذه الأقوال إلى الصواب هو القول الثاني، لما استدل به أصحاب هذا القول؛ ولأنه صلى الله عليه وسلم أمر من وقع له شيء من الشبهات أن يتركه احتياطاً، ولم يأمرهم بتركها أمر إيجاب^(٢)، أمّا في خاصة نفسه صلى الله عليه وسلم فكان يجتنب الشبهات، وكان يأمر أهله صلى الله عليه وسلم باجتنابها^(٣).

(١) ينظر: شرح الأربعين لابن دقيق العيد (ص ٣٢)، وسيأتي نقل ابن المنذر لهذا التفصيل بعد الحديث رقم (١١)، والحديث رقم (١٢).

(٢) وهذا صريح في قوله صلى الله عليه وسلم لعقبة بن الحارث، ففي هذا الحديث في البخاري (٢٠٥٢) أن امرأة سوداء جاءت فزعمت أنها أرضعته وزوجته، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم، فأعرض عنه، وتبسم صلى الله عليه وسلم، وقال: «كيف وقد قيل؟»

وفي رواية أخرى في البخاري أيضاً (٢٦٥٩): كيف وقد زعمت أنها قد أرضعتكما؟ فنهاء عنها.

قال الحافظ في الفتح (٢٩٣/٤): «أمره بفراقها احتياطاً على قول الأكثر»، وينظر: الفتح المبين (ص ١١٦)، وينظر: قول ابن المنذر الآتي بعد الحديث رقم (٢١).

(٣) كما في أمره صلى الله عليه وسلم لسودة أن تحتجب من الغلام الذي تنازع فيه أخوها عبد بن زمعة وسعد بن أبي وقاص، مع أنه صلى الله عليه وسلم حكم به =

ويؤيد ذلك - أيضًا - رواية ابن حبان لحديث النعمان بلفظ: «اجعلوا بينكم وبين الحرام سترة من الحلال». ففي هذا الحديث بيان أن المشتبهات من الحلال^(١)، ولكنه حلال الأولي والورع تركه، والروايات يفسر بعضها بعضًا^(٢). والله أعلم.

وينبغي أن يعلم أنه لا يدخل في هذا الحكم القسم الأول من النوع الأول ومن النوع الثاني ومن النوع الرابع، وذلك في حال ما إذا كان الأمر المشتبه فيه أصله التحريم، فهذه كلها حكمها: أنها باقية على أصلها، وهو التحريم، فهي في هذه الحال ليست في الحقيقة من المشتبهات، أما ما كان من هذا القسم من هذه الأنواع الثلاثة أصله الإباحة، فهو من المشتبه الذي الأولى تركه.

قال أبو محمد بن حزم - بعد ذكره بعض ألفاظ حديث النعمان بن

حكمًا جازمًا لأخيها، أي: أنه قضى صلى الله عليه وسلم أنه ابن زمعة والد سودة، والحديث رواه البخاري (٢٠٥٣)، ومسلم (١٤٥٧)، وينظر الفتح المبين ص (١١٦).

(١) ينظر: صحيح ابن حبان (٥٥٦٩) وإسناده حسن، وقد ساق مسلم إسناده، كما في الفتح (١/١٢٧)، وينظر: المجمع (١٠/٢٩٣).

(٢) وينظر: ما سبق نقله عند الكلام على النوع العاشر من أنواع الشبهات من كلام الحافظ ابن حجر ومن كلام الإمام الشوكاني.

بشير -: «فهذا حُضُّ منه عليه السلام على الورع، ونَصُّ جليُّ على أن ما حول الحمى ليس من الحمى، وأن تلك المشتبهات ليست بيقين من الحرام، وإذا لم تكن مما فصل من الحرام فهي على حكم الحلال بقوله - تعالى -: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ (الأنعام: ١١٩) فما لم يفصل فهو حلال بقوله - تعالى -: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ (البقرة: ٢٩)، وبقوله صلى الله عليه وسلم: «أَعْظَمُ النَّاسِ جُرْمًا فِي الْإِسْلَامِ مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُحَرِّمْ فَحَرَّمَ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ»^(١).

وقد بيّن النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رويناہ آنفاً من طريق أبي فروة عن الشعبي أن هذا إنما هو مستحب للمرء خاصّة فيما أشكل عليه، وأن حكم من استبان له الأمر بخلاف ذلك.

وكذلك بيّن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رويناہ آنفاً من طريق ابن عون عن الشعبي بياناً جليّاً أن المخوف على من واقع الشبهات إنما هو أن يجسر بعدها على الحرام، فصَحَّ بهذا البيان صحة ظاهرة أن معنى رواية زكريا عن الشعبي التي يقول فيها: «وقع في الحرام» أنه إنما هو على معنى آخر، وهو كل فعل أدى إلى أن يكون

(١) رواه البخاري في الاعتصام (٧٢٨٩)، ومسلم في الفضائل (٢٣٥٨).

فاعله متيقناً أنه راكب حرام في حالته تلك، وذلك نحو ماعين كل واحد منهما مشكوك في طهارته متيقن نجاسة أحدهما بغير عينه، فإذا توضأ بهما جميعاً كنّا موقنين بأنه إن صَلَّى صَلَّى وهو حامل نجاسة وهذا ما لا يحل. وكذلك القول في ثوبين أحدهما نجس بيقين لا يعرف بعينه، وسائر ألفاظ من ذكرنا على ما لا يتيقن فيه تحريم ولا تحليل، وأمّا ما يوقن تحليله فلا يزيله الشك عن ذلك، ولا معنى لقول من قال: هذا على المقاربة.

ومن روى في حديث النعمان الذي ذكرنا لفظة (أَوْشَكَ) فهو زائد على ما رواه زكريا، فزيادة العدل مقبولة، فكيف وقد زاد هذه اللفظة ومعناها من هو أجل من زكريا ومثله، وهما ابن عون وأبو فروة، وبهذا تتألف الأحاديث وطرقها، ويصح استعمال جميع أقوال الرواة.

فلو كان المشتبه حراماً وفرضاً تَرَكُّهُ لكان النبي صلى الله عليه وسلم قد نهى عنه، ولكنه عليه السلام لم يفعل ذلك، لكنه حَضَّ على تركه وخاف على موقعه أن يقدم على الحرام، ونظّر ذلك عليه السلام بالراتع حول الحمى، فالحمى هو الحرام، وما حول الحمى ليس من الحمى، والمشتبهات ليست من الحرام، وما لم يكن حراماً فهو حلال، وهذا في غاية البيان، وهذا هو الورع الذي يُحَمَّدُ فاعله ويؤجر، ولا يُذَمُّ

تاركه ولا يأثم، ما لم يواقع الحرام البين^(١). انتهى كلامه مختصراً.

(١) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام (٦/٣-٥).

وقال المازري في المعلم (٢/٢٠٥): «وهل قوله: (من وقع في الشبهات وقع في الحرام) دلالة على أن اجتنابها واجب، أم يكون المراد أنه قد يقع في الحرام لقوله بعد ذلك: (كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه)، ولم يقل: يرتع فيه، فلا بدَّ مع وصفه بأن اجتنابها استبراء للدين والعرض، والاستبراء يشير إلى أنها ليست بنفس الحرام الذي يجب أن يجتنب».

المطلب الثالث الأمور غير المشتبهة

ينبغي أن يعلم أولاً أنه ليس في الشريعة شيء مشتبه حقيقة، وإنما يعرض الاشتباه لبعض المكلفين في بعض المسائل^(١)، كما سبق بيانه في المطلب الأول.

والأمور التي يعرض للمكلف فيها الاشتباه تعد قليلة إذا قورنت بالأمور غير المشتبهة، وهناك أمور يظنها بعض الناس مشتبهة وليست كذلك، وسأذكر فيما يلي أهم الأمور التي لا تدخل في المشتبهات^(٢):

١ - الحلال البيّن والحرام البيّن:

فكل ما أجمع أهل العلم على حله، أو دلّ على حله نصّ صحيح

(١) قال الحافظ ابن القيم في بدائع الفوائد (٣/ ٢٧١): «ينبغي أن يعلم أنه ليس في الشريعة شيء مشكوك فيه البتة، وإنما يعرض الشك للمكلف بتعارض أمارتين فصاعداً عنده، فتصير المسألة مشكوكاً فيها بالنسبة إليه، فهي شكية عنده، وربما تكون ظنية لغيره أو له في وقت آخر، وتكون قطعية عند آخرين، فكون المسألة شكية أو ظنية أو قطعية ليس وصفاً ثابتاً لها، بل هو أمر يعرض لها عند إضافتها إلى حكم المكلف»، وينظر: الإحكام شرح أصول الأحكام لعبد الرحمن بن قاسم (٣/ ١١٩)، وينظر: ما يأتي قبل الحديث رقم (٤).

(٢) ينظر ما يأتي قبل النوع الثامن.

بيّن، أو دليل شرعي آخر قوي لا معارض له فهو من الحلال البيّن. وكل ما أجمع أهل العلم على حرمة، أو دلّ على تحريمه نصّ صحيح بيّن، أو دليل شرعي آخر قوي لا معارض له فهو من الحرام البيّن^(١).

قال الحافظ ابن رجب: «فأما الحلال المحض: فمثل أكل الطيّبات من الزروع والثمار، وبهيمة الأنعام، وشرب الأشربة الطيبة، ولباس ما يحتاج إليه من القطن والكتّان، أو الصوف أو الشعر، وكالنجاح، والتسرّي، وغير ذلك إذا كان اكتسابه بعقد صحيح كالبيع، أو بميراث، أو هبة، أو غنيمة.

والحرام المحض: مثل أكل الميتة، والدم، ولحم الخنزير، وشرب الخمر، ونكاح المحارم، ولباس الحرير للرجال، ومثل: الأكساب المحرمة، كالربا والميسر، وثمن ما لا يحل بيعه، وأخذ الأموال المغصوبة بسرقة أو غصب أو تدليس، أو نحو ذلك»^(٢).

(١) قال ابن حجر المكي في الفتح المبين شرح الأربعين (ص ١١١): (الحلال بيّن) أي: ظاهر، وهو ما نص الله ورسوله أو أجمع المسلمون على تحليله بعينه أو جنسه، ومنه أيضًا: ما لم يعلم فيه منع على أشهر القولين، (وإن الحرام بيّن) وهو ما نص أو أجمع على تحريمه بعينه أو جنسه.

(٢) جامع العلوم والحكم (١/ ١٩٤)، وينظر: إحياء علوم الدين (٢/ ١١١)، والمفهم (٤/ ٤٨٨).

ويدخل في الحلال المحض: المباح بجميع أنواعه وقد سبق بيان ما يتعلق بالمباح الذي يؤدي أحياناً إلى الوقوع في المحرم في النوع التاسع من المشتبهات في المطلب الأول.

ويدخل في الحلال البين كذلك: المندوب، فإنه مما يجوز فعله، بل يستحب.

ويدخل في الحلال البين - أيضاً -: المكروه، فإنه مما يجوز فعله، وإن كان الأولى تركه، كما سبقت الإشارة إليه في النوع الثامن من المشتبهات في المطلب الأول، فهو يشارك المشتبهات في الحكم، ويشارك الحلال البين من جهة معرفة حكمه الدقيق وعدم التباس أمره.

ويدخل في الحرام البين: ترك فعل الواجب.

قال الحافظ ابن حجر: « والمراد بالمحارم فعل المنهي المحرم، أو ترك المأمور الواجب، ولهذا وقع في رواية أبي فروة التعبير بالمعاصي بدل المحارم^(١). »

٢- ولا يدخل في المشتبهات مجرد إمكان الوقوع في المحرم، إذا لم يكن هناك دليل أو قرينة تدل عليه، فالاحتمال الذي لم يُبين على دليل أو قرينة، لا ينبغي للمسلم أن يترك فعل المباح أو المندوب من أجله، وذلك كأن يرى أن نكاح أكثر من زوجة من المشتبه الذي ينبغي

(١) ينظر: فتح الباري: الإبان (١/١٢٨).

اجتنابه؛ لأنه يمكن أن يقع في الميل المحرم^(١)، فهذا رأي غير صحيح، ولا ينبغي ترك التعدد من أجل مثل ذلك، لأنه لا يجعله من المشتبهات. ٣- وكذلك لا يدخل في المشتبهات أن يجوز نقيض ما ترجح لديه بأمر موهوم لا أصل له، فإن هذا من الوسوس، كأن يترك الوضوء بهاء

(١) قال الإمام الشوكاني في «كشف الشبهات» ص (٣٣): «نكاح ما فوق الواحدة من النساء إلى حد الأربع، هو من الحلال البين بنص القرآن الكريم، وتجوز عدم العدل في الجملة، حاصل لكل فرد من أفراد العباد، ولهذا يقول - تعالى -: ﴿وَكُنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ﴾، ولكن المحرم هو أن يميل كل الميل، وهذا لا يجوز الإنسان من نفسه قبل الوقوع فيه؛ لأن أسباب الميل متوقفة على الجمع بين الزوجين فصاعداً، إذ لو كان مجرد إمكان الميل شبهة من الشبهات التي يتقياها أهل الإيمان، لكان نكاح الواحدة أيضاً مما ينبغي اجتنابه، لإمكان أن لا يقوم بما يجب له من حسن العشرة، وكذلك إمكان الافتتان بما يحصل له منها من الأولاد، ولكان أيضاً ملك المال الحلال، من هذا القبيل؛ لإمكان أن لا يقوم بما يجب عليه فيه من الزكاة ونحوها، ونحو ذلك من الصور التي لا خلاف في كونها من الحلال الذي لا شبهة فيه.

نعم.. إذا كان الرجل - مثلاً - قد جمع بين الضرائر، وعرف من نفسه أنه يميل كل الميل، ثم فارقهن جميعاً، أو بقيت واحدة تحته، ثم أراد بعد ذلك أن يجمع بين اثنتين، فصاعداً، فلا ريب أن ذلك من المباح أو المندوب الذي يكون ذريعة إلى الحرام، فهو مندرج تحت القسم الثالث من الأقسام الستة، التي أسلفنا ذكرها، وهذا على فرض أن الواحدة تعفه وتحصن فرجه، فإن كان لا يعفه إلا أكثر من واحدة مع تجويز الميل الذي قد عرفه من نفسه، فعليه أن يفعل ما هو أقل مفسدة لديه في غالب ظنه، باعتبار الشرع».

مخافة أن تكون وقعت فيه نجاسة، مع أنه باقٍ على أوصافه، أو يترك الصلاة في موضع لا أثر فيه، مخافة أن يكون فيه نجاسة قد جفّت، ونحو ذلك.

قال القرطبي: «فهذا النوع يجب أن لا يلتفت إليه، والتوقف لأجل ذلك التجويز هوس، والورع فيه وسوسة شيطانية، إذ ليس فيه من معنى الشبهة شيء، وقد دخل الشيطان على كثير من أهل الخير من هذا الباب، حتى يعطل عليهم واجبات أو ينقص ثوابها لهم»^(١).

وقد ذكر البخاري في صحيحه مثلاً على ما يظن أنه من المشتبهات مع أنه من الوسوس ونحوها من الأمور التي لا أثر لها ولا ينبغي

(١) المفهم (٤/٤٩٠)، وينظر شرح ابن دقيق العيد للأربعين ص (٣٢)، وقال الغزالي في الإحياء (٢/١٢٤، ١٢٥): (وقد حُكي عن بعضهم أنه اشترى من رجل فسمع أنه اشتراه يوم الجمعة، فردّه خيفة أن يكون ذلك مما اشتراه وقت النداء، وهذا غاية المبالغة أنه ردّ بالشك، ومثل هذا الوهم في تقدير المناهي أو المفسدات لا ينقطع عن يوم السبت وسائر الأيام، والورع حسن والمبالغة فيه أحسن، ولكن إلى حد معلوم، فقد قال صلى الله عليه وسلم: «هلك المتنطعون» فليحذر من أمثال هذه المبالغات؛ فإنها وإن كانت لا تضر صاحبها ربما أوهم عند الغير أن مثل هذا مهم، ثم يعجز عما هو أيسر منه، فيترك أصل الورع، وهو مستند أكثر الناس في زماننا هذا، إذا ضيق عليهم الطريق فأيسوا عن القيام به فاطرّحوه، فكما أن الموسوس في الطهارة قد يعجز عن الطهارة، فيتركها، فكذا بعض الموسوسين في الحلال سبق إلى أوهامهم أن مال الدنيا كله حرام، فتوسعوا، فتركوا التمييز، وهو عين الضلال».

الالتفات إليها، وهو ما رواه عبدالله بن زيد قال: شكى إلى النبي صلى الله عليه وسلم الرجل يجد في الصلاة شيئاً أيقطع الصلاة؟ قال: «لَا، حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا، أَوْ يَجِدَ رِيحًا»، ثم ذكر حديث عائشة - رضي الله عنها - أن قومًا قالوا: يا رسول الله، إن قومًا يأتوننا باللحم لا ندري أذكر اسم الله عليه أم لا؟. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «سَمُّوا اللهَ عَلَيْهِ، وَكُلُّوه»^(١) .^(٢)

(١) قال الحافظ في الفتح (٢٩٦/٤) في شرح هذا الحديث: «هو أصل في تحسين الظن بالمسلم، وأن أموره محمولة على الكمال، ولا سيما أهل ذلك العصر».

(٢) ينظر صحيح البخاري: البيوع، باب من لم ير الوسائس ونحوها من الشبهات (٢٠٥٦، ٢٠٥٧).

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٢٩٥/٤): «وهذه الترجمة معقودة لبيان ما يكره من التنطع في الورع، قال الغزالي: الورع أقسام: ورع الصديقين وهو ترك ما لا يتناول بغير نيّة القوة على العبادة. وورع المتقين، وهو ترك ما لا شبهة فيه، ولكن يخشى أن يجر إلى الحرام. وورع الصالحين، وهو ترك ما يتطرق إليه احتمال التحريم بشرط أن يكون لذلك الاحتمال موقع، فإن لم يكن فهو ورع الموسوسين.

قال: ووراء ذلك ورع الشهود، وهو ترك ما يسقط الشهادة، أي: أعم من أن يكون ذلك المتروك حراماً أم لا. انتهى.

وغرض المصنف هنا بيان ورع الموسوسين، كمن يمتنع من أكل الصيد خشية أن يكون الصيد كان لإنسان ثم أفلت منه، وكمن يترك شراء ما يحتاج إليه من مجهول لا يدري أماله حلال أم حرام، وليست هناك علامة تدل على الثاني؟، وكمن يترك تناول الشيء لخبر ورد فيه متفق على ضعفه وعدم الاحتجاج به،

ويكون دليل إباحته قويًا وتأويله ممتنع أو مستبعد» انتهى كلام ابن حجر .
وقال العيني في عمدة القاري (١ / ٣٠١): «وأما ما يخرج إلى باب الوسوسة من تجويز الأمر البعيد، فهذا ليس من المشتبهات المطلوب اجتنابها، وقد ذكر العلماء له أمثلة، فقالوا: هو ما يقتضيه تجويز أمر بعيد كترك النكاح من نساء بلد كبير خوفًا أن يكون له فيها محرم، وترك استعمال ماء في فلاة لجواز عروض النجاسة، أو غسل ثوب مخافة طروء نجاسة عليه لم يشهدها، إلى غير ذلك مما يشبهه، فهذا ليس من الورع. وقال القرطبي: الورع في مثل هذا وسوسة شيطانية، إذ ليس فيها من معنى الشبهة شيء، وسبب الوقوع في ذلك عدم العلم بالمقاصد الشرعية.

قلت - أي: العيني -: من ذلك ما ذكره الشيخ الإمام عبدالله بن يوسف الجويني والد إمام الحرمين، فحكى عن قوم أنهم لا يلبسون ثيابًا جدًّا حتى يغسلوها لما فيها ممن يعاني قصر الثياب ودقها وتجنيفها وإلقائها وهي رطبة على الأرض النجسة ومباشرتها بما يغلب على الظن نجاسته من غير أن يغسل بعد ذلك، فاشتد نكيره عليهم، وقال: هذه طريقة الخوارج الحارورية أبلاهم الله بالقلق في غير موضع القلق، وبالتهاون في موضع الاحتياط، وفاعل ذلك معترض على أفعال النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين، فإنهم كانوا يلبسون الثياب الجدد قبل غسلها، وحال الثياب في أعصارهم كحالتها في أعصارنا، ولو أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بغسلها ما خفي؛ لأنه مما تعم به البلوى، وذكر أيضًا: أن قومًا يغسلون أفواههم إذا أكلوا الخبز خوفًا من روث الثيران عند الدياس، فإنها تقيم أيامًا في الدياسة ولا يكاد يخلو طحين عن ذلك، قال الشيخ: هذا غلوٌ وخروج عن عادة السلف، وما روى أحد من الصحابة والتابعين أنهم رأوا غسل الفم من ذلك».

وقال الأبى في شرح مسلم (٤ / ٢٨١): «قال عياض: وأما إن كان الشك وتجويز النقيض لا مستند له إلا الوهم والتقدير فلا يلتفت إليه وليس من الورع الترك

٤- ولا يدخل في المشتبهات - أيضاً - ما إذا كان فعله للواجب يخشى أن يؤدي إلى الوقوع في المحرم، فإنه حينئذ لا يكره للمكلف فعل الواجب، بل يجب فعله^(١).

لذلك، كمن أتى إلى ماء باقٍ على أصل خلخته ولم يجد غيره، فقال في نفسه: لعل نجاسة سقطت فيه فامتنع من استعماله، فهذا ليس بممدوح وخارج عن مقتضى الحديث؛ لأن الأصل الطهارة، واستصحابها، وعدم الطارئ. وكذلك لو اشتبهى النساء، قال: لعل في العالم من رضعت معي، فامتنع من الزواج لذلك، فلا يلتفت إلى شيء من هذه الخواطر، وما يقع من الضرر بالإصغاء إليها والدوام على موجبها قد يتسع به الخرق ويعظم فيه الضرر، فهي ساقطة في الشرع، حتى قال بعض الفقهاء: الأولى إضراب النفس عنها، والتغافل عن إخطارها بالبال، كما يقولون في الوسوسة في الحدث بعد الضوء: إنه ينبغي أن يلهمي عن ذلك». وينظر: المعلم (٢/٢٠٢، ٢٠٣)، الإحياء (٢/١١١ - ١١٥)، و(١٢٦ - ١٣٠)، المجموع (٩/٣٤٣ - ٣٤٤)، الفتح المبين (١١٧ - ١١٨)، شرح السنوسي لصحيح مسلم (٥/٢٨٠ - ٢٨٢)، رسالة «أحكام النجاسات» لعبدالمجيد صلاحين: الوسوسة في الطهارة وعلاجها (ص ٧٠٨-٧١٨).

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٢١/٣١٠ - ٣١٢): «قول النبي صلى الله عليه وسلم: (الحلال بين والحرام بين، وبين ذلك أمور مشتهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات استبرأ لعرضه ودينه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام، كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يخالطه). إنما يقتضي اتقاء الشبهات التي يشتبه فيها الحلال بالحرام، بخلاف ما إذا اشتبه الواجب أو المستحب بالمحظور، وقد ذكر ذلك أبو طالب المكي، وابن حامد، ولهذا سئل الإمام أحمد: عن رجل مات أبوه وعليه دين، وله ديون فيها شبهة، أيقضيها ولده؟ فقال: أيدع ذمة أبيه مرهونة؟، وهذا جواب شديد، فإن قضاء =

الدين واجب، وترك الواجب سبب للعقاب، فلا يُترك لما يحتمل أن يكون فيه عقاب، ويحتمل أن لا يكون.

ومن المعلوم أن من الأغسال ما هو واجب: كغسل الجنابة والحيض والنفاس، ومنها ما هو مؤكد حتى تنوزع في وجوبه، كغسل الجمعة، ومنها ما هو مستحب، وهذه الأغسال لا تمكن في البلاد الباردة إلا في حمام، وإن اغتسل في غير حمام خيف عليه الموت، أو المرض، فلا يجوز الاغتسال في غير حمام حينئذٍ، ولا يجوز الانتقال إلى التيمم مع القدرة على الاغتسال بالماء في الحمام، ولو قدر أن في ذلك كراهة مثل كون الماء مسخنًا بالنجاسة عند من يكرهه مطلقًا، أو عند من يكرهه إذا لم يكن بين الماء والدخان حاجز حصين، كما قد تنازع في ذلك أصحاب أحمد وغيرهم على القول بكراهة المسخن بالنجاسة، فإنه بكل حال يجب استعماله، إذا لم يمكن استعمال غيره؛ لأن التطهر من الجنابة بالماء واجب مع القدرة، وإن اشتمل على وصف مكروه، فإنه في هذه الحال لا يبقى مكروهًا.

وقد بَوَّب البخاري في صحيحه في كتاب البيوع بقوله: «باب تفسير الشبهات»، ثم أتبعه بباب آخر، عنوانه بقوله: «باب ما يتنزه من الشبهات»، ثم أتبعها بباب ثالث، عنوانه بقوله: «باب من لم ير الوسوس ونحوها من الشبهات»، وذكر فيه الحديثين السابقين كما سبق بيانه قريباً أعلاه.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٢٩٢/٤): «أراد المصنف أن يُعرَف الطريق إلى معرفتها لتجنب، فذكر أولاً ما يضبطها، ثم أورد أحاديث فيها مراتب ما يجب اجتنابه منها، ثم ثنى بباب فيه بيان ما يستحب منها، ثم ثلث بباب فيه بيان ما يكره، وشرح ذلك: أن الشيء إما أن يكون أصله التحريم أو الإباحة أو يشك فيه.

فالأول: كالصيد فإنه يحرم أكله قبل ذكاته، فإذا شك فيها لم يزل عن التحريم إلاً بيقين، وإليه الإشارة بحديث عدي بن حاتم.

=

٥- ولا يدخل في المشتبهات كذلك ما اختلف فيه العلماء مما كان الخلاف فيه ضعيفاً، وجزم المجتهد فيه بالرأي الذي اختاره، وترجح لديه أنه هو الموافق للسنة^(١).

والثاني: كالطهارة إذا حصلت لا ترفع إلاً ييقين الحدث، وإليه الإشارة بحديث عبدالله بن زيد في الباب الثالث، ومن أمثلته: من له زوجة وعبد وشك هل طلق أو أعتق؟ فلا عبرة بذلك وهما على ملكه. والثالث: ما لا يتحقق ويتردد بين الحظر والإباحة، فالأولى تركه، وإليه الإشارة بحديث التمرة الساقطة في الباب الثاني. وكذلك كل ما كره استعماله مع الجواز، فإنه بالحاجة إليه لطهارة واجبة، أو شرب واجب، لا يبقى مكروهاً، ولكن هل يبقى مكروهاً عند الحاجة إلى استعماله في طهارة مستحبة؟ هذا محل تردد؛ لتعارض مفسدة الكراهة، ومصلحة الاستحباب، والتحقيق: ترجيح هذا تارة، وهذا تارة، حسب رجحان المصلحة تارة، والمفسدة أخرى.

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٢١/ ٥٥ - ٦٤): «فإن قيل: إنما يفعل نحو هذا - أي: ترك استعمال بعض المياه - لأن الماء قد يكون نجساً أو مستعملاً، بأن تكون الأنية مثل الطاسة اللاصقة بالأرض قد تنجست بما على الأرض من النجاسة، ثم غرف بها منه، أو بأن الجنب غمس يده فيه، فصار الماء مستعملاً، أو قطر عليه من عرق سقف الحمام النجس، أو المحتمل للنجاسة، أو غمس بعض الداخلين أعضاءه فيه وهي نجسة، فنجسته، فلاحتمال كونه نجساً أو مستعملاً احتطنا لديننا وعدلنا إلى الماء الطهور بيقين؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم: (دع ما يريبك إلى ما لا يريبك)، ولقوله: (من اتقى الشبهات استبرأ لعرضه ودينه).

=

ولو قال قائل: تنزه عن هذا لأجل الخلاف فيه؛ فإن من أهل العراق من يقول: الماء إذا وقعت فيه نجاسة نجسته وإن كان كثيراً، إلا أن يكون مما لا تبلغه النجاسة؛ ويقدرونه بما لا يتحرك أحد طرفيه بتحريك الطرف الآخر، وهل العبرة بحركة المتوضئ أو بحركة المغتسل؟ على قولين. وقدر بعضهم ذلك بعشرة أذرع في عشرة أذرع، ويحتجون بقول النبي صلى الله عليه وسلم: (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه)، ثم يقولون: إذا تنجست البئر فإنه ينزح منها دلاء مقدرة في بعض النجاسات، وفي بعضها تنزح البئر كلها، وذهب بعض متكلميهم إلى أن البئر تطم، فهذا الاختلاف يورث شبهة في الماء إذا وقعت فيه نجاسة.

قيل لهذا القائل: الاختلاف إنما يورث شبهة إذا لم تتبين سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأما إذا تبين أن النبي صلى الله عليه وسلم أرخص في شيء، وقد كره أن تنتزه عما ترخص فيه وقال لنا: (إنه الله يحب أن يؤخذ برخصه كما يكره أن تؤتى معصيته). رواه أحمد وأحمد وابن خزيمة في صحيحه، فإن تنزهنا عنه عصينا رسول الله صلى الله عليه وسلم، والله ورسوله أحق أن نرضيهم، وليس لنا أن نغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم لشبهة وقعت لبعض العلماء، كما كان عام الحديبية، ولو فتحنا هذا الباب لكنّا نكره لمن أرسل هدياً أن يستبيح ما يستبيحه الحلال لخلاف ابن عباس، ولكننا نستحب للجنب إذا صام أن يغتسل لخلاف أبي هريرة، ولكننا نكره تطيب المحرم قبل الطواف لخلاف عمر وابنه ومالك، ولكننا نكره له أن يلبي إلى أن يرمي الجمرة بعد التعريف لخلاف مالك وغيره، ومثل هذا واسع لا ينضبط.

وأما من خالف في شيء من هذا من السلف والأئمة - رضي الله عنهم - فهم مجتهدون، قالوا بمبلغ علمهم واجتهادهم، وهم إذا أصابوا فلهم أجران، وإذا أخطؤوا فلهم أجر، والخطأ محطوط عنهم، فهم معذورون لاجتهادهم، ولأن =

٦- وقريب من النوع السابق: ما إذا وجد في المسألة خلاف قوي بين أهل العلم، ولكن ترجح لدى المجتهد أحد الأقوال في المسألة، ولم يكن عنده أدنى تردد في ترجيح هذا القول^(١).

السنة البينة لم تبلغهم، ومن انتهى إلى ما عَلِمَ فقد أحسن. فأما من تبلغه السنة من العلماء وغيرهم وتبين له حقيقة الحال فلم يبق له عذر في أن يتنزه عما ترخص فيه النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يرغب عن سنته لأجل اجتهاد غيره، فإنه قد ثبت عنه في الصحيحين أنه بلغه أن أقوامًا يقول أحدهم: أما أنا فأصوم ولا أفطر، ويقول الآخر: فأنا أقوم ولا أنام، ويقول الآخر: أما أنا فلا أتزوج النساء، ويقول الآخر: أما أنا فلا أكل اللحم، فقال: (بل أصوم وأفطر، وأنام، وأتزوج النساء، وأكل اللحم، فمن رغب عن سُنتي فليس مني). وفي الجملة باب الاجتهاد والتأويل باب واسع يؤول بصاحبه إلى أن يعتقد الحرام حلالاً، كمن تأوّل في ربا الفضل، والأنبذة المتنازع فيها، وحشوش النساء، وإلى أن يعتقد الحلال حراماً، مثل بعض ما ذكرناه من صور النزاع، مثل الضب وغيره، بل يعتقد وجوب قتل المعصوم أو بالعكس. فأصحاب الاجتهاد وإن عذروا وعرفت مراتبهم من العلم والدين، فلا يجوز ترك ما تبين من السنة والهدى لأجل تأويلهم. والله أعلم. انتهى كلامه ملخصاً.

وقال النووي في المجموع شرح المذهب (٣٤٤/٩): «المختلف فيه الذي يكون في إباحته حديث صحيح بلا معارض، وتأويله ممتنع أو بعيد، فلا أثر للخلاف من منعه، فلا يكون تركه ورعاً محبوباً، فإن الخلاف في هذه الحالة لا يورث شبهة، وكذلك إذا كان الشيء متفقاً عليه».

(١) قال المازري في المعلم (٢٠٣/٢) بعد ذكره لما سبق من النوع الأول من المشتبهات وما يأتي في النوع الثامن مما ليس من المشتبهات: «وأما إذا كان الأمر

٧- وليس من المشتبهات - أيضًا - ما اختلف فيه العلماء على وجهين، وكِلَا الوجهين قد ثبت في سنة النبي صلى الله عليه وسلم. والحكم في مثل هذا أنه يستحب له أن يفعل أحد الوجهين في بعض الأوقات، وأن يفعل الوجه الآخر في أوقات أخرى^(١).

بخلاف ذلك فليس من الورع التوقف؛ بل ربما خرج بعضه إلى ما يكره». وقال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٥٤ / ٢٦) بعد كلام له: «ولهذا كان فسخ الحج إلى التمتع مستحبًا عند أحمد، ولم يجعل اختلاف العلماء في جواز الفسخ موجبًا للاحتياط بترك الفسخ، فإن الاحتياط إنما يشرع إذا لم تتبين سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإذا تبينت السنة فاتباعها أولى، وإن كان بعض العلماء قد قال: إنه لا يجوز ذلك». وينظر الشرح الممتع: كتاب الطهارة: الماء الطاهر (١ / ٢٥).

وبعض أهل العلم أطلق الشبهة على كل ما اختلف فيه أهل العلم، ولعلمهم إنما أرادوا ما سبق ذكره في النوع الأول من أنواع الشبهات، وينظر: جامع العلوم والحكم (شرح الحديث الحادي عشر ١ / ٢٨٢، ٢٨٣).

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (٣٣٦ / ٢٢، ٣٣٧): «العبادات التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم على أنواع، يشرع فعلها على جميع تلك الأنواع، لا يكره منها شيء، وذلك في مثل أنواع الشهادات، وأنواع الاستفتاح، ومثل الوتر أول الليل وآخره، ومثل الجهر بالقراءة في قيام الليل والمخافتة، وأنواع القراءات التي أنزل القرآن عليها، والتكبير في العيد، ومثل الترجيع في الأذان وتركه، ومثل أفراد الإقامة وتثنيتهما.

فما اختلف العلماء فيه وأراد الإنسان أن يحتاط فيه فهو نوعان: أحدهما: ما اتفقوا على جواز الأمرين، ولكن تنازعوا أيهما أفضل. والثاني: ما تنازعوا فيه في جواز

هذا وهناك بعض الأمور ينطبق عليها التعريف اللغوي للشبهة، ولكنها لا تدخل في الشبهات المذكورة في حديث النعمان، وبعضها أو أكثرها لا يدخل في التعريف الاصطلاحي للشبهة، وقد رأيت ذكرها هنا، وهي:

٨ - ما ليس له أصل ملك يرجع إليه، وتعارضت فيه العلامات الدالة على الحل والحرم، فحصل لدى المكلف شك في إباحته له^(١)،

أحدهما. وكثير مما تنازعوا فيه قد جاءت السنة فيه بالأمرين، مثل الحج: قيل: لا يجوز فسخ الحج إلى العمرة، بل قيل: ولا يجوز المتعة، وقيل: بل ذلك واجب، والصحيح أن كليهما جائز، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الصحابة في حجة الوداع بالفسخ، وقد كان خيرهم بين الثلاثة، وقد حج الخلفاء بعده ولم يفسخوا، كما بسط في موضعه.

وكذلك الصوم في السفر، قيل: لا يجوز، بل يجب الفطر، والصحيح الذي عليه الجمهور، جواز الأمرين.

والمقصود هنا أن ما جاءت به السنة على وجوه كالأذان والإقامة وصلاة الخوف والاستفتاح والكلام فيه في مقامين: أحدهما: في جواز تلك الوجوه كلها بلا كراهة، وهذا هو الصواب، وهو مذهب أحمد وغيره في هذا كله.

والمقصود هنا هو (المقام الثاني): وهو أن ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم من أنواع متنوعة، وإن قيل: إن بعض تلك الأنواع أفضل، فالإقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في أن يفعل هذا تارة، وهذا تارة أفضل من لزوم أحد الأمرين وهجر الآخر. انتهى كلامه - رحمه الله - ملخصاً.

(١) ينظر كلام الحافظ ابن رجب المذكور في التعليق على النوع الثالث من المشتبهات،

=

فيجب على المكلف أن يجتنب هذا الشيء حتى يتيقن من إباحته له، ومن ذلك ترك النبي صلى الله عليه وسلم أكل التمرة التي وجدها ساقطة في بيته خشية أن تكون من الصدقة المحرمة عليه^(١).

وينظر كلام ابن المنذر الآتي في الوجه الثالث قبل الحديث رقم (١٣) - إن شاء الله تعالى - .

وقال الغزالي في الإحياء، كتاب الحلال والحرام، الباب الثاني (٢/ ١٣٠): «القسم الثاني - أي: من المثار الرابع من ماثرات الشبهة - تعارض العلامات الدالة على الحل والحرم، فإنه قد ينهب نوع من المتاع في وقت، ويندر وقوع مثله في غير النهب، فيرى مثلاً في يد رجل من أهل الصلاح، فيدل صلاحه على أنه حلال، ويدل نوع المتاع وندوره من غير المنهوب، على أنه حرام فيتعارض الأمران، وكذلك يخبر عدل أنه حرام، وآخر أنه حلال، أو تتعارض شهادة فاسقين، أو قول صبي وبالغ، فإن ظهر ترجيح حكم به، والورع الاجتناب، وإن لم يظهر ترجيح وجب التوقف». وينظر: المعلم (٢/ ٢٣٠)، المغني كتاب البيوع (٦/ ٣٧٤)، عارضة الأحوذى (٥/ ٢٠٥، ٢٠٦).

(١) سيأتي تحريجه مفصلاً - إن شاء الله تعالى -، وقد أخرجه البخاري في البيوع، باب ما ينتزه من الشبهات (٢٠٥٥)، قال الحافظ في الفتح (٤/ ٢٩٤): «يحتمل أن يكون ذلك التمر حمل إلى بعض من يستحق الصدقة ممن هو في بيته وتأخر تسليم ذلك له، أو حمل إلى بيته فقسمه فبقيت منه بقية.

وقد روى أحمد من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: تصور النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة، فقليل له: ما أسهرك؟ قال: (إني وجدت ثمرة ساقطة فأكلتها، ثم ذكرت تمرًا كان عندنا من الصدقة فما أدري أمن ذلك كانت التمرة، أو من تمر أهلي، فذلك أسهرني)، وهو محمول على التعدد وأنه لما اتفق له أكل التمرة كما في هذا الحديث وأقلقه ذلك صار بعد ذلك إذا وجد مثلها مما

٩- ولا يدخل - أيضًا - في المشتبهات التي يجوز فعلها مع الكراهة: ما إذا كان عند المجتهد تردّد في الترجيح، وكان الحكم يدور بين الوجوب والتحريم، وقال بكل منهما بعض أهل العلم، فهنا ليس الأخذ بأحد القولين بأولى من الآخر^(١)، فيجب على المجتهد أن يعمل بالقول الراجح لديه ولو كان عنده شيء من التردّد في ترجيحه، كما في مسألة قراءة الفاتحة في الصلاة، فقد قال بعض أهل العلم: بوجوب قراءتها على المأموم، وقال آخرون: يحرم عليه قراءتها، وكما في مسألة صلاة ركعتين إذا دخل المسجد في وقت نهي، فمن أهل العلم من يرى تحريم فعل ذات السبب من النوافل في وقت النهي، ومن أهل العلم من يرى وجوب صلاة تحية المسجد، وأنه لا يجوز له الجلوس في

يدخله التردد تركه احتياطًا، ويحتمل أن يكون في حالة أكله إياها كان في مقام التشريع، وفي حال تركه كان في خاصة نفسه، وقال المهلب: إنما تركها صلى الله عليه وسلم تورعًا وليس بواجب؛ لأن الأصل أن كل شيء في بيت الإنسان على الإباحة حتى يقوم دليل على التحريم» انتهى كلام الحافظ ابن حجر.

والأقرب في ذلك ما ذكره الحافظ ابن رجب في جامع العلوم (١/ ١٩٧) من أن هذه التمرة تدخل في ما ليس له أصل ملك يرجع إليه؛ لأنه يحتمل أن تكون هذه التمرة بعينها من مال النبي صلى الله عليه وسلم، ويحتمل أن تكون من الصدقة، وكلاهما موجود في بيت النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا ما جزم به الحافظ ابن حجر، وقد سبق نقل كلامه عند ذكر النوع الرابع مما ليس من المشتبهات.

(١) ينظر مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٦/ ٥٤).

المسجد إلا بعد أدائها^(١)، وكما في مسألة صوم يوم الشك، فمن العلماء من يرى وجوب صومه، ومنهم من يرى تحريم صومه، ومنهم من يرى استحباب صومه، ومنهم من يرى كراهة صومه، ومنه من يرى إباحة

(١) وإنما يقع الإشكال في هذه المسألة عند من رجح هذين القولين في المسألتين كالإمام الشوكاني، حيث قال في رسالة «كشف الشبهات» ص (١٣، ١٤): «وأما إذا كان أحدهما - أي: الدليلين - يدل على التحريم أو الكراهة، والآخر يدل على الوجوب أو الندب، فهذا هو المقام الضنك، والموطن الصعب. ومثاله: ما ورد من النهي عن الصلاة في أوقات الكراهة، وما ورد من الأمر بصلاة التحية، والنهي عن تركها، فإن ظاهر النهي عن الصلاة، يعم صلاة التحية وغيرها. وظاهر الأمر بها والنهي عن تركها عند دخول المسجد يعم الأوقات المكروهة وغيرها، وبين الدليلين عموم وخصوص من وجه، وليس أحدهما بالتخصيص أولى من الآخر في مادة الاجتماع؛ لأن كل واحد منهما صحيح مشتمل على النهي، ولم يبق إلا الترجيح، بدليل خارج عنهما، ولم يوجد - فيما أعلم - دليل خارج عنهما، يستفاد منه ترجيح أحدهما على الآخر، فلا يكون الورع والوقوف عند المشتبه إلا بترك دخول المسجد في تلك الأوقات، فإن ألجأت الحاجة إلى الدخول فلا يقعد». وينظر نيل الأوطار، باب تحية المسجد (٨٥/٣)، والسييل الجرار، باب: الأوقات (١٨٩/١).

وذكر شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (١٩٦/٢٣) أن بعض من رجح هذين القولين إذا جاء لصلاة الفجر وكان قد صلى الفجر في بيته يقف على باب المسجد حتى تقام الصلاة، ثم يدخل المسجد. والصحيح في هذه المسألة أنه يجوز فعل ذوات الأسباب من النوافل في أوقات النهي، لأدلة كثيرة ذكرتها في كتاب «أوقات النهي الخمسة، وحكم الصلاة ذات السبب فيها».

صومه، ومنهم من يرى أن الناس تبع للإمام، وكل هذه الأقوال أوجه في مذهب الحنابلة^(١).

١٠- وقريب من هذا النوع ما إذا حصل عند المجتهد تردد في الترجيح في حكم المسألة، لكون الفرع المحكوم فيه متردداً بين أصول تجتذبه، بعضها يدل على حكم، والآخر يدل على حكم آخر مختلف عن الحكم الأول، والثالث يدل على حكم ثالث يغير الحكمين الأولين، وهكذا، فيجب على المجتهد حينئذٍ أن يعمل بالقول الراجح، ولو كان عنده شيء من التردد في ترجيحه، كما في مسألة تحريم الزوجة^(٢).

١١- وكذلك لا يدخل في المشتبه الذي يجوز فعله مع الكراهة: إذا

(١) ينظر الشرح الكبير مع الإنصاف (٣٢٦/٧ - ٣٣٤)، شرح الزركشي (٥٥٣/٢ - ٥٦١).

(٢) قال الحافظ ابن رجب في جامع العلوم والحكم (٢٠٢/١): «وقد يقع الاشتباه في الحكم، لكون الفرع متردداً بين أصول تجتذبه، كتحرим الرجل زوجته، فإن هذا متردد بين تحريم الظهار الذي ترفعه الكفارة الكبرى، وتحريم الطلقة الواحدة بانقضاء عدتها الذي تباح معه الزوجة بعقد جديد، وبين تحريم الطلاق الثلاث الذي لا تباح معه الزوجة بدون زوج وإصابة، وبين تحريم الرجل عليه ما أحله الله له من الطعام والشراب الذي لا يحرمه، وإنما يوجب الكفارة الصغرى، أو لا يُوجب شيئاً على الاختلاف في ذلك، فمن هاهنا كثر الاختلاف في هذه المسألة من زمن الصحابة فمن بعدهم».

اشتبه محذور بمباح، ولم يتميزا، كما إذا اشتبه ماء طهور بنجس، فلا يجوز استعمال أحدهما، خشية أن يستعمل النجس، فينجس أعضاءه، ويجب في هذا المثال العدول إلى غيرهما بلا خلاف^(١).

١٢- ومما لا يدخل في المشتبهات - أيضا -: «المتشابه من النصوص الشرعية»، الذي أشار إليه ربنا - جلَّ وعلا - في قوله - تعالى -: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَبِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ۚ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ ۚ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٧﴾﴾ (آل عمران: ٧).

والمتشابه هو: «ما لا يتبين معناه من لفظه»، فيجب الرجوع إلى

(١) ينظر: المغني، كتاب الطهارة (١/ ٨٢).

وهذا فيما إذا وجد غيرهما، فإن لم يوجد غيرهما، فقليل: لا يتحرى، وقيل: يتحرى، وهذا أيضًا فيما إذا لم يكن في اجتنابها ضرر على الشخص، فإن كان عليه ضرر في اجتناب المشتبهين، كما إذا اشتبهت زوجته بأجنبية، ففي ذلك خلاف بين أهل العلم، فقليل: يقرع، وقيل: يجب اجتنابها.

وهناك مسائل أخرى من هذا النوع، وفي أكثرها خلاف بين أهل العلم.

ينظر: المراجع المذكورة عند الكلام على النوع الثالث من المشتبهات، وتنظر: رسالة «أحكام النجاسات» المبحث الأخير.

النصوص الأخرى الواضحة البيّنة التي تبين المراد بالنص المتشابه وتوضح معناه وتحليه^(١)، وهذا هو طريق من يطلب الحق ويريده، أمّا أهل الزيغ من المنافقين وأهل الأهواء والمبتدعة فهم يتبعون المتشابه، ويفسرونه بما يوافق أهواءهم وآراءهم الضالة، كما أشار إليه ربنا - جلّ وعلا - في آية آل عمران السابقة، وروى البخاري في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ، فَاحْذَرُوهُمْ»^(٢).

(١) ينظر: ما سبق في المقدمة عند الكلام على تعريف «المتشابه» في اللغة.

(٢) ينظر صحيح البخاري: التفسير (٤٥٤٧).

قال الشوكاني في رسالة «كشف الشبهات» ص (٤٢): «ومن جملة المشتبهات: النظر في المتشابه من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وتكلف علمه والوقوف على حقيقته. على أنه لا يبعد أن يقال: قد بين الله في كتابه وعلى لسان رسوله أنه مما لا يحل الإقدام عليه، وأنه مما استأثر الله بعلمه، وقد كان السلف الصالح يتحرجون من ذلك، ويتغيرون على من اشتغل به».

النص المحقق

ذكر الحث على اجتناب الشبهات

١- حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا زهير، قال: حدثنا جرير، عن مطرف، عن الشعبي، عن النعمان بن بشير، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لِكُلِّ مَلِكٍ حِمَى، وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ حَلَالُهُ وَحَرَامُهُ، وَالْمَشَبَّهَاتُ»^(١) بَيْنَ ذَلِكَ، كَمَا لَوْ أَنَّ رَاعِيًا يَرَعَى

(١) قال ابن العربي في عارضة الأحوذى (٥/ ٢٠٠): «يروى هذا الحرف على ثلاثة أوجه: (مشبهات): على وزن مفتعلات بكسر العين، و(مشبهات) على وزن مفعلات بتشديد العين، و(مشبهات) على الوزن المتقدم لكن العين مكسورة. فالأول معناه: اكتسبت الشبهة من وجهين متعارضين. ومعنى الثاني: أي مشبهة بغيرها مما لا يتبين به حكمها على التعيين. ومعنى الثالث: مثله، لكن أضاف الفعل إليها وهو مجاز سائغ عربي فصيح».

وقال العيني في عمدة القاري (١/ ٢٩٧): وقوله (مشبهات) جاء فيه خمس روايات:

الأولى: (مشبهات) بضم الميم وسكون الشين المعجمة وفتح التاء المثناة من فوق وكسر الباء الموحدة على وزن مفتعلات، وهي رواية الأصيلي، وكذا في رواية ابن ماجه.

الثانية: (متشبهات) بضم الميم وفتح التاء المثناة من فوق وفتح الشين المشددة وتشديد الباء الموحدة المكسورة على وزن متفعلات وهي رواية الطبري.

الثالثة: (مشبهات) بضم الميم وفتح الشين وفتح الباء المشددة على وزن مفعلات وهي رواية السمرقندي ورواية مسلم.

الرابعة: مثلها غير أن باءها مكسورة على وزن مفعلات على صيغة الفاعل.

=

بِجَانِبِ الْحَمَى، لَمْ تَلْبَثْ غَنَمُهُ أَنْ تَرْتَعَ وَسَطَهُ، فَاجْتَنِبُوا
الشُّبُهَاتِ^(١).

الخامسة: (مشبهات) بضم الميم وسكون الشين وكسر الباء الموحدة المخففة. والكل من اشتبه الأمر إذا لم يتضح، غير أن معنى الأولى المشكلات من الأمور، لما فيه من شبه الطرفين المتخالفين، فيشبه مرة هذا ومرة هذا، وكذلك معنى الثانية، غير أن فيه معنى التكلف، ومعنى الثالثة: أنها مشبهات بغيرها مما لم يتيقن فيه حكمها على التعيين، ويقال معناها: مشبهات بالحلال، ومعنى الرابعة: أنها مشبهات أنفسها بالحلال، ومعنى الخامسة: مثل الرابعة، غير أن الأولى من باب التفعيل والثانية من باب الأفعال.

وقال القاضي في الثلاثة الأول: كلها بمعنى المشكلات، ويشبهه يفتعل أي يشكل، ومنه ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾، قوله: (فمن اتقى)، أي حذر، (المشبهات) وهي جمع مشبهة، والاختلاف في لفظها من الرواة كالتي قبلها، ووقع في رواية مسلم والإسماعيلي (فمن اتقى الشبهات) بدون الميم وهي جمع شبهة وهي الالتباس.

وينظر: فتح الباري (١/١٢٧)، وإرشاد الساري (١/١٤٢)، والفتوح الوهبيّة للشبرخيتي (ص ١١٣).

(١) حديث النعمان هذا روي بألفاظ متقاربة، وفي بعضها زيادة على بعض، وقد أخرج المؤلف بعضها فيما يأتي، وقد أخرج هذا الحديث - أيضاً - البخاري في الإيمان، باب: فضل من استبرأ لدينه رقم (٥٢)، وفي البيوع، باب: الحلال بين رقم (٢٠٥١)، ومسلم في المساقات، باب أخذ الحلال وترك الشبهات رقم (١٥٩٩)، والترمذي في البيوع، باب: ما جاء في ترك الشبهات (٣/٥٠٢)، رقم (١٢٠٥)، وابن ماجه في الفتن، باب: الوقوف عند الشبهات رقم (٣٩٨٤)،

٢- أخبرنا حاتم بن منصور أن الحميدي حدثهم، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا أبو فروة الهمداني، قال: سمعت الشعبي يقول: سمعت النعمان بن بشير على المنبر يقول: سمعت رسول

والنسائي في البيوع، باب: اجتناب الشبهات في الكسب (٢٧٧/٧)، رقم (٣٣٦٥)، وأحمد (٢٦٩/٤)، والحميدي (٤٠٨/٢)، رقم (٩١٨)، وابن حبان (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، في الرقائق، باب الورع رقم ٧٢١)، والطحاوي في مشكل الآثار (٣٢٣، ٣٢٤)، وابن أبي شيبة في البيوع، باب: أكل الربا وما جاء فيه (٥٦٠، ٥٦١)، والدرامي في أول كتاب البيوع (١٦١/٢)، والبيهقي في سننه في البيوع، باب: كراهية مبايعة من أكثر ماله من الربا (٣٢٤/٥)، وفي كتاب الآداب له، باب: في تطيب المطعم (ص ٢١١)، وباب من اتقى الشبهات (ص ٤٣٦)، وابن عدي في الكامل (١٦٢٩/٤)، وأبو عوانة، والإسماعيلي كما في الفتح (١٢٦، ١٢٧)، وابن الجارود في التجارات (ص ١٩٤)، رقم (٥٥٥)، والبعوي في باب الالتقاء عن الشبهات (١٢، ١٣)، رقم (٢٠٣١)، وأبو نعيم في الحلية (٢٧٠، ٣٣٦)، و(١٠/٥)، وابن حزم في الأحكام، الباب الرابع والثلاثون في الاحتياط وقطع الذرائع والمشتبه (٢، ٣). ورواه المؤلف - أيضًا - في الإقناع، باب: الحث على اجتناب الشبهات (٥٥١/٢)، رقم (١٨٦). وفي بعض روايات هذا الحديث في الصحيحين وغيرهما زيادة: «ألا وإن في الجسد مضغمة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسد فسد الجسد كله، ألا وهي القلب».

ولحديث النعمان هذا شواهد من أحاديث عدة من الصحابة، ولكن في أسانيدنا كلها ضعف كما قال الحافظ في الفتح (١٢٦/١)، وينظر المجمع (٢٩٣/١٠)، (٢٩٤).

الله صلى الله عليه وسلم يقول: «حَلَالٌ بَيْنٌ، وَحَرَامٌ بَيْنٌ، وَشُبُهَاتٌ بَيْنٌ ذَلِكَ، فَمَنْ تَرَكَ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ كَانَ لِمَا اسْتَبَانَ لَهُ أَتَرَكَ، وَمَنْ اجْتَرَأَ عَلَى مَا يَشْكُ فِيهِ أَوْشَكَ أَنْ يُوَاقَعَ الْحَرَامَ، وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، وَحِمًى اللَّهِ مَعَاصِيهِ»^(١).

٣- حدثنا يحيى بن محمد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى، عن ابن أبي عروبة، قال: حدثنا قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال: «آخِرُ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ آيَةُ الرَّبِّ، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُبِضَ وَلَمْ يُفَسِّرْهَا، فَدَعُوا الرَّبَّ وَالرِّيْبَةَ»^(٢).

(١) سبق تخريجه قريباً.

(٢) رواه أحمد (١/٢٦٢، ٣٠٦) تحقيق أحمد شاكر، وابن ماجه في التجارات، باب التغليظ في الربا، رقم (٢٢٧٦)، وابن جرير في تفسيره (٦/٣٧)، رقم (٦٣٠٨) تحقيق شاكر (من طريق سعيد بن أبي عروبة، به. وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (٣/٣٥): «هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات».

وهذا الإسناد صحيح إن ثبت سماع سعيد من عمر، ينظر: التهذيب (٤/٨٥)، (٨٦).

أما اختلاط سعيد بن أبي عروبة بأخرة فلا يضر؛ لأن الراوي عنه عند المؤلف يحيى القطان، وقد روى له الشيخان من هذا الطريق كما في الكواكب النيرات (ص ١٩٦-١٩٨). وله شاهد بنحوه، رواه ابن جرير في تفسيره (٦/٣٧)، رقم (٦٣٩)، وابن أبي شيبه في البيوع، أكل الربا، وما جاء فيه (٦/٥٦٣) من طريقين عن الشعبي عن عمر، وإسناده إلى الشعبي صحيح، لكن الشعبي لم يدرك عمر،

ذكر الخبر الذي احتج به من قال: إن الأشياء غير مشبه في أنفسها عند الجميع وأنه إنما يشته منها الشيء بعد الشيء على بعضهم، فأما أن يذهب علم ذلك على جميعهم فلا يجوز؛ لأن النبي عليه السلام بعث بالبيان، وقد بين كل ما بالناس الحاجة إليه^(١).

وله شاهد آخر بنحوه رواه الخطيب في تاريخه (١٤/٨٠، ٨١) عن أبي سعيد الخدري قال: خطبنا عمر... فذكره، ورجال إسناده ثقات، عدا شيخ الخطيب عمر بن الحسين الخفاف، وهو صدوق كما قال الخطيب نفسه في تاريخه (١١/٢٧٦). فالأثر بهذه الأسانيد حسن، وقد صححه العلامة أحمد شاکر في حاشيته على تفسير ابن جرير، حيث مال إلى توثيق الهياج، وينظر: صحيح سنن ابن ماجه رقم (١٨٤٦).

(١) ينظر ما سبق في مقدمة التحقيق والدراسة.

وقال ابن دقيق العيد في شرح الأربعين (ص ٣٢) عند شرحه لحديث النعمان الآتي، عند قوله صلى الله عليه وسلم (لا يعلمهن كثير من الناس): وفيه دليل على أن الشبهة لها حكم خاص بها يدل عليه دليل شرعي يمكن أن يصل إليه بعض الناس. وقال الخطابي في معالم السنن (٥/٦): «ومعنى قوله (وبينهما أمور مشتهات) أي إنها تشته على بعض الناس دون بعض، وليس أنها في ذوات أنفسها مشتهة لا بيان لها في جملة أصول الشريعة، فإن الله تعالى لم يترك شيئاً يجب له فيها حكم إلا وقد جعل فيه بياناً، ونصب عليه دليلاً، ولكن البيان ضربان: بيان جلي: يعرفه عامة الناس كافة، وبيان خفي: لا يعرفه إلا الخاص من العلماء، الذين عُنوا بعلم الأصول، فاستدركوا معاني النصوص، وعرفوا طريق القياس والاستنباط، وردّ الشيء إلى المثل والنظير، ودليل صحة ما قلناه، وأن هذه الأمور ليست في أنفسها مشتهة: قوله: (لا يعرفها كثير من الناس)، وقد =

٤ - حدثنا يحيى بن محمد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا يزيد بن زريع، قال: حدثنا ابن عون، عن الشعبي، عن النعمان بن بشير، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ، وَالْحَرَامَ بَيِّنٌ، وَإِنَّ بَيْنَ ذَلِكَ أُمُورًا مُشْتَبِهَاتٍ» وربما قال: «وإِنَّ

عقل بيان فحواه أن بعض الناس يعرفونها، وإن كانوا قليلي العدد، فإذا صار معلوماً عند بعضهم، فليس بمشتبه في نفسه».

وقال الحافظ ابن رجب في جامع العلوم (١/١٩٦، ١٩٧): «وفي الجملة ما ترك الله ورسوله حلالاً إلا مبيّناً، ولا حراماً إلا مبيّناً، لكن بعضه كان أظهر بياناً من بعض..»، ثم ذكر الأمور المبيّنة بحسب ترتيبها في الوضوح والبيان، فذكر أولاً: المعلوم من الدين بالضرورة، ثم المجمع عليه، ثم ما لم يشتهر بيانه بين حملة الشريعة، ثم ذكر أسباب الخلاف، ثم قال: «ومع هذا، فلا بد في الأمة من عالم يوافق قوله الحق، فيكون هو العالم بهذا الحكم، وغيره يكون الأمر مشتبهاً عليه، ولا يكون عالماً بهذا، فإن هذه الأمة لا تجتمع على ضلالة، ولا يظهر أهل باطلها على أهل حقها، فلا يكون الحق مهجوراً غير معمول به في جميع الأمصار والأعصار، ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا يعلمهن كثير من الناس) فدل على أن من الناس من يعلمها، وإنما هي مشتبهة على من لم يعلمها، وليست مشتبهة في نفس الأمر، فهذا هو السبب المقتضي لاشتباه بعض الأشياء على كثير من العلماء».

وينظر: فتح الباري لابن حجر (١/١٢٧، ١٢٨)، ودليل الفالحين (٣/٢٧)، وفيض القدير (٣/٤٢٣)، والفتح المبين (ص ١١٥)، والجواهر اللؤلؤية (ص ٧٧)، والسراج الوهاج (٦/٦٤).

بَيَّنَ ذَلِكَ أُمُورًا مُشْتَبِهَةً، وَسَأْضَرِبُ لَكَ فِي ذَلِكَ مَثَلًا: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ حَمَى حِمَى، وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَا حَرَّمَ، وَإِنَّهُ مَنْ رَعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ^(١) أَنْ يُخَالِطَ الْحِمَى، وربما قال: «وَإِنَّهُ مَنْ يَرَعَ حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَجْسُرَ»^(٢).

٥ - حدثنا علي بن الحسين، قال: [حدثنا]^(٣) عبيد الله بن موسى العبسي، قال: حدثنا زكريا، ح: وحدثنا محمد بن إسماعيل الصائغ، قال: حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا زكريا، عن عامر، قال: سمعت النعمان بن بشير يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنٌ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى^(٤) الشُّبُهَاتِ

(١) أي يقرب، قال الحافظ في الفتح في البيوع (٤/ ٢٩١): وقوله (أوشك) أي قرب؛ لأن متعاطي الشبهات قد يصادف الحرام، وإن لم يتعمده، أو يقع فيه لاعتياده التساهل.

(٢) أخرجه بنحو هذا اللفظ أبو داود، رقم (٣٣٢٩)، والنسائي رقم (٥٧٢٦)، وابن حبان في صحيحه رقم (٧٢١)، وابن حزم في الإحكام (٣/ ٦) من طرق عن ابن عون عن الشعبي. وإسناده صحيح على شرط الشيخين.

(٣) لفظة «حدثنا» سقطت من الأصل.

(٤) قال ابن حجر المكي في الفتح المبين (ص ١١٦، ١١٧): (من التقوى، وهي لغة: جعل النفس في وقاية مما يخاف. وشرعاً: حفظ النفس عن الآثام وما يجز إليها).

اسْتَبْرَأَ^(١) لِدِينِهِ وَعَرَضَهُ^(٢)، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي

(١) قال ابن العربي في عارضة الأحوزي (٥/ ٢٠٤): «ومعنى استبرأ: استعمل. من البراءة، وهي ذهاب الشيء الملابس للآخر منه، وهو مستعمل في العرف بالمكروه، قال سبحانه: ﴿إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾، و﴿اللَّهُ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾، و﴿إِنَّا بَرَاءٌ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ فمعنى استبرأ: أزال نفسه عن المكروه، وأزال المكروه مما يريد أن يلتبس منه». وينظر: التعيين في شرح الأربعين (ص ٩٧)، والفتح الرباني للساعاتي (٥/ ١٥).

(٢) قال النووي في شرح الأربعين (ص ٣٠): (أي طلب براءة دينه وسلم من الشبهة، وأما براءة العرض فإنه إذا لم يتركها تطاول إليه السفهاء بالغيبة ونسبوه إلى أكل الحرام، فيكون مدعاة لوقوعهم في الإثم، وقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقف مواقف التهم»، وعن علي رضي الله عنه أنه قال: «إياك وما يسبق إلى القلوب إنكاره وإن كان عندك اعتذاره، فرب سامع نكراً لا تستطيع أن تسمعه عذراً»، وفي صحيح الترمذي أنه - عليه الصلاة والسلام - قال: «إذا أحدث أحدكم في الصلاة فليأخذ بأنفه ثم لينصرف» وذلك لئلا يقال عنه: أحدث).

وقال الحافظ ابن رجب في جامع العلوم (١/ ٢٠٤، ٢٠٣): (ومعنى استبرأ: طلب البراءة لدينه وعرضه من النقص والشين).

والعرض: هو موضع المدح والذم من الإنسان، وما يحصل له بذكره بالجميل مدح، وبذكره بالقبيح قدح، وقد يكون ذلك تارة في نفس الإنسان، وتارة في سلفه، أو في أهله، فمن اتقى الأمور المشتبهة واجتنبها، فقد حصّن عرضه من القدح والشين الداخل على من لا يجتنبها، وفي هذا دليل على أن من ارتكب الشبهات، فقد عرض نفسه للقدح فيه والطعن، كما قال بعض السلف: من عرض نفسه للتهم فلا يلومن من أساء به الظن.

=

الحَرَامُ^(١)، كَالرَّاعِي حَوْلَ الْحِمَى، فَيُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ

وفي رواية للترمذي في هذا الحديث: «فمن تركها، استبرأ لدينه وعرضه، فقد سَلِمَ»، والمعنى: أنه يتركها بهذا القصد - وهو براءة دينه وعرضه من النقص - لا لغرض آخر فاسد من رياء ونحوه.

وفيه دليل على أن طلب البراءة للعرض ممدوح كطلب البراءة للدين، ولهذا ورد: «أَنْ مَا وَقَى بِهِ الْمَرْءُ عِرْضَهُ فَهُوَ صَدَقَ». انتهى كلام ابن رجب. وينظر: معالم السنن (٨/٥)، عارضة الأحوذني (٢٠٤/٥)، إرشاد الساري (١/١٤٣)، الفتح المبين (ص ١١٧)، شرح محمد حياة السندي للأربعين (ص ٤٥).

(١) قال أبو عبدالله القرطبي في المفهم (٤/٤٩٣): (وذلك يكون بوجهين: أحدهما: أن من لم يتق الله تعالى، وتجراً على الشبهات، أفضت به إلى المحرمات بطريق اعتياد الجرأة، والتساهل في أمرها، فيحمله ذلك على الجرأة على الحرام المحض، ولهذا قال بعض المتقين: الصغيرة تجر إلى الكبيرة، والكبيرة تجر إلى الكفر، ولذلك قالوا: «المعاصي بريد الكفر»، وهو معنى قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (المطففين: ١٤).

وثانيهما: أن من أكثر من موقعة الشبهات أظلم عليه قلبه، لفقدان نور العلم، ونور الورع، فيقع في الحرام، ولا يشعر به، وإلى هذا النور الإشارة بقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ﴾ (الزمر: ٢٢)، وإلى ذلك الإضلام الإشارة بقوله: ﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ (الزمر: ٢٢) انتهى كلام القرطبي، وخبر «المعاصي بريد الكفر»، قال ابن حجر المكي في شرح الأربعين (ص ١١٨): «هو قول السلف، وقيل: هو حديث».

وقال الحافظ ابن رجب في جامع العلوم (١/٢٠٥): وهذا يفسر بمعنيين: أحدهما: أنه يكون ارتكابه للشبهة مع اعتقاده أنها شبهة ذريعة إلى ارتكابه الحرام الذي يعتقد أنه حرام بالتدرج والتسامح.

=

مَلِكٍ حِمَى، وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مُحَارِمُهُ»^(١).

٦- حدثنا علي بن الحسين قال: حدثنا يعلى بن عبيد، قال: حدثنا زكريا، عن عامر، قال: سمعت النعمان بن بشير يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: وأوماً النعمان بأصبعه إلى أذنه - يقول: «إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنَ وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيْنَ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرَعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمَى، وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مُحَارِمُهُ»^(٢).

وفي رواية في الصحيحين لهذا الحديث: «ومن اجتراً على ما يشك فيه من الإثم، أو شك أن يواقع ما استبان»، وفي رواية: «ومن يخالط الريبة يوشك أن يجسر»، أي: يقرب أن يقدم على الحرام المحض.

والمعنى الثاني: أن من أقدم على ما هو مشتببه عنده، لا يدري أهو حلال أو حرام، فإنه لا يأمن أن يكون حراماً في نفس الأمر، فيصادف الحرام وهو لا يدري أنه حرام. انتهى كلام الحافظ ابن رجب.

وينظر: معالم السنن (٨/٥)، وشرح النووي للأربعين (ص ٣٠)، وشرحه لصحيح مسلم (٢٩/١١)، وشرح ابن دقيق العيد للأربعين (ص ٣٣)، وعمدة القاري (١/٣٠١)، وفيض القدير (٣/٤٢٣)، والفتح المبين (ص ١١٨).

(١) سبق تخريجه قريباً.

(٢) سبق تخريجه قريباً.

ذكر الأمر باجتنب ما شك المرء فيه وارتاب من البيوع وسائر الأشياء

٧ - حدثنا محمد بن إسماعيل^(١)، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى، عن شعبة، قال: حدثني بريد^(٢) بن أبي مریم، عن أبي الجوزاء، قال: قلت للحسن بن علي: ما تذكر من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: كان يقول: «دَعْ مَا يُرِيكَ إِلَى مَا لَا يُرِيكَ»^(٣).

(١) وهو البخاري صاحب الصحيح.

(٢) في الأصل «يزيد» وهو تصحيف، والتصويب من كتب الحديث وكتب الرجال.

(٣) رواه الطيالسي (ص ١٦٣)، رقم (١١٧٨)، وأحمد في مسنده (٣/١٦٩)، رقم (١٧٢٣) تحقيق شاكر، والترمذي في صفة القيامة (٤/٦٦٨)، رقم (٢٥١٨)، والنسائي في الأشربة: الحث على ترك الشبهات (٨/٣٢٧، ٣٢٨)، والدارمي في البيوع، باب: دع ما يريك إلى ما لا يريك (٢/١٦١)، رقم (٢٥٣٥)، وابن حبان - الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان - كتاب الرقاق، باب: الورع والتوكل رقم (٧٢٢)، والحاكم في البيوع (٢/١٣)، وفي الإحكام (٤/٩٩)، والبيهقي في البيوع باب كراهية مبايعة من أكثر ماله من الربا (٥/٣٣٥)، والبعوي في باب الانتقاء عن الشبهات (٨/١٦، ١٧)، رقم (٢٠٣٢)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/٣٣٣)، رقم (١٣٦٨)، والمزي في تهذيب الكمال (لوحه ٤٠٧)، كلهم من طريق شعبة به، وعندهم عدا النسائي زيادة: «فإن الصدق طمأنينة، وإن الكذب ريبة».

وإسناده صحيح، وصححه الترمذي، والحاكم، ووافقه الذهبي، وينظر: الإرواء (١/٤٤) و(٧/١٥٥).

=

٨ - حدثنا علي بن الحسين قال: حدثنا أزهر بن القاسم، قال: حدثنا هشام، عن يحيى، عن زيد بن سلام، عن جدّه ممطور، عن أبي أمامة، أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم: ما الإثم؟ قال: «إِذَا حَاكَ فِي صَدْرِكَ شَيْءٌ فَذَرُهُ»^(١).

ورواه الطبراني (٧٥/٣)، رقم (٢٧٠٨)، والحاكم في البيوع (١٣/٢)، وأبو نعيم في الحلية (٢٦٤/٨) من طريق الحسن بن عبيد الله عن بريد به. ورواه عبدالرزاق في الصلاة، باب: القنوت (١١٧/٣)، رقم (٤٩٨٤)، والطبراني في الكبير (٧٦/٣)، رقم (٢٧١١)، عن الحسن بن عمار عن بريد بن أبي مريم به، والحسن بن عمار متروك كما في التقريب. ورواه أبو نعيم في أخبار أصبهان (٤٥/١) من طريق النضر بن عبدالله الأزدي عن محمد بن عبد الوهاب عن الحسن به، والنضر مجهول. (١) رواه الإمام أحمد في مسنده (٢٥٢، ٢٥٦)، وابن حبان كما في الإحسان: كتاب الإيمان، باب فرض الإيمان (٤٠٢/٢)، رقم (١٧٦)، وابن منده في آخر كتاب الإيمان (٩٨٤/٢)، رقم (١٠٨٨)، والحاكم في الإيمان (١٤/١)، وفي الإحكام (٩٩/٤) من طريق هشام الدستوائي به. والمؤلف هنا اختصر الحديث، ولفظه بتمامه كما عند أكثر من رواه: أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال: ما الإيمان؟ قال: «إِذَا سَرَتَكَ حَسَّتَكَ، وَسَاءَتَكَ سَيِّئَتَكَ فَأَنْتَ مُؤْمِنٌ». فقال: يا رسول الله، فما الإثم؟ قال: «إِذَا حَاكَ...الخ».

ورواه ابن منده في الموضع السابق، رقم (١٠٨٩) من طريق معمر بن راشد عن يحيى بن أبي كثير به بتمامه.

والحديث رجاله ثقات، لكن ذكر أبو حاتم أن ممطوراً لم يسمع من أبي أمامة،

٩ - حدثنا الربيع بن سليمان، وسليمان بن شعيب، قالا: حدثنا أسد بن موسى، قال: حدثنا معاوية بن صالح، قال: سمعت عبدالرحمن بن جبير بن نفير، يحدث عن أبيه، عن النواس بن سمعان، قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البر والإثم، قال: «الْبِرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ، وَالْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي صَدْرِكَ، وَكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ»^(١).

ينظر: تهذيب التهذيب (٢٩٦/١٠)، وقد اختلف أيضًا في سماع يحيى بن أبي كثير من زيد بن سلام، لكن قد روى مسلم في صحيحه عن يحيى بن زيد بن سلام كما في جامع العلوم والحكم: شرح الحديث السابع والعشرين (٩٣/٢)، وقال يحيى بن سعيد: مراسلات يحيى بن أبي كثير شبه الريح، وقال همام: كنا نحدث يحيى بن أبي كثير بالغداة فإذا كان بالعشي قلبه علينا. ينظر: تهذيب التهذيب (٢٦٩/١١)، وقد صحح هذا الحديث الحاكم، ووافقه الذهبي، وصححه أيضًا ابن رجب في جامع العلوم والحكم في الموضوع السابق، فقال: «هذا إسناد جيد على شرط مسلم»، وقال الهيثمي في المجمع (١٧٦/١): «رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح»، وينظر: السلسلة الصحيحة (٥٥٠/٢) رقم (٥٥٠).

وللحديث شواهد يتقوى بها منها حديث الحسن بن علي السابق، ومنها حديث النواس بن سمعان الآتي، وشواهد أخرى ذكرها الحافظ ابن رجب في جامع العلوم والحكم (٢٧٩/١، ٢٨٠).

(١) رواه مسلم في صحيحه في البر والصلة والآداب، باب تفسير البر والإثم، رقم (٢٥٥٣) من طريقين عن معاوية بن صالح به.

١٠- حدثنا علي بن عبدالعزيز، قال: حدثنا حجاج بن منهال، قال: حدثنا حماد، قال: أخبرنا الزبير أبو عبد السلام، قال: حدثني أصحاب أيوب بن عبد الله بن مكرز الفهري، عن أيوب بن عبد الله بن مكرز، عن وابصة قال: أتيت النبي عليه السلام وأنا أريد أن لا أدع شيئاً من البر والإثم إلا سألته عنه، فأتيت وحوله عصابة من المسلمين يَسْتَفْتُونَهُ، فجعلت أخطأهم فقالوا: إليك يا وابصة عن رسول الله، فقلت: دَعُونِي فَلَا دُنُو مِنْهُ، فَإِنَّهُ أَحَبُّ النَّاسِ أَنْ أَدُنُو مِنْهُ، فقال: «دَعُوا وَابِصَةَ، ادْنُ يَا وَابِصَةَ»، فَدَنَوْتُ حَتَّى قَعَدْتُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فقال: «تَسْأَلُ أَمْ أُخْبِرُكَ؟»، فقلت: لا، بَلْ أَخْبِرْنِي. فقال: «هَلْ جِئْتَ تَسْأَلُ عَنِ الْبِرِّ وَالْإِثْمِ؟». فقلت: نَعَمْ. فَجَمَعَ أَنَا مِلَّهُ فَجَعَلَ يَنْكُتُ بِهَا فِي صَدْرِي: «يَا وَابِصَةَ، اسْتَفْتِ نَفْسَكَ، وَاسْتَفْتِ قَلْبَكَ - ثلاث مرات - الْبِرُّ مَا أَطْمَأْنَنْتَ إِلَيْهِ النَّفْسُ، وَأَطْمَأَنَّ إِلَيْهِ الْقَلْبُ، وَالْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي النَّفْسِ وَتَرَدَّدَ فِي الصَّدرِ^(١)،

(١) قال الغزالي في الإحياء في ختام كلامه على الشبهات (٢/ ١٣١): «وحيث قضينا باستفتاء القلب أردنا به حيث أباح المفتي، أما حيث حرمه فيجب الامتناع، ثم لا يعول على كل قلب فرب موسوس ينفر عن كل شيء، ورب شره متساهل يطمئن إلى كل شيء، ولا اعتبار بهذين القلبين، وإنما الاعتبار بقلب العالم الموفق المراقب لدقائق الأحوال، وهو المحك الذي يمتحن به خفايا الأمور».

وإن أفتاك الناس وأفتوك»^(١).

١١- حدثنا أبو غانم البوشنجي، قال: حدثنا غسان بن مالك، قال حدثنا حماد بن سلمة، عن الزبير أبي عبد السلام، عن أيوب بن^(٢) عبد الله بن مكرز، عن وابصة الأسدي، قال: أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم.... فذكر الحديث^(٣).

وقال المناوي في فيض القدير (٣/ ٤٢٥): «فما اطمأن إليه القلب فهو بالحلال أشبه، وما نفر عنه فهو بالحرام أشبه، قال الحكيم: هذا عند المحققين الموصوفين بطهارة القلوب ونور اليقين، فأولئك هم أهل هذه الرتبة، أما العوام والعلماء الذين غدوا بالحرام فلا التفات إلى ما تطمئن إليه قلوبهم المحجبة بحجب الظلمات»، وينظر: جامع العلوم والحكم.

(١) هذا الإسناد ضعيف، فيه ثلاث علل:

١- ضعف الزبير، قال الدارقطني: «روى أحاديث مناكير». ينظر: جامع العلوم والحكم (٢/ ٩٤).

٢- أن الزبير لم يعين من روى عنه.

٣- أيوب ضعيف أيضاً، لم يوثقه غير ابن حبان، وقال ابن عدي: «لا يتابع على حديثه» ينظر: الثقات (٤/ ٢٦)، والمجمع (١/ ١٧٥)،

وسيدكر المؤلف إسناداً آخر لهذا الحديث قريباً، وسأبين بقية طرق الحديث وشواهده هناك - إن شاء الله تعالى -.

(٢) في الأصل «عن» وهو تصحيف، والتصويب من كتب الحديث وكتب الرجال.

(٣) رواه أحمد (٤/ ٢٢٨)، والدارمي في البيوع باب دع ما يريك إلى ما لا يريك

(٢/ ٢٤٥)، والبخاري في الكبير (١/ ١٤٤، ١٤٥)، وأبو يعلى في مسنده

(٣/ ١٦٠-١٦٢)، رقم (١٥٨٦، ١٥٨٧)، والطبراني في الكبير (٢٢/ ١٤٨، ١٤٩)،

=

رقم (٤٠٣)، من طرق عن حماد بن سلمة، إلا أن عند الدارمي «الزاهراني» بدل «الزبير» ولعله تصحيف.

وهذا الإسناد ضعيف، لضعف الزبير، كما سبق، والزبير لم يسمع الحديث من أيوب، فقد روى الحديث أحمد (٢٢٨/٤) فقال: حدثنا عفان، حدثنا حماد بن سلمة، عن الزبير أبي عبد السلام عن أيوب بن عبد الله بن مكرز - ولم يسمعه منه قال: حدثني جلساؤه وقد رأيته - عن وابصة الأسدي - قال عفان: حدثني غير مرة ولم يقل حدثني جلساؤه - فذكر الحديث.

وقد روى هذا الحديث البخاري في تاريخه الكبير (١٤٤/٤)، والطبراني في الكبير (١٤٧/٢٢، ١٤٨) من طريق معاوية بن صالح عن أبي عبد الله محمد الأسدي سمع وابصة فذكره مختصراً.

ورواه أحمد ٢٢٧/٤ من طريق معاوية بن صالح عن أبي عبد الرحمن السلمي سمعت وابصة فذكره مختصراً - أيضاً -، قال الهيثمي في المجمع (١٧٥/١): «رواه أحمد والبخاري، وفيه أبو عبد الله السلمي، وقال البخاري: الأسدي، عن وابصة وعنه معاوية بن صالح، ولم أجد من ترجم له».

وقال ابن رجب في جامع العلوم ٩٤/٢ شرح الحديث (٢٧) بعد ذكره رواية أحمد السابقة: «والسلمي هذا قال علي بن المديني: مجهول، وخرجه البخاري والطبراني، وعندهما أبو عبد الله الأسدي، وقال البخاري: لا نعلم أحداً سماه، كذا قال، وقد سمي في بعض الروايات محمداً».

فالحديث بهذه الأسانيد ضعيف، لكن له شواهد بنحوه يتقوى بها، منها حديث أبي ثعلبة الذي رواه الإمام أحمد ١٩٤/٤ وإسناده صحيح، وقد جود إسناده الحافظ ابن رجب في جامع العلوم ٩٥/٢، وقد حسن حديث وابصة النووي في الأربعين، الحديث ٢٧، وفي المجموع ١٥٠/٩، وفي رياض الصالحين رقم (٥٩١)، وينظر: صحيح الجامع رقم (٩٤٨).

قال أبو بكر: وقد تكلم غير واحد من أصحابنا في معنى خبر النعمان بن بشير عن النبي عليه السلام، فقال بعضهم: الشبهات تنصرف على وجوه عدة: شيء يعلم المرء بأن ذلك محرماً عليه، ثم يشك هل يحلُّ له ذلك أم لا؟، فما كان من هذا النوع فهو على أصل التحريم، لا يحلُّ لأحدٍ علم هذا التقدم عليه حتى يعلم بأن ذلك قد حلَّ له بعد معرفته تحريمه عليه، وذلك مثل الصيد محرم على المرء أن ينال من لحم الصيد شيئاً وهو حيٌّ قبل أن يذكى، فإذا شكَّ في ذكاته لم يَزَلِ التحريم المتقدم إلاَّ بيقين ذكاته، وخبر عدي بن حاتم يدلُّ على صحة هذا القول.

١٢- حدثنا إسحاق، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن عاصم بن سليمان، عن الشعبي عن عدي بن حاتم قال: قلت يا رسول الله: إنَّ أَرْضِي أَرْضُ صَيْدٍ؟ قال: «إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ فَخَالَطَهُ أَكْلَبٌ لَمْ يُسَمَّ عَلَيْهِ^(١) فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَيُّهَا قَتَلَهُ»^(٢).

(١) هكذا في الأصل، والصواب «عليها» كما في رواية النسائي.

(٢) رواه بهذا اللفظ النسائي في المجتبى في كتاب الصيد: إذا وجد مع كلبه أكلباً لم يسم عليها (٢٠٦/٧)، رقم (٤٢٧٩) من طريق موسى بن أعين، عن معمر به. ورواه بنحوه البخاري في البيوع، باب تفسير الشبهات، رقم (٢٠٥٤)، وفي الذبائح والصيد، باب صيد المعراض، رقم (٥٤٧٦)، وباب الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة، رقم (٥٤٨٤)، ومسلم في الصيد والذبائح، باب: الصيد بالكلاب المعلمة، رقم (١٩٢٩).

قال أبو بكر: فلما كان الصيد محرماً أن يؤخذ منه عضو وهو في حال الحياة فيؤكل حتى يذكى، فكان هذا يقين تحريم، ثم لما شك في الشاة من...^(١) هل ذكيت أم لا؟ كان ذلك على أصل التحريم حتى يوقن بالذكاة، فينتقل المرء من يقين تحريم إلى يقين عِلْمٍ عِلْمٍ بالذكاة، فيباح بيقين ما كان محظوراً وممنوعاً منه باليقين، وهذا أصلٌ لكل شيء محرم أن...^(٢) على أصل تحريمه حتى يعلم أن الشيء المحرم قد صار لمعنى من المعاني حلالاً، ومن هذا المعنى: أن يكون رجلٌ له أخٌ لا وارث له غيره، فيبلغه وفاة أخيه ولا يصحّ عنده ذلك، فوطئ الجارية التي كانت محرمة عليه على سبيل ما كان؛ حتى يعلم يقين وفاة أخيه وانتقال ملكه إليه^(٣)، فينتقل من يقين تحريم إلى يقين إباحة.

قال أبو بكر: وكل ما ورد عليك من هذا النوع من المأكول والمشروب، وما كان من الحيوان والرقيق واللباس، فالجواب فيه كالجواب في هذا، وكذلك لو أن شاتين: ذكية وميتة سلختا فلم

(١) هنا كلمة غير واضحة، يحتمل أنها «الفيء».

(٢) هنا كلمة غير واضحة، يحتمل أنها «ذلك».

(٣) أي أن الجارية التي هي ملك لأخيه تبقى على ما كانت عليه من تحريم وطئها عليه حتى يتيقن وفاة أخيه وتنتقل ملكية الجارية إليه. ينظر: الإقناع للمؤلف باب: الحث على اجتناب الشبهات (٥٥٢/٢ بتحقيقي).

يُدر أيهما الذكية وأيها الميتة، كانتا محرمتين على ما ذكرناه؛ حتى يعلم الذكية من الميتة، ولا يحلُّ أكل واحدة من المسلوختين بالتحري بوجه من الوجوه؛ لأنهما كانتا محرمتين في الأصل، وغير جائز الانتقال من يقين التحريم إلى شك الإباحة.

والوجه الثاني: أن يكون الشيء للمرء حلالاً ثم يشكُّ في تحريمه، فما كان من هذا الوجه فهو على الإباحة حتى يعلم يقين تحريم، ومن ذلك إن تزوج المرأة نكاحاً صحيحاً فهي حلٌّ له، فإذا شكَّ هل طلقها أم لا؟ لم يجب أن تحرم عليه بالشكِّ، وهي له على أصل الإباحة، ومثل ذلك أن يملك الرجل العبد المملك الصحيح، أو الأمة ثم يشكُّ في العتق، فالجارية له وطؤها، ولا يجوز أن تحرم عليه بشكِّ، وكذلك له أن يستخدم من المسائل من هذا الوجه، فالجواب فيه هكذا، أن الشيء الحلال لا يجوز أن يحرم على المرء إلاً بيقين تحريم، وفي هذا المعنى: أن من أيقن بالطهارة ثم شكَّ في الحدث لم يضره الشكُّ، ولا ينتقل عن يقين الطهارة إلاً بيقين الحدث، وقد ذكرنا حديث عبدالله بن زيد^(١) في

(١) الأنصاري المازني، اختلف في شهوده بدرًا، وهو الذي شارك وحشيًا في قتل مسيلمة الذي قيل: إنه كان قد قتل أخاه حبيب بن زيد، وقد قيل: إن عبدالله بن زيد قتل يوم الحرة سنة ٦٣هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٢/٣٧٧)، الإصابة (٢/٣٠٥).

هذا المعنى في كتاب الطهارة^(١).

والوجه الثالث: أن يشكل الشيء على الإنسان لا يدري حرام هو أو حلال؟ لاحتمال أن يكون حلالاً، واحتمال أن يكون مما حُرِّم عليه ولا أصل له عنده فيما تقدم يعتمد عليه، وهذا الوجه خلاف الوجهين الأولين^(٢)، فما ورد على المرء من هذا المعنى فالأصوب

(١) ذكره في باب الوضوء بخروج الريح (١/١٣٧) رقم (٢٨)، وقد رواه - أيضاً - البخاري في كتاب الوضوء باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين (١/٥٢)، ومسلم في كتاب الحيض باب الدليل على أن من يتقن الطهارة... رقم (٣٦١)، ولفظه: شكى إلى النبي صلى الله عليه وسلم الرجل يخيل إليه أنه يجد الشيء في الصلاة، قال: «لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً».

(٢) ينظر ما سبق ذكره عند ذكر القول الرابع في حكم المشتبهات، وما سبق ذكره عند ذكر الثامن مما ليس من المشتبهات، وقال الخطابي في معالم السنن (٥/٦٧): (الحلال بين والحرام بين) أصل كبير في كثير من الأمور والأحكام، إذا وقعت فيها الشبهة، أو عرض فيها الشك، ومهما كان ذلك فإن الواجب أن ينظر، فإذا كان للشيء أصل في التحريم والتحليل، فإنه يتمسك به، ولا يفارقه باعتراض الشك حتى يزيله عنه يقين العلم، فالمثال في الحلال: الزوجة تكون للرجل، والجارية تكون عنده، يتسرى بها ويطؤها فيشك: هل طلق تلك، أو أعتق هذه؟ فهما عنده على أصل التحليل حتى يتيقن وقوع طلاق أو عتق، وكذلك الماء يكون عنده، وأصله الطهارة، فيشك: هل وقعت فيه نجاسة أم لا؟ فهو على أصل الطهارة حتى يتيقن أن قد حلته النجاسة، والرجل يتطهر للصلاة، ثم يشك في الحدث، فإنه يصلي ما لم يعلم الحدث يقيناً، و(قس) على هذا المثال.

وأما الشيء إذا كان أصله الحظر، وإنما يستباح على شرائط وعلى هيئات

=

والأعلى فيه: أن يستعمل المرء فيه ما استعمل النبي صلى الله عليه وسلم في التمرة التي وجدها، يحتمل أن تكون له، ويحتمل أن تكون من الصدقة التي حرمت عليه، فلما احتمل الوجهين وقف عن أكلها، فكذاك ينبغي لكل من أصاب شيئاً مشكلاً أن يستعمل فيه ما استعمل النبي عليه السلام في التمرة التي وجدها.

معلومات، كالزواج لا تحل إلا بعد نكاح أو ملك يمين، وكالشة لا يحل لحمها إلا بذكاة، فإنه مهما شك في وجود تلك الشرائط وحصولها يقيناً على الصفة التي جعلت علماً للتحليل كان باقياً على أصل الحظر والتحريم، وعلى هذا المثال: فلو اختلطت امرأته بنساء أجنبيات، أو اختلطت مذكاة بميتات، ولم يميزها بعينها، وجب عليه أن يجتنبها كلها ولا يقربها.

وهذان القسمان حكمهما الوجوب وال لزوم.

وها هنا قسم ثالث: وهو أن يوجد الشيء ولا يعرف له أصل متقدم في التحريم، ولا في التحليل، وقد استوى وجه الإمكان فيه حلاً وحرمة، فإن الورع فيما هذا سبيله: الترك والاجتناب، وهو غير واجب عليه وجوب النوع الأول.

وقال الإمام البغوي في شرح السنة (٨ / ١٥): «وجملة الشبه العارضة في الأمور قسمان: أحدهما هو الذي ذكرناه، وهو ما لا يعرف له أصل في تحليل ولا تحريم، فالورع تركه، والثاني: أن يكون له أصل في التحريم، فعليه التمسك بالأصل، ولا ينزل عنه إلا بيقين علم...»، وينظر: جامع العلوم والحكم (١ / ١٩٨، ١٩٩)، والمغني (٦ / ٣٧٣)، والأشباه والنظائر للسيوطي ص (٧٤، ٧٥)، وغمر عيون البصائر (١ / ١٩٣).

١٣- حدثنا علي بن الحسين، قال: حدثنا عبدالله بن الوليد، عن سفيان، قال: حدثنا منصور، عن طلحة بن مصرف، عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرَّ بتمرّة في الطريق فقال: «لَوْ لَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ لَأَكَلْتُهَا»^(١).

قال أبو بكر: لا يجوز أن يُحكم على من نال شيئاً هذا سبيله أن يكون أخذ حراماً محضاً؛ لاحتمال أن يكون حلالاً، ونحن نحب أن نفتدي في هذا برسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نخالف فعله.

وقد ذكر بعض الناس أن مما هو داخل في أبواب الشبهة: الضب؛ لأن النبي عليه السلام وقف عن أكله، وقال: «إِنِّي لَا أَدْرِي لَعَلَّهُ مِنَ الْقُرُونِ الْأُولَى الَّتِي مُسِخَتْ».

١٤- حدثنا إسحاق، عن عبدالرزاق، عن ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير، قال: سمعت جابر بن عبدالله يقول: أُتِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِضَبٍ فَأَبَى أَنْ يَأْكُلَهُ، وقال: «لَا أَدْرِي لَعَلَّهُ مِنَ الْقُرُونِ الْأُولَى الَّتِي مُسِخَتْ»^(٢).

(١) رواه البخاري في البيوع، باب: ما يتنزه من الشبهات (٣/ ٥)، ومسلم في الزكاة، باب: تحريم الزكاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله (٢/ ٧٥٢)، رقم (١٠٧١).

(٢) رواه مسلم في الصيد والذبائح، باب: إباحة الضب (٣/ ١٥٤٥)، رقم (١٩٤٩) من طريق عبدالرزاق به.

١٥- وحدثنا الحسين بن علي بن عفان، قال: حدثنا ابن نمير، عن الأعمش، عن زيد بن وهب، عن عبدالرحمن بن حسنة قال: أَصَابَتْنَا مَجَاعَةٌ، فَزَلْنَا بِأَرْضِ كَثِيرَةِ الضَّبَابِ، قَالَ: فَغَلَتِ الْقُدُورُ بِهِنَّ، قَالَ: فَأَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نُكْفِيَ الْقُدُورَ، وَقَالَ: «إِنَّ أُمَّةً مُسَحَّتٌ»^(١).

قال أبو بكر: فقال قائل: إن سبيل ما كان من هذا النوع من المشتبه أن لا نحكم فيه بتحريم ولا تحليل، غير أن الأعلى والأفضل الوقوف عن الدخول فيه واستعماله، فيكون فاعل ذلك متبعا قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لَسْتُ بِأَكِلِهِ وَلَا مُحَرَّمِهِ»، ومستعملا فعله حيث وقف عن أكله.

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده (٤/١٩٦)، وأبو يعلى في مسنده (٢/٢٣١)، رقم (٩٣١)، وابن حبان - الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان - كتاب الأطعمة باب ما يجوز أكله، وما لا يجوز (٧/٣٤٠)، رقم (٥٢٤٢)، والطحاوي في شرح معاني الآثار كتاب الصيد والذبائح باب أكل الضباب (٤/١٩٧)، وابن الأثير في أسد الغابة (٣/٤٣٦)، والبزار - كشف الأستار - في الصيد باب ما جاء في الضب (٢/٦٦) رقم (١٢١٧)، والبيهقي في الضحايا باب ما جاء في الضب (٩/٣٢٩)، وابن عبد البر في التمهيد (١٧/٥٦) من طرق عن زيد بن وهب، لكن اختلف فيه على زيد بن وهب، في اسم الصحابي. ينظر: الفتح ٩/٦٦٥، ٦٦٦، مجمع الزوائد ٤/٣٧، أنيس الساري في تخريج وتحقيق الأحاديث التي ذكرها الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري لنيل البصارة، رقم (١٢٥٩).

١٦- حدثنا علي بن الحسين، قال: حدثنا عبدالله بن الوليد، عن سفيان، عن عبدالله بن دينار، قال: سمعت ابن عمر يقول: سُئِلَ رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضب؟ فقال: «لَسْتُ بِأَكِلِهِ وَلَا مُحَرَّمِهِ»^(١).

قال أبو بكر: قد أكل بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينه عنه، وهو يشبه قوله: «لَسْتُ بِأَكِلِهِ وَلَا مُحَرَّمِهِ».

١٧- حدثنا إسحاق، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن ابن عباس^(٢) قال: أُتِيَ رسول الله صلى الله عليه وسلم بضبين مشويين وعنده خالد بن الوليد، فأهوى النبي صلى الله عليه وسلم ليأْكُل، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُ ضَبٌّ، فَأَمْسَكَ يَدَهُ، فَقَالَ لَهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ: أَحَرَامٌ هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَا، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ بِأَرْضِ قَوْمِي، فَأَجِدُنِي أَعَافَهُ». فأكله خالد، ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر إليه^(٣).

(١) رواه البخاري في الذبائح باب الضب رقم (٥٥٣٦)، ومسلم في الصيد باب إباحة الضب، رقم (١٩٤٣).

(٢) في الأصل «ابن شهاب» وهو تصحيف.

(٣) رواه النسائي في الصيد والذبائح: الضب (٧/ ١٩٧-١٩٨)

ورواه بنحوه مسلم في الصيد والذبائح باب إباحة الضب، رقم (١٩٤٥) إلا أنه قال في آخره: «قال خالد: فاجتررته فأكلته ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر».

١٨- حدثنا محمد بن بكر بن توبه، قال: حدثنا أبو موسى، قال: حدثنا ابن أبي عدي، عن داود، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، قال: قال رجل يا رسول الله، إنا بأرض مضبة فما تأمرنا، أو ما تفتينا؟ قال: «ذُكِرَ لي أَنَّ أُمَّةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مُسِخَتْ» فَلَمْ يَأْمُرْنَا وَلَمْ يَنْهَنَا. قال أبو سعيد: فلما أن كان بعد ذلك قال عمر: «إِنَّ اللَّهَ لَيَنْفَعُ بِهِ غَيْرَ وَاحِدٍ، وَإِنَّهَا لَطَعَامُ الرَّعَاءِ، وَلَوْ كَانَ عِنْدِي لَطَعِمْتُ، وَإِنَّمَا عَافَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»^(١)»^(٢).

ورواه بنحوه البخاري في الأُطعمة باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يأكل حتى يسمى له، رقم (٥٣٩١) وباب الشواء، رقم (٥٤٠٠) وفي الذبائح والصيد باب الضب، رقم (٥٥٣٧)، ومسلم في الموضع السابق رقم (١٩٤٦) عن ابن عباس عن خالد بن الوليد رضي الله عنهم.

(١) رواه مسلم في الصيد باب إباحة الضب (١٥٤٦/٣) رقم (١٩٥١) عن أبي موسى محمد بن المثنى به.

(٢) الصحيح في مسألة الضب: ما قاله عمر رضي الله عنه - وهو من أئمة الورع وتوقي الشبهات - فالضب ليس من الشبهات، وكيف يكون من المشبهات وقد أكله صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم على مائدته - عليه الصلاة والسلام - وهو ينظر إليهم مقرًا لهم، بل إنهم لما سألوه صلى الله عليه وسلم عنه فقالوا: أحرام هو يا رسول الله؟، قال: (لا)، ولكنه ليس بأرض قومي فأجدي أعافه)، ولو كان في أكله أدنى شبهة لبينها صلى الله عليه وسلم لأصحابه، وكان صلى الله عليه وسلم في أول الأمر قبل أن يأتيه الوحي بأن من مسخ لا يبقى توقف في أمره، ثم لما علم ذلك كان يستقذره؛ لأنه ليس بأرض قومه صلى الله عليه وسلم،

قال أبو بكر: صفات المتقين أن يقفوا عمّا أشكل عليهم، فلا ينالوا
مما هذا سبيله شيئاً، كوقوف النبي عليه السلام عن أكل التمرة لما

وأذن للصحابة في أكله، وهو مباح عند جمهور أهل العلم، بل حكى النووي وغيره الإجماع على حله قبل خلاف من خالف فيه.
قال الغزالي في الإحياء (١٢٩/٢): «صح أنه أكل الضب على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونقل ذلك في الصحيحين، وأظن أن أبا حنيفة لم تبلغه هذه الأحاديث، ولو بلغته لقال بها إن أنصف، وإن لم ينصف منصف فيه كان خلافه غلطاً لا يعتد به ولا يورث شبهة». وينظر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية الذي سبق نقله في المطلب الثالث عند ذكر القسم الخامس من الأمور غير المشتبهة، والذي ذكر فيه أن الضب ليس من المشتبهات، وقال الحافظ في الفتح (٦٦٦/٩): «فالأحاديث وإن دلت على الحل تصريحاً وتلويحاً ونصاً وتقريراً فالجمع بينها وبين الحديث المذكور - وهو حديث: (إن أمة مسخت ...) - حمل النهي فيه على أول الحال عند تجويز أن يكون مما مسخ، وحينئذ أمر بإكفاء القدور، ثم توقف فلم يأمر به، ولم ينه عنه، وحمل الإذن به على ثاني الحال، لما علم أن الممسوخ لا نسل له، وبعد ذلك يستفد أنه فلا يأكله، ولا يجرمه، وأكل على مائدته بإذنه، فدل على الإباحة». وينظر في هذه المسألة - أيضاً -: الموطأ رواية محمد بن الحسن (ص ٢٢٠)، والتمهيد (٢٤٧/٦)، و (١٧/٦٣)، و (٢٣٤/١٩)، والإشراف لابن المنذر (٣٣٨/٢)، والمنتقى للمجد ابن تيمية مع شرحه نيل الأوطار (٢٨٦/٨، ٢٩٠)، والمقنع مع الشرح الكبير والإنصاف (٢٢٣/٢٧)، وشرح النووي لصحيح مسلم (٩٧/١٣ - ٩٩)، وشرح الأبي لصحيح مسلم (٢٨٣/٥)، وكتاب الأطعمة للشيخ صالح الفوزان ص (٦٧ - ٧٠).

قال: «لَوْلَا أَنِّي أَخْشَى أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ لَأَكَلْتُهَا»^(١)، وقد
روينا عن النبي عليه السلام أنه [قال]^(٢): «لَا يَبْلُغُ الْعَبْدُ أَنْ يَكُونَ
مِنَ الْمُتَّقِينَ حَتَّى يَدَعَ مَا لَا بَأْسَ بِهِ»^(٣) حذرًا لما به البأس.

١٩- حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا أبو النضر، قال: حدثنا
أبو عقيل، عن عبد الله بن يزيد وعطية بن قيس، عن عطية
السعدي - وكان من أصحاب النبي عليه السلام - قال: قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَا يَبْلُغُ الْعَبْدُ أَنْ يَكُونَ مِنَ
الْمُتَّقِينَ حَتَّى يَدَعَ مَا لَا بَأْسَ بِهِ حذرًا لما به البأس»^(٤).

(١) سبق برقم (١٣).

(٢) سقطت (قال) من الأصل.

(٣) سقطت (به) من الأصل.

(٤) رواه الترمذي في صفة القيامة (٤/٦٣٤)، رقم (٢٥٦٨)، وابن ماجه في الزهد
باب الورع والتقوى (٢/١٤٠٩)، برقم (٤٢١٥)، والدولابي في الكنى
(٢/٣٤)، والطبراني في الكبير (٧/١٦٨، ١٦٩)، رقم (٤٤٦)، والحاكم في
الرقاق (٤/٣١٩)، والقضاعي في مسند الشهاب (٢/٧٤ - ٧٦)، رقم
(٩٠٩-٩١٢)، والبيهقي في البيوع باب كراهية مبيعة من أكثر ماله من الربا
(٥/٣٣٥)، وابن حزم في الأحكام باب (٣٤) في الاحتياط (٦/٤)، والمزي في
تهذيب الكمال (ص ٧٥٧) من طرق عن أبي عقيل عبد الله بن عقيل الثقفي به، إلا
أنه سقط من إسناده الدولابي من بين عبد الله بن عقيل وبين الصحابي، وسقط من
إسناده المزي «عبد الله بن يزيد» وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه

قال أبو بكر: يعرفك أنه لا يبلغ اسم التقوى عبدٌ عند الله إلا بتركه ما لا بأس به حذرًا لما به البأس^(١)... بترك ذلك، ألا ترى إلى قوله في خبر أبي أمامة: «إِذَا حَاكَ فِي صَدْرِكَ شَيْءٌ فَدَعُهُ»^(٢)، وفي حديث الحسن بن علي - رضي الله عنهما -: «دَعْ مَا يُرِيْبُكَ إِلَى مَا لَا يُرِيْبُكَ»^(٣)، وفي حديث النواس بن سمعان عن النبي عليه السلام قال: «الْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي صَدْرِكَ وَكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ»^(٤).

وقد احتج بعضهم في هذا الباب بخبر رافع:

٢٠- حدثني عبدالرحمن يوسف قال حدثني أبو الربيع الحارثي

إلا من هذا الوجه»، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

وفي تصحيح هذا الحديث أو تحسينه نظر، فإن مدار إسناده على عبدالله بن يزيد الثقفي، وهو ضعيف كما في التقريب، وذكره الذهبي في الضعفاء (٧٤/٢)، ونقل عن الجوزجاني أنه قال: «أحاديثه منكرة»، ولم يوثقه سوى ابن حبان، ينظر: تهذيب التهذيب (٨٣، ٨٢/٦).

وقد جزم بضعف هذا الحديث ابن حزم في الموضوع السابق (٨/٦)، وينظر: غاية المرام (ص ١٣٠).

(١) هنا جملة غير واضحة، والأقرب أنها «حتى يستطهر».

(٢) سبق برقم (٨).

(٣) سبق برقم (٧).

(٤) سبق برقم (٩).

عبيد الله بن محمد - بصري نَزَلَ تُسْتَر - قال: حدثنا ابن أبي فديك، قال: حدثنا عبيد الله بن هُرَيْر بن عبد الرحمن بن رافع بن خديج، عن أبيه، عن جدّه^(١) قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كَسْبِ الْأُمَّةِ حَتَّى تُتَوَقَّنَ مِنْ أَيْنَ هُوَ؟^(٢).
ومن هذا الباب حديث عقبة بن الحارث:

- (١) رافع بن خديج، كما هو مصرح به في رواية أبي داود والحاكم والبيهقي.
- (٢) رواه أبو داود في البيوع باب في كسب الإمام رقم (٣٤٢٧)، والبيهقي في الإجارة باب كسب الإمام (١٢٧/٦)، والحاكم في البيوع (٤٢/٢) من طريق ابن أبي فديك به.
- وهذا الإسناد ضعيف، فيه «عبيد الله بن هرير» قال البخاري: «حديثه ليس بالمشهور» ينظر: تهذيب التهذيب (٥٥٤/٧)، ولم يوثقه سوى ابن حبان في الثقات (١٥١/٧)، وقال الحافظ في التقريب: «مستور»، وأبوه «هرير» «مقبول» كما في التقريب.
- وللحديث شواهد صحيحة منها ما رواه البخاري في الإجارة باب كسب البغي والإمام رقم (٢٢٨٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كسب الإمام.
- وله شاهد آخر من حديث أبي مسعود البصري: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب، ومهر البغي، وحلوان الكاهن، رواه البخاري في أواخر البيوع باب ثمن الكلب (٢٢٣٧).
- وله شاهد ثالث رواه البخاري في الموضع السابق (٢٢٣٨) من حديث أبي جحيفة بنحو حديث أبي مسعود.

٢١- حدثنا إسحاق، ومحمد بن علي، قالوا: أخبرنا عبدالرزاق، قال: أخبرنا ابن جريج، قال: أخبرنا ابن أبي مليكة، أن عقبة أخبره أو سمعه منه إن لم يكن خصه به أنه نكح أم يحيى ابنة أبي إهاب، فقالت أمة سوداء: قد أَرْضَعْتُكُمْ، قال: فجئت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له، فأعرض، فجئت إليه الثانية، فذكرت ذلك له فقال: «كَيْفَ وَقَدْ زَعَمْتَ أَنْ قَدْ أَرْضَعْتُكُمْ»، وَنَهَا عَنْهَا^(١).

قال أبو بكر: وما أحسب نفيه عن ذلك إلا نهي اختيار واحتياط، لما احتمل أن تكون صادقة فتحرم عليه، واحتمل أن تكون غير صادقة فتكون زوجته، أشار عليه بالأحوط من الأمرين إن شاء الله^(٢).

قال أبو بكر: وقد سئلت عائشة عن لحم الصيد للمحرم، فأفتت بنحو هذا لما أشكل عليها فيه الأمر:

(١) رواه البخاري في الشهادات، باب شهادة الإماء والعبيد رقم (٢٦٥٩) من طريق ابن جريج به.

ورواه في البيوع باب تفسير المشبهات رقم (٢٠٥٢) من طريق عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي حسين عن ابن أبي مليكة به. ولفظه: فأعرض عنه، وتبسم النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «كيف وقد قيل»
(٢) ينظر ما سبق عند الترجيح في حكم المشتبهات.

٢٢- حدثنا إسحاق، عن عبدالرزاق، عن هشام بن عروة، عن أبيه قال: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ لَحْمِ الصَّيْدِ لِلْمَحْرَمِ، فَقَالَتْ: «يَا ابْنَ أُخْتِي إِنَّمَا أَيَّامٌ قَرَابٌ فَمَا حَكَ فِي نَفْسِكَ» ^(١) فَدَعَهُ ^(٢).

قال أبو بكر: وأولى الأشياء يجب أن يستعمل فيه التوقف والتأني وترك العجلة والتثبت: أمر الفتيا، بل يحرم على من سُئِلَ عن أمر لا علم له به أن يجيب فيه، ولكن ليقل: لَا عِلْمَ لِي ^(٣)، فَإِنَّ اللَّهَ

(١) قال في لسان العرب، مادة «حكك» قوله: (ما حك في نفسك): إذا لم تكن منشراح الصدر به، وكان في قلبك منه شيء من الشك والريب، وأوهمك أنه ذنب وخطيئة.

(٢) ورواه عبدالرزاق في المناسك باب ما ينهى عنه المحرم من أكل الصيد (٤/٤٢٧) عن معمر به، وإسناده حسن رجاله ثقات، رجال الصحيحين، لكن في رواية معمر عن هشام بن عروة شيئاً، كما قال الحافظ في التقریب. ورواه بنحوه مالك في الحج، باب ما لا يحل للمحرم أكله من الصيد (١/٣٥٤) (٤/١٥٤) ومن طريقه البيهقي في الحج باب المحرم لا يقبل ما يهدى له من الصيد حياً عن هشام بن عروة به.

وإسناده حسن كسابقه، ولفظه عندهما: يا بن أختي إنما هي عشر ليال، فإن يختلج في نفسك شيء فدعه.

ورواه ابن أبي شيبة في الحج: في المحرم يأكل ما اصطاد الحلال (ص ٣٤١) (القسم الأول من الجزء الرابع) عن وكيع عن هشام بن عروة به، وإسناده صحيح، ولفظه: «يا ابن أختي، إنما هي ليال، فإن تخلع في صدرك شيء فدعه».

(٣) ينظر جامع بيان العلم باب ما يلزم العالم إذا سئل عما لا يدره، وباب ما جاء في ذم القول في دين الله - تعالى - بالرأي، وباب تدافع الفتوى وذم من سارع إليها، وبدائع الفوائد (٣/٢٧٥-٢٧٧).

ذكر عن ملائكته المقربين لما قال لهم: ﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (البقرة: ٣١) أن قالوا مجيبين: ﴿لَا عَلِمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ (البقرة: ٣٢).

وقد استعمل نبي الله عليه السلام ذلك في أشياء سُئل عنها، من ذلك خبر محارب بن دثار عن ابن عمر أن النبي عليه السلام قيل له: أيُّ البقاع خير؟ قال: «لَا أَدْرِي» أو سكت، فقال: أيُّ البقاع شر؟ قال: «لَا أَدْرِي» أو سكت، فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ فَسَأَلَهُ، فقال: «لَا أَدْرِي»^(١).

(١) رواه المؤلف في الأوسط في جماع أبواب جمع المال من حله، ذكر الإعلام بأن شر البقاع الأسواق لوحة ٢٤ ب، وابن حبان في صحيحه - الإحسان: الصلاة، باب المساجد (٤٧٦/٤) رقم (١٥٩٩)، والحاكم في العلم (٩٠/١)، وفي البيوع (٨٠٧/٢)، والبيهقي في سننه في الصلاة (٦٥/٣)، وفي الأسماء والصفات رقم (٤٦١)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم باب ما يلزم العالم إذا سُئل عما لا يدره (٨٢٦/٢)، رقم (١٥٥٠) من طرق عن جرير، عن عطاء بن السائب، عن محارب به، وتمام الحديث: «فلما صعد جبريل قال الله - عز وجل -: سألك محمد أيُّ البقاع خير؟ فقلت: لا أدري، وسألك أيُّ البقاع شر؟ فقلت: لا أدري، فأخبره أن خير البقاع المساجد، وأن شر البقاع الأسواق». وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وقال الذهبي - أيضًا - في «العلو» (٧٥٠/١): «غريب صالح الإسناد»، وقال الحافظ ابن حجر كما في حاشية العلو: «حسن صحيح»، وفي إسناده ضعف، رجاله ثقات، عدا عطاء بن السائب فهو «صدوق اختلط»، وجرير ممن روى عنه بعد الاختلاط.

=

فهؤلاء ملائكة الله المقربون، ونبي الله صلى الله عليه وسلم يسألون عما لا علم لهم به، فقالت الملائكة: ﴿لَا عِلْمَ لَنَا﴾، وقال نبي الله عليه السلام: «لَا أَذْرِي». وهذا الصديق جاءت الجدة إليه، فَسَأَلَتْهُ عَنْ مِيرَاثِهَا، فقال لها: «ارْجِعِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ».

٢٣- حدثنا علي بن عبدالعزيز، قال: حدثنا القعنبي، عن مالك، عن ابن شهاب، عن عثمان بن إسحاق بن خرشة، عن قبيصة بن ذؤيب أنه قال: جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق، فسألته عن ميراثها، فقال: «مَا لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ، وَمَا عَلِمْتُ لَكَ فِي سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا، فَارْجِعِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ، فَسَأَلَ النَّاسَ، فَقَالَ الْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ

وله شاهد من حديث جبير بن مطعم رواه الإمام أحمد (٨١ / ٤)، والطبراني في الكبير، رقم (١٥٤٦، ١٥٤٥)، وأبو يعلى (١٣ / ٤٠٠)، رقم (٧٤٠٣)، والبزار كما في كشف الأستار (٨١ / ٢)، رقم (١٢٥٢)، والحاكم (٨٩ / ١) وصححه، من طريقين يعضد أحدهما الآخر عن عبدالله بن محمد بن عقال، عن محمد بن جبير، عن أبيه فذكره، وفي إسناده ضعف، رجاله ثقات، عدا عبدالله بن محمد ففيه ضعف يسير.

وبالجملة فحديث ابن عمر ضعفه يسير، فيتقوى بحديث جبير، فيكون حسنًا لغيره، ويشهد لآخر الحديث حديث أبي هريرة عند مسلم (٦٧١) بلفظ: «أحب البلاد إلى الله مساجدها، وأبغض البلاد إلى الله أسواقها».

صلى الله عليه وسلم أَعْطَاهَا السُّدُسَ». فقال أبو بكر: «هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ؟»، فقام محمد بن مسلمة، فقال مثل ما قال المغيرة، فأنفذه لها أبو بكر، ثم جاءت الجدة الأخرى^(١)، إلى عمر بن الخطاب تسأله ميراثها، فقال: «ما لك في كتاب الله شيء، وما كان القضاء الذي قُضي به إلاً لغيرك، وما أنا بزائد في الفرائض من شيء، ولكن هو السُّدُسُ، فَإِنْ اجْتَمَعْتُمَا فِيهِ فَهُوَ بَيْنَكُمَا، وَأَيُّكُمَا خَلَتْ بِهِ فَهُوَ لَهَا»^(٢).

(١) وهي أم الأب، والجدة التي أتت أبا بكر هي أم الأم. انظر: المنتقى للباجي (٢٣٨/٦)، التلخيص الحبير (٨٢/٣)، وفي رواية ابن ماجه لهذا الحديث: «ثم جاءت الجدة من قبل الأب إلى عمر».

(٢) رواه مالك في الفرائض باب ميراث الجدة (٥١٣/٢)، ومن طريقه الترمذي في الفرائض باب ما جاء في ميراث الجدة (٤٢٠/٤)، رقم (٢١٠١)، وأبو داود في الفرائض باب في ميراث الجدة (٣/١٢٢، ١٢١)، رقم (٢٨٩٤)، وابن ماجه في الفرائض باب ميراث الجدة (٢/٩٠٩، ٩١٠) رقم (٢٧٢٤)، وابن الجارود ص ٣٢٠ في الموايرث رقم (٩٥٩)، وابن حبان - موارد الظمان - في الفرائض باب في الجدة ص (٣٠٠)، رقم (١٢٢٤)، وأبو يعلى (١/١١١، ١١٠)، رقم (١١٩)، والبغوي في الفرائض، باب في ميراث الأم والجدة (٨/٣٥٤، ٣٥٥)، رقم (٢٢٢١)، والبيهقي في الفرائض باب فرض الجدة (٦/٢٣٤) عن الزهري به.

وهذا الإسناد رجاله رجال الصحيحين، عدا عثمان بن إسحاق، وقد وثقه ابن معين وابن حبان، ينظر: تهذيب التهذيب ١٠٦/٧، والثقات ١٩٠/٧، لكن =

٢٤- حدثنا إبراهيم عن عبيدالله، قال: أخبرنا يزيد بن هارون، قال أخبرنا حميد، عن أبي رجاء، عن أبي المهلب، أن أبا موسى قال في خطبته: «مَنْ عَلِمَ عِلْمًا فَلْيُعَلِّمُهُ النَّاسَ، وَإِيَّاهُ أَنْ يَقُولَ مَا لَا عِلْمَ

اختلف في سماع قبيصة من أبي بكر، نظرًا للاختلاف في سنة ولادته، ينظر: التمهيد ٩١/١١، والاستيعاب ٢٤٥/٣، والمحلى ٢٧٣/٩، والإصابة ٢٥٤/٣، والتلخيص الحبير (٨٢/٣).

ورواه سعيد بن منصور في باب الجدات ١/٥٥، وابن أبي شيبة في الفرائض في الجدة ما لها من الميراث ١١/٣٢٠، وأبو يعلى ١/١١٢، ١١١، رقم (١٢٠)، والحاكم في الفرائض (٣٣٨/٤) عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن قبيصة فذكره، ورجاله رجال الصحيحين.

ورواه الترمذي في الموضع السابق ٤/٤١٩، ٤٢٠، رقم (٢١٠٠) عن ابن أبي عمر عن سفيان - وهو ابن عيينة - حدثنا الزهري قال مرة: قال قبيصة، وقال مرة رجل عن قبيصة فذكره، وابن أبي عمر هو محمد بن يحيى بن أبي عمر، قال الحافظ في التقريب «صدوق، صنف المسند، وكان لازم ابن عيينة، لكن قال أبو حاتم: كانت فيه غفلة».

ورواه عبدالرزاق في الفرائض باب فرض الجدات ١٠/٢٧٤، ٢٧٥، رقم (١٩٠٨٣)، ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد ١١/٩٦ عن معمر عن ابن شهاب عن قبيصة فذكره، ورجاله رجال الصحيحين.

ورواه الدارمي في الفرائض باب قول أبي بكر الصديق في الجدات ٢/٢٥٩، ٢٦٠ رقم (٢٩٤٢) عن الأشعث عن الزهري مرسلًا.

فالحديث بهذه الطرق صحيح، إن كان قبيصة سمع من أبي بكر رضي الله عنه، وسلم من هذا الاختلاف على الزهري، وإلا فهو مرسل صحيح.

لَهُ بِهِ، فَيَكُونُ مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ وَيَمْرُقُ مِنَ الدِّينِ»^(١).

٢٥- حدثنا إبراهيم بن عبدالله، قال: أخبرنا أشهل بن حاتم، قال:

أخبرنا ابن عون، عن محمد، قال: قال حميد بن عبدالرحمن^(٢):

«لَا بَلَّ رَدُّهُ بَعِيٍّ^(٣) أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَكَلَّمَ لَهُ مَا لَا أَعْلَمُ»^(٤).

٢٦- حدثنا علي بن الحسن، قال: حدثنا عبدالله، عن سفيان عن

الأعمش، عن أبي وائل، عن عبدالله بن مسعود قال: «إِنَّ الَّذِي

(١) رواه - أيضًا - الدارمي في مقدمة سننه باب الفتيا وما فيه من الشدة رقم (١٨٠)،

وابن سعد في الطبقات ٤/ ١١٠، ١٠٩، عن حميد الطويل به، وإسناده حسن، رجاله ثقات عدا أبي رجاء سلمان مولى أبي قلابة، وهو صدوق كما في التقريب.

(٢) الحميري البصري تابعي جليل، كان ابن سيرين يقول: «هو أفقه أهل البصرة»

ينظر: تهذيب الكمال لوجه ٣٣٨.

(٣) أي بجهله. ينظر لسان العرب، مادة «عيا».

(٤) إسناده المؤلف حسن، رجاله ثقات، عدا شيخه إبراهيم بن عبدالله - وهو السعدي

النيسابوري - وهو «صدوق» كما قال الذهبي في الميزان ١/ ٤٤، وعدا أشهل بن

حاتم - وهو الجمحي - وهو «صدوق يخطئ» كما في التقريب.

ورواه الدارمي في مقدمة سننه، باب: من هاب الفتيا وكره التنطع والتبدع، رقم

(١٤٩)، عن محمد بن عيينة، عن أبي إسحاق الفزاري، عن ابن عون به، ورجاله

ثقات، عدا محمد بن عيينة، وهو «مقبول» كما في التقريب.

يُفْتِي النَّاسَ فِي كُلِّ مَا يَسْتَفْتُونَهُ لَمَجْنُونٍ»^(١).

٢٧- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى الْهَاشِمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِبْرَاهِيمَ الزَّهْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي زَكِينٍ الصَّدْفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ -^(٢): إِنَّ مِنَ الصَّوَابِ أَنْ لَا يَعَجَلَ الْإِنْسَانُ الْفُتْيَا وَالْأَمْرَ حَتَّى يَتَبَيَّنَ وَيَتَشَبَّهَ^(٣).

(١) رواه الدارمي في مقدمة سننه في باب الفتيا وما فيه من الشدة (١/٥٦)، رقم (١٦٧)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، باب تدافع الفتيا (٢/١٦٥، ١٦٤)، وباب ما يجزم العالم إذا سئل عما لا يدره من وجوه العلم (٢/٥٥)، والخطيب في الفقيه والمتفقه، باب في خزن بعض ما يسمع من العلم (٢/١٩٨، ١٩٧)، والبيهقي في المدخل إلى كتاب السنن (ص ٤٣٢)، وأبو خيثمة في كتاب العلم رقم (١٠) من طرق عن الأعمش به، وإسناده صحيح. ورواه ابن عبد البر في الموضوع السابق (٢/١٦٥) من طريق حبيب بن أبي ثابت عن أبي وائل.

(٢) في الأصل: «فقال» وهي زائدة.

(٣) إسناده ضعيف. «الهاشمي» مقبول كما في التقريب، و «الصدفي» لم أعثر على ترجمته.

وينظر: الآداب الشرعية لابن مفلح (٢/٦٢)، وأعلام الموقعين لابن القيم (٤/٢١٨، ٢١٧)، والمدخل إلى السنن للبيهقي (ص ٤٣٨)، وأدب الفتيا للسيوطي (ص ٤٤)، وصفة الفتوى لابن حمدان (ص ٨)، والجامع لابن أبي زيد القيرواني المالكي (ص ١٥٠).

ذكر مبايعة من الغالب على أمواله الحرام وقبول هداياه وجوائزه

اختلف أهل العلم في مبايعة من يخالط ماله الحرام وقبول هدايا من هذه صفته وجوائزه^(١)، فرخصت طائفة في ذلك، كان الحسن البصري لا يرى بأساً أن يأكل الرجل من طعام العطار والصراف والعامل، وكان يقول: قد أحل الله طعام اليهود والنصارى^(٢)، وأكله أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون.

وقال مكحول والزهري: إذا اختلط المال وكان فيه الحرام والحلال فلا بأس أن يؤكل منه، وإنما يُكره من ذلك للشيء الذي يعرفه بعينه^(٣). وقال الحسن البصري: لا بأس ما لم يعرفوا شيئاً بعينه^(٤).

(١) ينظر: ما سبق في مقدمة التحقيق عند ذكر النوع الثالث من الشبهات.

(٢) روى عبدالرزاق في البيع، باب طعام الأمراء وأكل الربا (٨/ ١٥١)، رقم (١٤٦٨١) عن معمر قال: سئل الحسن: أيؤكل طعام الصيارفة؟ فقال: قد أخبركم الله عن اليهود والنصارى أنهم يأكلون الربا وأحل لكم طعامهم. وإسناده صحيح.

(٣) ينظر: شرح السنة، باب الاتقاء عن الشبهات (٨/ ١٥)، وجامع العلوم والحكم، شرح الحديث السادس (١/ ٢٠٠)، وقد حكى ابن عبدالبر وغيره كما في جامع العلوم والحكم لابن رجب، (١/ ٢٠١)، الإجماع على تحريم تناول الشيء الذي يعلم أنه أخذ بوجه محرم.

(٤) ينظر المغني (٦/ ٣٧٤)، جامع العلوم (١/ ٢٠١).

وكان الشافعي يقول: لا نحب مبايعة من أكثر ماله ربا أو ثمن المحرم ما كان أو اكتساب المال من المحرم، وإن بايع رجل رجلاً من هؤلاء لم أفسخ البيع؛ لأن هؤلاء قد يملكون حلالاً، ولا يحرم حراماً بيئاً، إلا أن يشتري الرجل حراماً يعرف، والمسلم والذمي والحربي في هذا سواء. الحرام كله حرام^(١).

قال أبو بكر: وقد احتج بعض من رخص في معاملة من يخالط ماله الحرام بقول الله لما ذكر اليهود فقال: ﴿سَمْعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَلُونَ لِلسُّحْتِ﴾^(٢)، وقد رهن النبي عليه السلام درعه عند يهودي^(٣)، وقد

(١) ينظر: المغني، البيوع (٦/٣٧٤، ٣٧٥).

(٢) الآية: ٤٢ من سورة المائدة، وقد سبق ذكر احتجاج الحسن البصري على ذلك بإباحة الله طعام أهل الكتاب، مع أنه أخبر عنهم أنهم يأكلون الربا يشير إلى هذه الآية.

(٣) روى البخاري في الجهاد، باب ما قيل في درع النبي صلى الله عليه وسلم رقم (٢٩١٦) عن عائشة رضي الله عنها قالت: توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم - ودرعه مرهونة عند يهودي بثلاثين صاعاً من شعير.

ومما يستدل به هنا أيضاً: قبوله صلى الله عليه وسلم هدية المقوقس ملك مصر، لما أهدى إليه مارية القبطية - رضي الله عنها -، وكذلك قبل دعوة اليهودية بخير التي أهدت له شاة مشوية، فأكل منها، وكانت سميتها، وقبل صلى الله عليه وسلم هدية أكيدر دومة، وقبل هدية عظيم فذك، وقبل صلى الله عليه وسلم هدية سلمان الفارسي قبل أن يسلم، والأحاديث في هذا كثيرة.

ينظر: مصنف ابن أبي شيبة: البيوع، في الرجل يبعث إلى الرجل أو يهدي إليه

ذكرتُ إسناده هذا الحديث في كتاب الرهن. واحتجُّوا بأن جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يقبلون جوائز قوم^(١):
 ٢٨- حدثنا موسى بن هارون، قال: حدثنا أبو معاوية، قال: حدثنا الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، قال: رأيت ابن عمر وابن عباس تأتيهما هدايا المختار^(٢) فيقبضانها^(٣).

(٦/ ٥٥٠-٥٥٦)، جامع الأصول: الهدية (١١/ ٦٠٩-٦١٤)، مجمع الزوائد: البيوع، باب هدايا الكفار (٤/ ١٥١-١٥٣)، المغني (٦/ ٣٧٥)، الدرر البهية، باب الهدايا (٣٤٣-٣٤٥).

(١) ومما يستدل به هنا: ما رواه عبدالرزاق: باب طعام الأمراء وأكل الربا، رقم (١٤٦٧٥، ١٤٦٧٦)، عن زر بن عبد الله عن ابن مسعود أنه جاء إليه رجل، فقال: لي جار يأكل الربا، وإنه لا يزال يدعوني، فقال: مهنؤه لك، وإثمه عليه. ورجاله ثقات رجال الصحيحين، وصححه الحافظ ابن رجب في جامع العلوم (١/ ٢٠١).

وروى عبدالرزاق أيضًا، (١٤٦٧٧) بإسناد رجاله ثقات، رجال الصحيحين عن سلمان الفارسي رضي الله عنه نحو قول ابن مسعود.

(٢) ابن أبي عبيد بن مسعود الثقفي، كان ناصبيًا، ثم أظهر التشيع والمطالبة بثار الحسين حتى استولى على الكوفة، وقتل كبار قتلة الحسين، وكان يظهر التشيع، ويبطن الكهانة، ويسر إلى خواصه أنه يأتيه جبريل بالوحي، وكان يظهر مدح ابن الزبير، ويسبه في السر، ويظهر موافقته له، ثم أظهر مخالفته له، فأرسل إليه أخاه مصعبًا، فهزمه وقتله سنة ٦٧هـ. ينظر: البداية (٨/ ٢٩٢-٢٩٥)، والكمال لابن الأثير (٣/ ٣٨٨-٣٨٩).

(٣) إسناده صحيح.

=

- ٢٩- حدثنا علي بن عبدالعزيز، قال: حدثنا حجاج بن منهال، قال: حدثنا معاذ بن معاذ، عن ابن عون، قال: بعث المختار إلى ابن عمر....^(١) فيها مال عشرين ألفاً فلم يقبلها، قال: فبقيت مطروحة في الشمس حتى كُلم فيها، فقبلها بعد^(٢).
- ٣٠- حدثنا علي، قال: حدثنا حجاج، قال: حدثنا حماد، قال: حدثنا ثابت، عن أبي رافع، أن أبا هريرة قال: ما أحد يهدي إليّ هدية إلا قبلتها، فأما أن أسأل فلم أكُنْ لأسأل^(٣).
- ٣١- حدثنا علي، قال: حدثنا حجاج، قال: حدثنا حماد، عن حميد، عن سليمان بن قتته، قال: بعث معي عمر بن عبيد الله بن معمر^(٤) إلى

ورواه ابن أبي شيبة في البيوع: من رخص في جوائز الأمراء والعمالة (٨٩/٦)، وابن عبد البر في التمهيد (١١٧/٤) من طريق الأعمش به. ولقبول ابن عمر هدايا السلطان شاهد رواه ابن أبي شيبة (٩٢/٦) أنه قبل ما بعثه إليه عبدالعزيز بن مروان.

(١) هنا لفظة غير واضحة.

(٢) رجاله ثقات، لكن إسناده منقطع، «ابن عون» وهو عبدالله بن عون البصري لم يلق ابن عمر. ينظر: تهذيب التهذيب (٣٤٨-٣٤٦/٥).

(٣) ورواه البيهقي في الهبات، باب إعطاء الغني من التطوع (١٨٤/٦) من طريق حماد بن سلمة به، وإسناده صحيح.

(٤) أبو حفص التيمي، القرشي، ولاء ابن الزبير البصرة، ثم فارس، وكان جواداً شجاعاً يضرب المثل بشجاعته. ينظر: تاريخ الطبري (١٢٠، ١١٩)، البداية =

ابن عمر بألف دينار، وإلى القاسم بن محمد بألف دينار، قال: فأتيت ابن عمر وهو يغتسل في مغتسله، فبسط كفيه فثرتها في كفيه، فقال: وصلته رحم، لقد جاءتنا على حاجة، قال: وأتيت القاسم بن محمد^(١) فأبى أن يقبلها، فقالت امرأته: إن لم يقبلها هذا فأنا ابنة عمه^(٢)، وهو ابن عمه، فأعطيتها، فكان عمر بن عبيد الله يبعث بهذه الثياب العمرية^(٣) إلى المدينة، فقال ابن عمر: رحم الله، أو جزى الله رجلاً أفشى هذه الثياب بالمدينة، ثم قال: بلغني عن صاحبك شيء كرهته، فقلت: وما ذلك؟ قال: إنه أعطى أولاد المهاجرين ألفاً ألفاً، وأعطى أولاد الأنصار سبعمائة سبعمائة، قال: فكلمته، فسوّى بينهم، قال: وكان ابن عمر إذا أصاب مالاً لم يبدأ بشيء أولى من أن يزوّج أيامي^(٤).

والنهاية (٨/٢٩٦، ٩/٩٤)، الكامل لابن الأثير (٣/٣٨٩، ٣٩٠)، سير أعلام النبلاء (٤/١٧٣، ١٧٢)، تعجيل المنفعة (ص ٢٩٩-٣٠٢).

(١) ابن أبي بكر الصديق، أحد فقهاء المدينة السبعة، توفي سنة ١٠٨هـ. مترجم في سير أعلام النبلاء (٥/٥٣-٦٠).

(٢) عند ابن سعد: «إن كان القاسم بن محمد ابن عمه، فأعطيتها» والضمير في الموضعين يرجع إلى عمر بن عبيد الله.

(٣) في اللسان (٤/٦٠٦): «العمير: هو الثوب الصفيق النسج، القوي الغزل، الصبور على العمل».

(٤) رواه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٥/١٨٩) دون قوله: «فكان عمر بن عبيد

٣٢- وحدثنا موسى، قال: حدثنا يحيى بن أيوب، قال: حدثنا أبو معاوية، عن حجاج، عن عطاء، أن معاوية بعث إلى عائشة بطوق من ذهب فيه جوهر قوم مائة ألف، فقسمته بين أزواج النبي عليه السلام^(١).

وكرهت طائفة الأخذ منهم، ومن هذا مذهبه: محمد بن واسع^(٢)،

الله... الخ» عن عفان بن مسلم عن حماد بن سلمة به.

وإسناده حسن، رجاله حديثهم لا ينزل عن درجة الحسن.

(١) رواه ابن أبي شيبة في البيوع: من رخص في جوائز الأمراء (٩٠/٦)، وهذا الإسناد ضعيف، رجاله ثقات عدا الحجاج وهو ابن أرطاة الفقيه، وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس كما في التقريب.

ولهذه الرواية شاهد رواه أبو نعيم في الحلية (٤٧/٢)، والحاكم في معرفة الصحابة (١٣/٤) عن هشام بن حسان عن هشام بن عروة عن أبيه أن معاوية بعث إلى عائشة - رضي الله عنها - بمئة ألف فقسمتها حتى لم تترك منها شيئاً، ورجال إسناد الحاكم ثقات، عدا محمد بن يوسف الكديمي، وهو ضعيف كما في التقريب، وقد صحح هذا الأثر الذهبي في سير النبلاء (١٨٦/٢).

ورواه ابن أبي شيبة (٩٠/٦) مختصراً.

وبالجملة الرواية الأولى ضعفها ليس قوياً، فتتقوى بالرواية الثانية فترتقي إلى درجة الحسن لغيره.

(٢) ابن جابر الأزدي، أبو بكر البصري، قال موسى بن هارون: «كان ناسكاً عابداً، ورعاً رفيعاً، جليلاً، ثقة، عالماً، جمع الخير»، توفي سنة ١٢٣ هـ. مترجم في التاريخ الكبير (٢٥٥/١)، والثقات (٣٦٦/٧)، وتاريخ الثقات (ص ٤١٥).

وسفيان الثوري^(١)، وابن المبارك^(٢)، وأحمد بن حنبل^(٣).
أنكر محمد بن واسع على مالك بن دينار^(٤) شيئاً أخذه من أمير من
أمراء البصرة، فقال مالك: اشتريت به رقاباً فأعتقتهم، فقال
محمد له: أنشدك الله، أقلبك له الساعة على ما كان قبل أن يجيزك؟
قال: اللهم.. لا. قال مالك: إنما مالك حمار، إنما يعبد الله مثل
محمد بن واسع^(٥).

(١) هو سفيان بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، قال النسائي: «هو أجل من
أن يقال فيه: ثقة، وهو أحد الأئمة الذين أرجو أن يكون الله ممن جعله للمتقين
إماماً». توفي سنة ١٦١هـ.

مترجم في تاريخ بغداد (٩/ ١٥١)، والجرح والتعديل (١٠/ ١٢٦-٥٥).
(٢) هو عبد الله بن واضح الحنظلي، مولاهم، أبو عبد الرحمن المروزي، إمام في العلم
والزهد والورع، توفي سنة ١٨١هـ. مترجم في تاريخ ابن معين (٢/ ٣٢٨)،
والحلية (٨/ ١٦٢).

(٣) حيث لم يقبل جوائز الخلفاء، وأنكر على ولديه عبد الله وصالح وعمه إسحاق
الأخذ منهم. ينظر: حلية الأولياء (٩/ ٢١٣-٢١٥)، ومحنة أحمد للمقدسي
(ص ١٩١-١٩٧)، ومناقب أحمد لابن الجوزي (ص ٤٦٥-٤٦٩)، والمغني،
كتاب البيوع (٦/ ٣٧٤)، وسير أعلام النبلاء (١١/ ٢٧٠-٢٧٩).

(٤) أبو يحيى البصري، تابعي جليل، زاهد. مترجم في تهذيب الأسماء واللغات
(٢/ ٨٠)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ٣٦٤).

(٥) رواه أبو نعيم في الحلية (٢/ ٣٥٤، ٣٥٣)، حدثنا أبو بكر بن مالك، قال: حدثنا
عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثنا هارون بن معروف، قال: حدثنا ضمرة
=

وقد ذكرنا عن الثوري^(١) وابن المبارك حكايات تدل على نهيهم عن ما ذكرناه، وكان طاووس^(٢) يشدد في ذلك^(٣)، وقيل له: لو أخذته ولا تعرض لغضبهم؟، فقال طاووس: لو علم الناس منه

عن ابن شوذب فذكره. وهذا إسناد حسن، وأبو نعيم ممن روى عن أبي بكر بن مالك - وهو القطيعي راوي المسند عن عبدالله بن أحمد بن حنبل - قبل اختلاطه، كما في الكواكب النيرات (ص ٩٦).

(١) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي للخطيب: من تنزه من المحدثين عن قبول أموال السلاطين (١/ ٣٦٢)، والمغني (٦/ ٣٧٤)، وجامع العلوم والحكم (١/ ٢٠٠)، ورسالة «ما رواه الأساطين في عدم المجيء إلى السلاطين» للسيوطي (ص ٨٣، ٧٤، ٦٥)، ولعل ما روي عن الإمام الثوري من النهي عن ذلك إنما كان في أول أمره، فقد حكى ابن عبدالبر في التمهيد (٤/ ١١٨) عن ابن عينة قال: «من زعم أن سفيان لم يأخذ من السلطان؟ أنا أخذتُ له منهم»، وينظر: الزهد للقرطبي (ص ٧٨).

(٢) وهو ابن كيسان اليماني، حافظ، فقيه، زاهد. ذكر في تاريخ صنعاء أنه تولى قضاء صنعاء والجند. توفي سنة ١٠٦ هـ.

ينظر: طبقات فقهاء اليمن (ص ٥٦)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ٣٨).

(٣) روى الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي: من تنزه من المحدثين عن قبول أموال السلاطين (١/ ٣٦١) رقم (٨٣٥) عن طاووس أنه لم يقبل خمسمئة دينار بعث بها محمد بن يوسف وأيوب بن يحيى. وذكر في هذه الحادثة أن من أرسل إلى طاووس بالنقود وُعد بجائزة إن قبلها طاووس، فلم يقبلها طاووس، فتركها الرسول في كوة في بيت طاووس في غفلة من طاووس، فلما كره الأمير من طاووس شيئاً أرسل إليه أن يرد المال، فوجدوه في الكوة.

ما أعلم - يقول: يقتدى بي في الأخذ، ولا يعلمون أني أخذته فتصدقت به^(١) -.

وقال أبو وائل^(٢): كدرهم من تجارة أحب إلي من عشرة من عطائي^(٣).

(١) روى ابن سعد (٥/٥٤٢، ٥٤١) عن الفضل بن دكين، قال: حدثنا أبو إسحاق الصنعاني، قال: دخل طاووس ووهب بن منبه على محمد بن يوسف أخي الحجاج، وكان عاملاً علينا، في غداة باردة، قال: فقعد طاووس على الكرسي، فقال محمد: يا غلام، هلم هذا الطيلسان فألقه على أبي عبدالرحمن، فألقوه عليه، فلم يزل يحرك كتفيه، حتى ألقى عنه الطيلسان، فغضب محمد بن يوسف، فقال له وهب: والله إن كنت لغنياً أن تغضبه علينا، لو أخذت الطيلسان فبعته وأعطيت ثمنه المساكين، فقال: لولا أن يقال من بعدي: أخذه طاووس، فلا يصنع فيه ما أصنع إذن لفعلت. ولم أعثر على ترجمة أبي إسحاق الصنعاني، فإن ثبت هذا عن طاووس فلعله كان في أول أمره، فقد ذكر الرازي في تاريخ صنعاء أن طاووساً تولى قضاء صنعاء والجند. ينظر: طبقات فقهاء اليمن (ص ٥٦).

(٢) وهو شقيق بن سلمة الأسدي، الكوفي، مخضرم، وقيل: إنه ارتد مع طليحة بن خويلد الأسدي، مدّعي النبوة، ثم من الله عليه بالإسلام، وكان رأساً في العلم والعمل، وكان من أصحاب ابن مسعود، توفي سنة ٨٢هـ. مترجم في سير أعلام النبلاء (٤/١٦١).

(٣) رواه ابن سعد (٦/١٠١) أخبرنا محمد بن عبدالله الأسدي، قال: حدثنا مندل، عن سفيان، عن عمرو بن قيس، عن عاصم فذكره. وإسناده ضعيف، مندل ضعيف كما في التقريب، وعاصم وهو ابن أبي النجود «صدوق له أوهام» كما في التقريب.

وامتنع ابن سيرين^(١) أن يقبل من ابن هبيرة^(٢)، ومن عمر بن عبدالعزيز^(٣)، وقال: ليس بي طعن على عمر، ولكن الاستغناء عنه.

وقال حسن بن الربيع: سمعت ابن المبارك يقول: وأخذ قذاة من الأرض، فقال: من أخذ منهم مثل هذه فهو منهم^(٤).

(١) هو محمد بن سيرين، أبو بكر، مولى أنس بن مالك، إمام في العلم والورع، توفي سنة ١١٠ هـ. ينظر سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٦٢).

(٢) هو عمر بن معاوية بن سكين، الفزاري، أبو المثني الشامي، أمير العراقيين ليزيد بن عبد الملك، توفي سنة ١٠٣ هـ. مترجم في سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٦٢). وعدم قبول ابن سيرين لجائزة ابن هبيرة رواه ابن أبي شيبة في البيوع: من رخص في جوائز الأمراء (٦/ ٩٢) عن عبد الصمد بن عبد الوارث، عن حماد بن سلمة، عن حميد.. فذكره. وإسناده حسن.

(٣) روى ابن سعد في الطبقات الكبرى (٧/ ٢٠٢)، والخلواني في المعرفة كما في التمهيد (٤/ ١١٧) عن عفان قال حدثنا معاذ عن ابن عون أن عمر بن عبدالعزيز بعث إلى الحسن فقبل، وبعث إلى ابن سيرين فلم يقبل. وإسناده حسن، رجاله ثقات، عدا معاذ، وهو الدستوائي، فهو «صدوق يهمل» كما في التقريب.

وله شاهد بنحوه: رواه الخلواني في المعرفة.. كما في التمهيد (٤/ ١١٧) عن زيد بن الحباب عن سلام ابن مسكين... فذكره، وهذا إسناده حسن، زيد «صدوق» كما في التقريب، وسلام وثقه أحمد وابن معين كما في تهذيب الكمال.

(٤) لم أقف عليه.

٣٣- حدثني موسى، قال: حدثنا إسحاق بن داود^(١)، قال: حدثنا الحسن^(٢)، قال: حدثنا ابن المبارك، عن جعفر بن سليمان، عن مالك بن دينار، قال: دخلت على قاسم بن محمد^(٣) ابن عم الحجاج بن يوسف، فأغلظت له القول، فقال لي: تدري ما...^(٤) ويجني عليك؟ قال: قلت: لا. قال: أنك لا ترزأني شيئاً. قال مالك: فأفادني والله علماً^(٥).

وروي أن خالد بن أسيد أعطى مسروقاً ثلاثين ألفاً فأبى أن يقبلها^(٦).

وروي أن ابن عينة^(٧) جاء إلى نافع بن

-
- (١) وهو: الصواف التستري، كما في تلاميذ الحسن بن الربيع، ولم أقف على ترجمته.
- (٢) وهو الحسن بن الربيع البوراني، وهو «ثقة» كما في التقريب.
- (٣) هو القاسم بن محمد الثقفي، وكان قائداً للوليد بن عبد الملك، وفتح الله على يديه بلاد الهند. ينظر البداية والنهاية (حوادث سنة ٩٤هـ) (١٢ / ٤٦٠).
- (٤) هنا كلمتان غير واضحتين، يحتمل أنهما «يجزيك عنك».
- (٥) رجال إسناده هذا الأثر لا ينزل حديثهم عن درجة الحسن، عدا إسحاق بن داود فلم أقف على ترجمته.
- (٦) رواه ابن أبي شيبة في البيوع: من رخص في جوائز الأمراء (٦ / ٩١)، حدثنا يزيد، عن شعبة، عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر، عن أبيه فذكره. وإسناده صحيح.
- (٧) هذا هو الأقرب في هذه اللفظة، ويحتمل أنها «ابن حبيب» ولم أقف على من نسبه

محرز^(١) وهو جالس في المسجد فسلم ثم جلس، فقال له نافع: يا أبا عبد الرحمن^(٢)، ما لي أسلم فلا ترد عليّ؟ فقال: لا، ما لك منه كلمة - وأوماً إلى رأسه - ما دمت تقبل جوائز بني برمك^(٣).

وحكى ابن القاسم عن مالك رحمه الله أن بشر بن سعيد^(٤)

«ابن حبيب»، وكنيته: «أبو عبد الرحمن»، وابن عيينة هو: سفيان بن عيينة الهلالي، مولاهم، أبو محمد، الكوفي ثم المكي، إمام حافظ، توفي سنة ١٩٨ هـ. مترجم في تذكرة الحفاظ (١/ ٢٦٢).

(١) ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يروي عن عمر بن محمد بن المنكدر روى عنه ابن عيينة. ينظر: الثقات (٩/ ٢١٠).

(٢) هكذا في الأصل، وكنية ابن عيينة «أبو محمد».

(٣) إن كان القائل لهذا هو ابن عيينة فلعل هذا كان منه في أول أمره، فقد ذكر الذهبي في سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٥٩) عن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال: دخل سفيان بن عيينة على معن بن زائدة - يعني أمير اليمن - ولم يكن سفيان تلتخ بعد بشيء من أمر السلطان، فجعل يعظه. وروى الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (١/ ٣٦٧، ٣٦٨) عن ابن عيينة أنه قال: «كنت أوتيت فهم القرآن، فلما قبلت الصرة من أبي جعفر سلبته»، وينظر: تذكرة السامع ص ١٩. وحكى ابن عبد البر في التمهيد ٤/ ١١٨ عن ابن عيينة أنه قال: «من زعم أن سفيان لم يأخذ من السلطان، أنا أخذت له منهم»، وروى الخطيب في المرجع السابق ١/ ٣٦٦ أن ابن عيينة سأل هارون الرشيد: هل عليك دين؟ فقال: نعم. فأمر بقضائه.

(٤) هو بشر بن سعيد الحضرمي. ذكره خليفة بن خياط في الطبقة الثانية من علماء =

أرسل إليه الوليد بن عبد الملك بألف درهم أو خمسمائة درهم فأبى أن يقبله^(١)، قال: وعرض عمر بن عبدالعزيز على القاسم بن محمد^(٢) أشياء، فأبى أن يقبل ذلك^(٣).

وبعث رجل إلى سعيد بن المسيب بخمسة آلاف درهم، وكان أميراً، وسعيد يحاسب غلامه في نصف درهم، فأبى أن يقبلها، فقال له: أنت تطلب نصف درهم ولا تأخذ هذه الخمسة آلاف، فقال له سعيد: هذا النصف أحب إلي من هذه الخمسة آلاف^(٤).

٣٤- حدثنا موسى، قال: حدثنا أبو بكر، قال: حدثنا وكيع، قال: حدثنا الأعمش، عن شقيق، عن مسروق، عن عائشة، قالت:

المدينة. ينظر: طبقات خليفة (ص ٢٤٩).

(١) ينظر: المغني (٦/ ٣٧٤).

(٢) هو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، أحد فقهاء المدينة السبعة. وكانت وفاته بعد المئة. ينظر: سير أعلام النبلاء (٥/ ٥٣-٦٠).

(٣) ينظر: المغني (٦/ ٣٧٤)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ٥٩).

(٤) رواه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (١/ ٣٦١) من طريق محمد بن أبي زكير عن ابن وهب عن مالك فذكره، وإسناده منقطع، مالك لم يدرك سعيد بن المسيب فقد كانت وفاة سعيد سنة ولادة مالك، وقيل بعدها بسنة. ينظر: العبر (١/ ٨٢، ٢١٠).

قال أبو بكر في مرضه الذي مات فيه: انظروا ما زاد في مالي منذ دخلت في الخلافة فابعثوا به إلى الخليفة من بعدي، فإني قد كنت أستحلُّه، وقد كنت أصبت من الودك^(١) نحوًا مما كنت أصبت من التجارة، قالت عائشة: فلمَّا مات نظرنا فإذا عبدٌ نوبيٌّ^(٢) يحمل صبيانه، وناضح كان يسني عليه^(٣)، قالت: فبعثنا بهما إلى عمر، قالت: فأخبرني جدي أن عمر بكى، وقال: رحمة الله على أبي بكر، لَقَدْ أَتَعَبَ مَنْ بَعْدَهُ تَعَبًا شَدِيدًا^(٤).



-
- (١) الودك: دسم اللحم ودهنه الذي يستخرج منه. ينظر: اللسان، مادة «ودك».
- (٢) قال في اللسان: مادة «نوب»: «النوب والنوبة أيضًا: جيل من السودان، الواحد نوبي».
- (٣) أي يسقي عليه.
- (٤) رواه ابن سعد (١٩٢/٣) عن وكيع وعبدالله بن نمير، عن الأعمش به، وإسناده صحيح.
- ورواه ابن أبي شيبة في البيوع: في التجارة والرغبة فيها (١٥/٧) رقم (٢٢٢٢) عن وكيع به.
- ورواه بنحوه الإمام أحمد في الزهد (ص ١٦٥، ١٦٤) رقم (٥٦٧، ٥٧٢)، وابن سعد (١٩٢/٣-١٩٥).

خاتمة الدراسة والتحقيق

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده. وبعد:
فقد توصلت في هذا البحث - المقدمة والدراسة والتحقيق - إلى
النتائج الآتية:

- ١- أهمية هذا الموضوع؛ لأن توقّي الشبهات حصنٌ واقٍ لدين المسلم وعرضه.
- ٢- أهمية الكتابة في هذا الموضوع؛ نظرًا لأهميته، ونظرًا لأن كل مسلم بحاجة إلى معرفة الشبهات؛ لأنها تدخل في كثير من التعاملات اليومية للمسلم، ونظرًا لقلة من توسع في مسائله، بل لأن جميع مسائله لا يجمعها كتاب واحد ولو على سبيل الاختصار.
- ٣- أن الصحيح في تعريف الشبهات هو: أنها كل ما يحتمل أن يكون من الحلال، ويحتمل أن يكون من الحرام.
- ٤- أن الشبهات أنواع كثيرة، يحسن بالمسلم معرفتها، ليحذر الوقوع فيها ما استطاع إلى ذلك سبيلًا.
- ٥- أن الصحيح في حكم المشتبهات هو أنه يجوز فعلها، لكن الأولى والورع تركها.
- ٦- أن هناك مسائل كثيرة لها صلة وشبّه بالمشتبهات، وهي ليست منها، أو لا تعطى حكمها، وقد ذكرتها في مطلب مستقل؛ لأهمية تمييزها

عن الشبهات.

٧- أهمية هذه الرسالة التي هي جزء من كتاب الأوسط لابن المنذر،
نظرًا لتوسع المؤلف في بعض مسائل هذا الموضوع؛ ولأنه روى
كثيرًا من الأحاديث والآثار فيها بسنده.
وصلَّى الله على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فهرس الموضوعات لرسالة «اجتناب الشبهات من الأمور» للحافظ ابن المنذر

| الموضوع | الصفحة |
|--|--------|
| مقدمة الدراسة والتحقيق | ١١٥٧ |
| المطلب الأول: تعريف المشتبهات وبيان أنواعها | ١١٦٧ |
| المطلب الثاني: حكم المشتبهات | ١١٨٥ |
| المطلب الثالث: الأمور غير المشتبهة | ١١٩٥ |
| النص المحقق | ١٢١٥ |
| ذكر الحث على اجتناب الشبهات | ١٢١٧ |
| ذكر الخبر الذي احتج به من قال: إن الأشياء غير مشبه في أنفسها | |
| عند الجميع | ١٢٢١ |
| ذكر الأمر باجتناب ما شك المرء فيه وارتاب من البيوع وسائر | |
| الأشياء | ١٢٢٧ |
| ذكر مبايعة من الغالب على أمواله الحرام وقبول هداياه | |
| وجوائزه | ١٢٥٤ |
| خاتمة الدراسة والتحقيق | ١٢٦٩ |

